جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب:
بوشليحة محمد

إشراف الأستاذة:
أ. محمدي صليحة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأعضاء	الرتبة	الجامعة	الصفة
مزيان رياض	أستاذ	قـــالمة	رئيســـا
محمدي صليحة	أستاذة	قـــالمة	مشرفا ومقررا
زيغوني رابح	دكتور	قـــالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُـــل رَّبِّ زِدْنِـــي عِلْـــمًا}

طـه (114)

صدق الله العظيم

الإهداء

نهـدي هذا العمـــل

إلى العـــائلة الكريمـة

وإلى أصدقائـــنا و أساتذتنا عبر مشـوارنا الدراســي

إلى دفعة قـــــانون عـــــام

تخصص منازعات إدارية

(2016/2015)

خطة المذكرة

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثاني : علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم أخرى مشابهة :

المطلب الثالث :أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني : مراحل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا والعوامل المؤدية لها

المطلب الأول :المراحل التاريخية للهجرة نحو أوروبا

المطلب الثاني : العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي

المطلب الأول : المفهوم الأوروبي للأمن

المطلب الثاني :أمننة الهجرة في الخطاب الأمني الأوروبي.

المطلب الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

الفصل الثاني: سياسات التصدي الأوروبي للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول :على الصعيد الوطني لدول جنوب أوروبا : فرنسا اسبانيا ايطاليا.

المطلب الأول : سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير الشرعية:

المطلب الثاني : سياسة إسبانيا اتجاه الهجرة غير القانونية

المطلب الثالث: سياسة ايطاليا تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني : تصدي الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية : مقاربة إقليمية

المطلب الاول : الآلية التشريعية والتنظيمية لإدارة الهجرة في الإتحاد الاوربي

المطلب الثاني : الآلية الأمنية:

المبحث الثاني : إدارة الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية على الصعيد الخارجي

المطلب الأول : مقاربة النهج العالمي

المطلب الثاني : الهجرة من منظور الشراكة الأورو–متوسطية :

المطلب الثالث : الهجرة في إطار سياسة الجوار الأوروبية

الفصل الثالث: تحديات وسيناريوهات سياسات الإتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: تحديّات الإتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تباين تدفقات الهجرة غير الشرعية نتاج أحداث الربيع العربي

المطلب الثاني : إنتشار الأحزاب اليمينية في أوروبا

المطلب الثالث : واقع حقوق الإنسان للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني:ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية

المطلب الأول : تعريف وتطور الدراسات المستقبلية

المطلب الثاني: التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية.

المطلب الثالث: مفهوم السيناريوهات

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسات التعامل الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول:السيناريو الإتجاهي.

المطلب الثاني:سيناريو الاصلاح

المطلب الثالث :سيناريو الإخفاق

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة :

إن ظاهرة الهجرة في وقت مضى كانت لها دورا رياديا في إعادة اعمار أوروبا من مخلفات دمار الحرب العالمية الثانية،من خلال ما كانت تستقبله من هجرة العمالة الأجنبية من الجنوب اثر التسهيلات المقدمة لالتحاق بأوروبا و قد كان لهذا النوع من الهجرة الدور الريادي، والمحرك للقطاعات الاقتصادية في أوروبا و كذا الدور البارز الذي لعبته هجرة الكفاءات العلمية في تطوير مجالات البحث بأوروبا.

و مع حلول العقد الأخير من القرن العشرين وبروز العديد من التحولات التي عرفها المجتمع الدولي، فتفاقمت معها مشكلة الهجرة غير الشرعية من الجنوب المتوسطي إلى أوروبا، فتحولت بذلك قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، أصبحت الهجرة غير الشرعية هاجس يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف أنواعها وأبعادها الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة بين الإرهاب المهاجرين، ونتيجة لذلك، أصبحت الهجرة غير الشرعية من القضايا الملحة على جدول الأعمال للإتحاد الأوروبي في محاولة إيجاد سياسات للتصدي بهدف الحد من الظاهرة و تداعياتها التي تزايدت بحكم الأحداث السياسية الحاصلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومن هنا تبرز لنا الإشكالية المركزية في الصيغة التالية : ما هي أهم السياسات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط ؟.

وانطلاقا من هده الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تكون الإجابة عنها من خلال الفصول التي سنتعرض لها في الدراسة لمحاولة الكشف عن مختلف ما يتعلق بالدراسة:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية وما هي المفاهيم ذات الصلة بها ؟.
- فيما تكمن علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم المشابهة لها (اللجوء،تهريب البشر،الإرهاب) ؟.
- ما هي مراحل و العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ؟.

_كيف تحولت الهجرة من وعائها الشرعي الطبيعي بين ضفتي المتوسط إلى ما يسمى الآن بتهديد أمني (الهجرة غير شرعية) ؟.

_كيف ينعكس تأثير الهجرة السرية علي أمن الاتحاد لأوروبي ؟. فيما تتمحور آليات الاتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير شرعية ؟.

_ ما هي العوائق والتحديات التي تعرقل سير التوجه الأوربي في المتوسط لإيقاف تنامي خطر الهجرة غير شرعية؟.

-ما هو سبيل وتيرة الهجرة غير شرعية مستقبلا في ظل جملة من التحديات التي تقف أمام تحركات الاتحاد الأوروبي في المتوسط ؟

فرضيات الدراسة:

للتعامل مع المشكلة البحثية و الإشكالية المنبثقة عنها و ما يتفرع منها من أسئلة فرعية، يمكن الاعتماد على عدد من الفرضيات تمثل الأساس الذي ننطلق منه في دراسة سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه ظاهرة الهجرة غير شرعية فرضيات يمكن تحديدها كالآتي:

- **الفرضية المركزية:**

ـ فشل سياسات الاتحاد الاوروبي على جميع المستويات ـالداخلية و الإقليمية و الدولية في تقديم الحلول الناجعة لمشكلة الهجرة غير الشرعية يعود إلى اعتماده على آليات أمنية و غياب مقاربة تنموية للهجرة تتأسس على معالجة مسبباتها الحقيقية .

- **الفرضيات الفرعية:**

ـ بناء سياسات وبرامج تنموية في دول المنشأ لتجنب عوامل الدفع و توفير الجذب يؤدي إلى الحد من معضلة الهجرة غير الشرعية .

ـكلما كان هناك تنسيق وشراكة فعلية بين الاتحاد الأوروبي و دول الجنوب المتوسط في التصدي للهجرة غير الشرعية كلما كانت الحلول ناجعة.

منهجية الدراسة:

قمنا في دراستنا بانتهاج خطة منهجية على أساس تصنيفي، وذلك من خلال تفسير مشكل الهجرة غير شرعية باعتبارها مؤثرا بارزا في سيرورة سياسات الاتحاد الأوربي عبر المفهوم الأوروبي للأمن،وهذا بغية محاولة الوصول إلى حلول مشتركة إستراتيجية ومعرفتنا لحقيقة هذه السياسات على مختلف الأصعدة والتدبر فيها يقودنا إلى استنباط سبل لتجاوز مثل هذه المشاكل-الهجرة غير شرعية- والبناء العضوي لدراستنا يقوم على ثلاث مقاربات تفسيرية متعددة الاختصاصات فالأساس الأول يقوم على الإطار النظري لدراسة مشكل (ظاهرة) الهجرة غير شرعية والأساس الثاني مرتبط بطبيعة سياسات تصدي الاتحاد لمشكل الهجرة غير شرعية أما الأساس الثالث فهو تحديات مستقبل هذه السياسات، في ظل ابتكار حلول و الحد من تأثير (الهجرة غير شرعية)نحو الوصول إلى استراتيجيات تعالج هذه العلاقات نحو الأحسن لكلا طرفي الفضاء المتوسطي وليس لطرف على حساب الطرف الآخر.

المنهج:

بحكم تناولنا لموضوع سياسات الاتحاد لأوروبي نحو معضلة الهجرة غير الشرعية وظفنا المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال تحليل ظاهرة الهجرة غير شرعية ووصف الأبعاد ا الأمنية اتجاه هذه الظاهرة.

– **المنهج التاريخي**: من خلال دراستنا لتطور الهجرة من قالبها الطبيعي كالحركة السكانية في القديم إلى ما يسمى الآن بالهجرة غير شرعية كتهديد أمني بدا يبرز تأثيره بقوة علي الاتحاد الأوربي من الفترة الممتدة من 1974 إلى يومنا هذا.

– **المنهج القانوني**: وإنتهجنا هذا الأخير من خلال التعرض لمختلف الجهود القانونية و التشريعية التي جسدتها جهود الاتحاد الأوربي كمنظومة و كدوله علي انفراد

– **منهج تحليل إحصائي**: واعتمدنا عليه من خلال جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة للاستدلال بها من خلال القيام بتحليلها وتمحيصها .

أهمية الدراسة:

تكمن دراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، وذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث ديناميكيته وعلاقته بحدوث توترات ومشاكل أمنية نحو دفع عجلة التعاون الأورو–متوسطي في كافة المجالات.

1- **الأهمية العلمية**: تكمن الأهمية العلمية للموضوع في معرفة حقيقة السياسات الأوروبية في التصدي للهجرة غير شرعية وإعطاء صورة واضحة لطبيعة الأسباب و العوامل المؤدية حقيقة للهجرة غير شرعية بالإضافة إلى إعطاء صورة واضحة للتعامل الأوروبي في جواره على أساس هذا المشكل من خلال تقديم دراسة إستشرافية تتمثل في مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المطروحة حول هده الظاهر التي يشوبها الغموض والتعقيد حسب التصور الأمني الأوروبي.

2- **الأهمية العملية**: يمكن طرح الأهمية العملية لهذا الموضوع من خلال أن هذه الدراسة تثري المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع الأحداث داخل النظام الدولي، و يشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى إستشرافية في هذا المجال.

صعوبات الدراسة:

يمثل التطور العلمي الحاصل في مجال الوصول إلى المعلومة عاملا في القضاء على الكثير من الصعوبات التي تكبح الاجتهاد والبحث عن المعلومة، نظرا لوجود عدة وسائل متاحة لاكتساب المعارف إلا أنه تبقى مشكلة واحدة واجهتني هي ضيق الوقت للبحث في الموضوع من كل جوانبه.

أهداف الدراسة:

تنبني أهداف دراستي لموضوع سياسات الاتحاد الأوربي اتجاه الهجرة غير شرعية (منطقة شمال المتوسط)من خلال:

- **أهداف موضوعية**:محاولة رسم مسار مستويات السياسة الأوربية في فترة زمنية محددة وإبراز أهم الرؤى والتوجهات الأوروبية في تعاملها مع الهجرة غير شرعية و تداعياتها علي الأمن الأوربي ككتلة .

- **أهداف ذاتية:** كشف حقيقة موضوع برز الاهتمام به حديثا على الساحة الدولية،ومحاولة تقديم بحث أكاديمي كإثراء للرصيد المعرفي في المجال وتزويد المكتبة بمرجع اضافي جديد يحمل مختلف المشاكل التي قد تضرب استقرار منطقة الفضاء المتوسطي بما فيها الجزائر

أدبيات الدراسة

لدراسة ومعرفة موضوع سياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط) كان لزاما علي التعمق في دراسة عدد من الكتب والمجلات والمقالات التي تعرضت لواقع الهجرة غير شرعية كمشكل أمني مصدره دول جنوب وشرق المتوسط ، وما تحمل الهجرة غير الشرعية العديد من المخاطر التي من الممكن أن تنتقل عبر ها ومالها من تداعيات علي امن الاتحاد الاوروبي كمحطة وصول .

- كتاب **مصطفى عبد العزيز مرسي** :الصادر سنة 2010 حيث حاول الكاتب ان يقف على دوافع الهجرة وعلاقاتها بالبعد الديمغرافي كما يبين ان سياسات اوروبا الامنية والقمعية اتجاه المهاجرين لن تخدمها وليس في صالحها سواء على المدى المتوسط أو الطويل ذلك لما ستحتاج اليه اوروبا من يد عاملة شابة باعتبار المجتمع الاوروبي في منحى متزايد نحو الشيخوخة، فأوروبا بحاجة الى تبني سياسة ادماج المهاجرين كما اعتبر ان الهجرة غير الشرعية بالرغم من مخاطرها لكن اوروبا تتجاهل مالها من فوائد لتنتهي اخيرا بأن هناك فجوة كبيرة بين المفاهيم والتطبيقات فأوروبا التي تنادي بحقوق الانسان والديمقراطية هي نفسها التي تجرم الهجرة غير الشرعية وتتعد بذلك على حقوق الانسان غير ان لم يعطينا دلالات واضحة المعالم ازاء السياسات الامنية التي تبناها الاتحاد الاوروبي ككتلة ازاء الهجرة غير الشرعية
- كتاب **بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر، برشلونة إلى قمة باريس (1995_2008)** صدر في 2010 ، تطرق الى الهجرة كملف من ملفات الشراكة الأورو-متوسطية وإن كانت مثبتة في الجزء الثالث (الإنساني _ الاجتماعي) لكن الشراكة الحقيقية ان تتعامل معها كإحدى التهديدات المثبة في الجزء السياسي الامني مثلها مثل: الإرهاب، المخدرات، والجريمة المنظمة، لهذا تم اقصاء حرية انتقال الأفراد من منطقة التبادل الحر التي تم الاعلان عنها في مؤتمر برشلونة، ما يجعل المتوسط في قلب منظومة الرقابة بدل من منظومة التعاون والشراكة انطلاقا من اعتبار الهجرة كتهديد لهوية المجتمع الاوروبي.
- **لادمية فريجة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية) أنموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر ببسكرة 2009_2010، حيث عالجت الباحثة الموضوع من زاوية الاليات التي اعتمدها المجتمع الدوليو المتمثلة في الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد اسرهم واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة و بروتوكولها المكملة المتعلقة بمكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ، وكذا اللجنة العالمية للهجرة الدولية ، ومنظمة العمل العربية انشاء المرصد الاوروبي لآليات مواجهة الهجرة غير الشرعية و اليات الاتحاد الاوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية الآلية الأمنية والسياسية والاقتصادية .هذه الدراسة اهملت التعاطي مع السياسات الوطنية للهجرة غير الشرعية على

مستوى الدولة الوطنية في الاتحاد الاوروبي و ركزت على البعد الاقليمي في الاليات المعتمدة من طرف الاتحاد الاوروبي والبعد الدولي من خلال اتفاقيات المجتمع الدولي .

تبرير الخـــطة :

حاولت تبعا لعنوان المذكرة والإشكالية المتمحورة حولها و بالاعتماد على مجموعة من المناهج لهضم الكم المعلوماتي المتوفر لدي من خلال خطة أساسها وجود حالة من الانتقال من الاطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير شرعية إلى دراسة مختلف التصدي الأوروبي للهجرة غير شرعية مركزا على الآليات التنظيمية والتشريعية للاتحاد وكدا نقل ادارة ملف الهجرة علي الصعيد الخارجي من طرف الاتحاد الأوروبي باعتباره منطقة شمال المتوسط معتمدا علي ثلاثة فصول:

الفصل الأول: جانب مفاهيمي ونضري يتضمن مختلف المفاهيم والنظريات المفصلة للهجرة غير شرعية وأخرى ذات الصلة بها والوقوف علي التطور التاريخي لإدراك تحول الهجرة من حاجة أروبية بغية إعادة الإعمار في مجال البناء و الأشغال العمومية إلى ما يسمى الآن بسياسة الامنية الاوروبية المشتركة في مكافحة الهجرة غير شرعية كما سيتم التطرق الي مشكل الهجرة غير شرعية وتداعياتها من المنظور الأوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة .

الفصل الثاني: محاولة تسليط الضوء على حقيقة السياسات التي اعتمدتها دول أوروبا–فرنسا –اسبانيا_ إيطاليا كنموذج علي الصعيد الوطني في التصدي للهجرة غير شرعية بالكامل مرورا بمعرفة مكانة الهجرة غير شرعية علي الصعيد الاقليمي الأوربي حتى نصل في الاخير إلى تقديم وصف لنقل ادارة ملف الهجرة علي الصعيد الخارجي من طرف لاتحاد الأوربي لدول المصدرة للهجرة غير شرعية من خلال الحوارات والمبادرات الأورو_متوسطية وسياسات الجوار.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة تحديات الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الهجرة غير شرعية وذلك من خلال تباين تدفقاتها نتاج أحداث الربيع العربي وكذا انتشار الأحزاب اليمينية كثيرة النشاط في أوروبا مؤخرا بالإضافة الي واقع حقوق الانسان للمهاجرين في الاتحاد لأوروبي إذ تنعكس هذه التحديات بالسلب علي أوروبا في مسارها التكاملي وسيرورة تصديه لظاهرة الهجرة غير شرعية مرورا بمعرفة ماهية الدراسات المستقبلية من خلال تقديم نظرة تطورية عن الدراسات المستقبلية إلى جانب إبراز أهم التعاريف المقدمة لتفسير هذا النوع من الدراسة وأهم أدواتها مركزين علي تقنية السيناريو وأنواعها وخطوات الدراسة بها.

و تناولت في الأخير مجموعة من السيناريوهات المحتملة التي تحدد التطورات المستقبلية لسياسات الاتحاد الأوروبي في تعامله مع ظاهرة الهجرة غير شرعية عبر مجموعة من المتغيرات المحركة لمستقبل السياسات خلال ثلاثة سيناريوهات متمثلة في سيناريو الوضع القائم الذي نتناول فيه استمرار الوضع على حاله واستمرار الوضع الفوضوي الراهن، سيناريو إصلاحي يتضمن مجموعة من الإصلاحات التي توحي بتحسن الأوضاع وسيناريو الإخفاق المتوقع للفشل في إدارة ملف الهجرة غير شرعية من خلال سياسات الإتحاد الأوروبي.

الفصل الأول:

التأسيس المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إحدى الظواهر الحساسة التي تعيشها منطقة المتوسط ويتعلق الأمر بظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبارها في إتجاه واحد من جنوب المتوسط نحو شماله،تعد بمثابة هاجس أمني في هذه المنطقة، لذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول التأصيل مفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية، ويندرج تحت هذا المبحث ثلاث مطالب المطلب الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم أخرى مشابهة وأهم النظريات المفسرة لها، بينما تطرقنا في المبحث الثاني مراحل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا والعوامل المؤدية لها يشمل المطلب الأول المراحل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا والمطلب الثاني العوامل المؤدية لها، أما المبحث الثالث الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن الأوروبي يتناول المطلب الأول المفهوم الأوروبي للأمن أما المطلب الثاني أمننة الهجرة في الخطاب الأمني الأوروبي أما المطلب الثالث فيشمل تداعيها الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

لتقديم مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية لابد من التطرق أولا إلى تعريف الهجرة ومن ضمنها الهجرة الشرعية، التي تتم طبقا للقوانين المعمول بها، ولذلك تتم دراسة هدا المبحث في ثلاث مطالب الأول يتناول مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية والمطلب الثاني علاقة الهجرة بمفاهيم مشابهة لها ويتناول المطلب الثالث أهم النظريات المفسرة للظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

عرفت الهجرة منذ القديم بتنقل الأشخاص وتحركاتهم . وقد كانت اضطرارية فيما مضى تستدعيها ضرورة البقاء على قيد الحياة للبشر أفرادا وجماعات ،لتكون لها أسباب ودوافع فيما بعد.

أولا: تعريف الهجرة

1_ لغة : فالهجرة في اللغة تفيد الرحيل والسفر والخروج من الأرض، الجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرانا . نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من ارض إلى أخرى، ومفارقة البلد إلى غيره[1].

ويعبر عن الشخص الذي يقوم بالهجرة بكلمة مهاجر، وهي كلمة تطلق في اللغة العربية على الوافد على البلاد والنازح منها على حد سواء بعكس اللغة الفرنسية حيث عندما ينتقل المهاجر (le migrant) إلى بلد أخر يسمى وافدا (immigrant) بالنسبة للبلد الجديد ويعتبر مهاجر نازح(emigrant) بالنسبة لبلده الأصلي. [2]

2_اصطلاحا:

الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكاني من مكان إلى أخر، وبذلك بتغيير مكان الإستقرار الإعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان .[3]

تستخدم كلمة الهجرة لحركة الإنتقال فرد أو جماعة من مكان السكن أو إقامة إلى مكان أخر للإقامة فيه سواء كان ذلك الانتقال من داخل البلد الواحد، إذ عندها تسمى هجرة داخلية، والهجرة الداخلية يمكن أن تكون إنتقالا من الريف إلى المدينة، إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة و الهجرة الخارجية، تكون من بلد إلى أخر أو من قارة إلى أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلا من آسيا وإفريقيا إلى أوروبا.[4]

---

[1] – الفيروز ابادي ،مجد الدين محمد بن يعقوب ،**القاموس المحيط** ،بيروت دار الفكر .ج2، د س ط، ص 157.

[2]– كريم متقي مشكوري ،**الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ،المغرب، ص 10.

[4] – كاظم نجيب ،**الهجرة المغربية وواقع العنصرية و العداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي** ،الكتاب الثاني، دب ن، 2000،ص7.

ويقصد بالهجرة الخارجية مغادرة البلد بالخروج منه قصد الإقامة في بلد أخر، وقد ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حرية جميع الأشخاص في مغادرة أي بلد بما في ذلك الاصلي ،كما خطر على الدول فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمية إلا في ظروف محدودة جدا .[1]

3_تعريف علم الاجتماع للهجرة

لقد قدم العديد من علماء الإجتماع تعريفات مختلفة للهجرة، وسنحاول التطرق إلى أهم هذه التعاريف:

حسب **محمد فؤاد حجازي** : إن الهجرة نوع من أنواع التحرك الإجتماعي العمودي والأفقي وتنقل الناس بين منازلهم وأماكن عملهم ...

أما يرى ميرل MRREL فيعرفها : الهجرة في كتابه الثقافة والمجتمع **culture et sociology** الهجرة حركة قد تحدث لمرة واحدة في حياة الفرد أو الأسرة وقد تغير حياته أن هذا التعريف غير شامل ولم يحدد الهدف من الهجرة، لأنها قد تحدث أكثر من مرة في حياة الفرد أو الجماعة، أما تعريف **لندبرج lund berg** الهجرة عامة تستعمل للدلالة على التغير الدائم نسبيا للسكان [2].

إن مفهوم الهجرة عند **جيف JAFFE**: الذي يعطي اصطلاح في اللغة migration ويطلق على الهجرة الداخلية interne migration وتعني هجرة السكان داخل الحدود السياسية لقطر معين ويقابل ذلك إصطلاح الهجرة الدولية international migration والتي تعبر عن هجرات السكان عبر الحدود السياسية للأمم.

تعرف الهجرة عند **دينيس ورونج Dinis et Range:** تعني الإنتقال من دولة إلى أخرى وتسمى بالوفود أو من إقليم دولة إلى خارجه وقد تكون داخل نفس الإقليم وتسمى بالنزوح، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو مجبرين على ذلك أو بطريقة تعسفية ومن أجل إزالة اللبس في مفهوم يجب أن نفرق بين المهاجرين migration والمنتقلين movers لأن المهاجر الذي يهاجر ويغير مكان إقامته يستغرق مدة زمنية معينة من أغراض معينة تختلف عن المنتقل مثل السياح، والباحثين فهؤلاء ليسوا بمهاجرين. [3]

4– تعريف الأمم المتحدة للهجرة : لقد صنفت الأمم المتحدة الهجرة إلى المهاجرين الذين ينتقلون من بلد لأخر عن حصولهم إلى أربعة أصناف وهي :

أ_المهاجرين الدائمون، أي غير المقيمين الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد عن السنة

---

[1] – نبيل مرزوق، **هجرة الكفاءات و اثرها على التنمية الاقتصادية** ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، 2001، ص 2.

[2] – أحمد أبو زيد، **الهجرة و أسطورة العودة**، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 174، (العدد 02)، سبتمبر 1986.

[3] – محمد شفيق، **السكان و التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص 192.

ب_ المهاجرون المؤقتين، أي غير الذين يريدون ان يمارسوا عملا ما بعد الوصول لسنة أو أقل ويصنف من يرافقهم من أهلهم في الصنف الثالث.

ج_المقيمون الذين يرجعون بعد غيبة تجاوز السنة، وفي مجال المغادرة قدم تصنيف لمغادر على النحو التالي :

_ النازحون المقيمون الذين ينوون الإقامة في خارج البلد لسنة واحدة.

_ المسافرون من أولئك المهاجرون في التصنيف السابق.

_ الزوار الذين أتوا لزيارتهم

_ المقيمون من رعايا البلد أو الغرباء الذين يقصدون الإقامة في خارج البلد لسنة واحدة أو اقل من سنة [1].

ثانيا: تعريف الهجرة غير الشرعية :

إن الهجرة عمل فردي اختياري حر، يتم بشكل إرادي ذاتي، وينص القانون الدولي على حق كل شخص في الرحيل عن بلده، ولكن في المقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلدا أخر لا يتمتع فيه بحق المواطن، أو حق الإقامة القانونية، لحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها،وتضع كل دولة سياسات ونظم الهجرة القانونية إليها بعضها يتصف بالشفافية والأخر يتصف بالتمييز والانتقائية، وذلك وفق الظروف وأوضاع كل دولة ووفقا لمدى حاجتها للوافدين، فسياسات الهجرة وقوانينها هي من أعمال السيادة الوطنية .

كما أن التنقل من حقوق الإنسان المهمة، لما يحققه من منافع عدة، ولكن حبيسة على إطلاقها، فلا بد من تتقيد ببعض القيود، التي تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية، فلا يترك صاحب الحق يتصرف بدون ضوابط لأن ذلك قد يضر بحقوق غيره من الناس، كما لا يجب أن يشغل الانسان حق على وجه غير مشروع . لذا قد توضع قيود على إستعمال الإنسان حقه في الشغل من أجل مصلحته، والصالح العام على حد سواء. [2]

أمام العراقيل التي تقف حاجز أمام الشخص في طريقه نحو التنقل إلى بلد أخر في اطار هجرة شرعية، فإنه يلجأ إلى الطرق الغير الشرعية، فتصبح هجرته غير شرعية. لأنها تتطلب إذن مسبق أو موافقة من أي جهة، لأن ذلك مكفول لجميع الافراد الذين ينتمون للدولة ويعتبرون من مواطنيها التي تربطهم بها الهوية والجنسية (الرابطة القانونية التي تربط الفرد بدولته)، وحق التنقل عبر التراب الوطني مكفول للأفراد الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية .

---

[1] – ربيع محمد ،**هجرة الكفاءات العلمية**، جامعة الكويت، 1997، .ص 84.

[2] – معجب بن معدي الحويقل، **حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ،2000، ص 53_ 54.

ما يهمنا هو الهجرة الدولية التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة الدائمة، أو المؤقتة الأمر الذي يتطلب القيام بإجراءات مسبقة على دخول إقليم الدولة المستقبلة والمتمثل في الحصول على إذن للدخول . [1]

هذا الإذن أصطلح على تسمية تأشيرة اللغة العربية و visa باللغة الفرنسية وهي إختصار للكلمة اللاتينية كارتافيزا carta visa التي تعني الوثيقة التي تمت معاينتها لمنحها الدولة للفرد لتصريح الدخول إلى بلد خلال مدة زمنية معينة ولأهداف معينة ودائما تكون مختومة، وملصقة داخل جواز السفر وأحيانا في شكل وثيقة منفصلة. [2]

1. **التعريف القانوني** : الهجرة غير الشرعية يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدولة المستقبلة فالأجنبي لا يملك حق الدخول إلى اي بلد، إلا وفقا لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك لقيامته بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقالية شرعية، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أي كانت الوسائل المستعملة في ذلك، سواء بتزوير الوثائق أو غيرها وسواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا، ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية وبما أن الدول لا تسمح لأي كان بالحصول على موافقتها بالدخول إلى أراضيها، فإن الراغب في الهجرة يلجأ إلى الطرق غير الشرعية لتحقيق رغبته في الانتقال والسبب في اللجوء إلى الطرق التشديد في الحصول على تأشيرة الهجرة بسبب القوانين الجديدة في مختلف دول العالم ومما سبق فإن للهجرة غير الشرعية ثلاثة أركان *وهي: الركن البشري، الركن المادي، الركن المعنوي.

وفي الأخير نصل إلى أن الهجرة غير الشرعية جريمة وطنية لما تتضمنه من خرق القوانين والأنظمة الوطنية وجريمة عابرة للحدود الوطنية لعدم اقتصارها على الدولة الواحدة، بل أثارها إلى الدول الأخرى المستقبلة للهجرة غير الشرعية، ولما تنطوي عليه من خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر بجريمة تهريب البشر . [3]

2- تعريف علم الاجتماع:

---

[1] – مصطفى عبد العزيز مرسي، **تأثير الهجرة غير الشرعية على أوروبا على صورة المغرب العربي**، ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية ،المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، 2007، ص 1.

[2] – مصطفى عبد العزيز مرسي، المرجع السابق ص 2 .

* – **الركن البشري** : قد يكون قائد المركب او مالكه او طاقم السفينة او مالكها و العملين بها او قائد او مالك وسيلة النقل كذا السماسرة و الوسطاء الذين يجمعون المهاجرين و يرغبونهم في ذلك و كذلك العملاء من الدولة المهاجر اليها يستقبلون المهاجرين عبر الشواطئ لإدخالهم الدولة عبر الحدود، وقد يكون الشخص المهاجر في حد ذاته اذا كان يعلم بحقيقة الامر او كان متسللا بمفرده او مع مجموعة عبر الحدود

الركن المادي : و يتمثل في المركب او السفينة اي القيام باستخدام ادوات بشكل غير مشروع بقصد السفر و دخول دولة ما بشكل غير مشروع بقصد الاقامة و العمل بها و تعريض حياته للمخاطر و بالتالي مخافة النظم و القوانين الوضعية التي لا يجوز الجهل بها.

الركن المعنوي : حق الانسان في بدنه و سلامته من الحقوق غير القابلة للتصرف او التنازل عنها و بالتالي فان تعريض حياته للمخاطر بقيامه بمغادرة البلاد بقصد السفر لدولة اخرى بحثا عن حياة افضل ...فعل تحرمه و تجرمه القيم و الاعراف و العادات قبل التشريعات و القوانين الوضعية

[3] – معجب بن معدي الحويقل ،مرجع سابق الذكر،ص53.

الهجرة غير الشرعية تنشأ بتأثير نموذج، تلعب وسائل الإعلام دورا هاما حيث ان الفرد الذي يملك إستعدادا للهجرة فيندفع بقوة التنفيذ نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالف بذلك القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس، فيصبح بذلك فعل المغادرة غير الشرعية للبلاد سلوك منحرف مع إضفاء وصمة الإنحراف على المهاجر غير الشرعي، مما يبلور نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك، نتيجة الأوضاع التي يعيشها شباب مختلف دول العالم، خاصة التي كانت تحت وطأت الاستعمار . وضعف سياسات الإصلاح بعد الاستعمار فإن إتجاه الشباب في الحياة هو الهجرة، ومع تداول تضييق الخناق على الهجرة القانونية والتي تجعلها دائما دول الإستقبال في صالحها أي أنها تسهل الهجرة فقط لذوي الكفاءات، فإن الحل الوحيد للراغبين في الهجرة هو الطرق غير القانونية.

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفتها الحدود الدولية، يقصد بها إجتياز الحدود دون موافقة السلطات الجاذبة ودون أن تتوفر في الشخص العابر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروجه من دولته الأصل أساسا غير الشرعي والسبب في لجوء الشخص إلى الطريق غير الشرعي للهجرة التقنيات الجديدة لهذه الأخيرة، منذ أن بدأت في أوائل سبعينات القرن الماضي بإيقاف عملية استيراد الأيدي العاملة للعمل في بلدانها، ومنذ أن شعرت بإحتمال استمرار بقاء هؤلاء العمال حتى بعد إنتهاء عقود العمل الموقعة معهم وأسباب أخرى متعلقة بالخوف على أمنها وثقافتها [1].

فالهجرة غير الشرعية تتدرج ضمن التهديدات عابرة الحدود، والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والمجتمع، إذ تغير معه مفهوم الأمن حيث أصبح امن موسع بدلا من المفهوم التقليدي الذي يعني بالأمن العسكري، هذا الأخير حيث تكون الدولة مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى، ولكن هذا الموضوع قد تغير خاصة بعد تقلص الحروب بين الدول، وذلك في ظل تزايد الديمقراطية والإعتماد المتبادل تحول التركيز من الدولة إلى الفرد والمجتمع وضرورة حماية أمنهم . [2]

المطلب الثاني : علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم أخرى مشابهة :

أولا:علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء :

تعريف اللجوء: يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص ووفقا للملابسات السياسية التي أدت إلى اللجوء، حيث تتعدد تعريفات اللاجئ، في المواثيق والأعراف الدولية والقانون الدولي، نصت إتفاقية جنيف لعام 1951 والنظام السياسي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ : **يشير إلى انه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه الفئة اجتماعية معينة أو**

---

[1]- كاظم نجيب، **الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي**، الكتاب الثاني، دون ناشر . 2000، ص 7.

[2]- سهام حروري، **الهجرة و سياسة الحوار الأوروبي**، ،**مجلة الفكر**، (العدد 5)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 345.

أرائه السياسية خارج بلد جنسية ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف إن يستظل بحماية دولته أو غير راغب بسبب هذا الخوف ان يعود إلى تلك الدولة .

وقد إتسع تعريف اللاجئ ولاسيما في إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين ليشمل الأشخاص الفارين من الخوف المعمم الحرب الدولية أو النزاع المسلح الداخلي أو الاعتداء أو الاحتلال الخارجي أو الإخلال الشديد بالنظام العام، أو الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في جميع أنحاء بلد الجنسية أو جزء منه فضلا عن الكوارث الطبيعية المصاحبة للإهمال الحكومي لأسباب سياسية أو اثنية أو عرقية أو دينية.

بالرغم من أن الهجرة تتفق مع اللجوء في كون كلاهما عملية حراك سكاني إلا انهما تختلفان في الحقوق والواجبات .[1]

ثانيا :علاقة الهجرة غير الشرعية بتهريب البشر والاتجار بهم :

نشأت ظاهرة تهريب البشر عقب الحرب العالمية الثانية، ونشطت في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة التي يرتفع بها معدلات الفقر كغالبية الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية، ودول امريكا الجنوبية .

وتهريب البشر إما فردي أو منظم، ففي التهريب الفردي يستخدم شخص أو مجموعة صغيرة قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة أو الصعود والاختباء في السفن البحرية أو التجارية دون علم إدارتها وملاحيها سواء بمغافلة حرس السفن، أو بتسلقها بعد السباحة نحوها أثناء عمليات الشحن والتفريغ، ومن ثم يختفون داخل قوارب النجاة أو المخازن أو المستودعات، أو يتسللون من خلال النقاط البرية التي تقل فيها النقاط ومراكز المراقبة من قبل حرس الحدود، أما تهريب البشر المنظم فيتم من خلال عصابات منظمة مقابل مبالغ مالية عبر شبكات التهريب التي يعمل فيها من لهم خبرة في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة، وممن عملوا في وكآلات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري، حيث تستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للتفتيش والرقابة من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها أحيانا المهاجرون غير الشرعيين للغرق بسبب الأعداد الكبيرة التي تفوق حمولة المراكب، ويستغل المهربون الفرصة لإبتزاز المهاجرين غير الشرعيين وإستغلال الظروف الاقتصاد التي يعانون منها .

---

[1] – سامي عباس، **اللاجئ ...إنسان قبل كل شيء**، شبكة ذي قار، تاريخ التصفح ،16 /2016/01/سا 19:00، متوفر على الرابط التالي:
.http://www.dhiqar.net/Print.php?id=20160

وإن هناك علاقة وطيدة بين المهاجرين غير الشرعيين وتهريب البشر فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجئون الى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون بها في الانتقال والعيش بها مقابل مبالغ مالية، فتقوم عصابات تهريب البشر غالبا عن طريق البحر بإستخدام القوارب ذات المولدات الكبيرة في الإبحار من مناطق معينة بسواحل البحار متجهين إلى المناطق التي يقصدونها، كما هي حالة اتجاه الصوماليين والأثيوبيين والمغاربة وغالبا ما يقوم المهربون بمساومة المهاجرين غير الشرعيين ودفع مقابل دفع مبالغ إضافية، كذلك هناك من يسعى لتخفيف حمولة المركب بإلقاء بعض المهاجرين للتخلص من الوزن الزائد كذلك وتخديرهم في الأطعمة وغيرها ..... واستخدامهم في تجارة الأعضاء بتسليمهم لعصابات متخصصة لذلك، حيث تبلغ ارباح تجارة تهريب البشر في دول الاتحاد الأوروبي وحدها نحو خمسة مليارات دولار سنويا، يذهب نصفها لصالح المافيا الفيتنامية التي تعد الانشط مافيا لتهريب البشر، ويتعرض المهاجرون بطريقة غير شرعية إلى الاستغلال بشتى الطرق أو الموت مما يجعلها تمثل تهديدا كبيرا لحياة المهاجرين وكذا الاقتصاد الأوروبي. [1]

ثالثا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب

إن الإرهاب هو أحد الجرائم الدولية الموجهة ضد النظام العام، وهو نوع من الحرب المدمرة والوحشية غير المعلنة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبين الفرد والدولة، يهدد السلام ويقوض ويهدد دعائمه، وهذه الأعمال وأمثالها محرمة لما لها في ذلك من التعدي على حرمة الأنفس المعصومة والأموال ومن زعزعة الأمن والإستقرار. [2]

أن أحداث 11 سبتمبر قد نقلت منطقة المتوسط وخاصة ضفته الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي حيث أصبح الإرهاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي .[3] ولقد اتفقت مختلف المنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته، فهي تعتمد على العنف واستعمال القوة ويذهب الباحث **جيرارد شاليد** إلى اعتبار الإرهاب ظاهرة فوضوية تستند إلى أهداف سياسية، بالإضافة إلى الاستيلاء على الأموال والموارد الاقتصادية كمصدر داعم لنشاطه .[4]

---

[1] – عبد الله سعود، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم** ،، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض ،2010، ص 114،115

[2] – نور الدين ردادة ،**الارهاب البيولوجي _الوقاية و سبل المكافحة في منطقة المتوسط** ،ملتقى قسنطينة، 2008، ص 318

[3] –عبد النور ناجي ،**الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، ملتقى قسنطينة، 2008،ص119

[4] – محمد غربي، **من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الامن : حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**، **مجلة دفاتر السياسة و القانون** ،(العدد 173)، جوان 2009،ص 5.

فالإتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوة البشر مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمتها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات والنخب الأوروبية ودعمته وسائل الإعلام.

فالأوروبيون يرون أن المسلمين غير الأوروبيين وبالتالي غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة بحيث يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية، وهم يدينون الإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية، كما ربطت النخب السياسية اليمنية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية تقل الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي لدول الجنوب خاصة نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية، فانتشار ظاهرة الإغتراب، بحين الفئات[1] المغربية المهاجرة ومشاكل الإندماج يجعل هذه الفئات قابلة للتأسيس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الاسلامية .

رابعا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالأمن الإنساني :

جاء أول إعلان للأمم المتحدة مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام **1994** الذي قدم مفهوما جديدا للأمن، وهم مفهوم الأمن الإنساني بحيث يتحول تحقيق أمن الفرد إلى أهم الأولويات في العلاقات الدولية وقد طرح تقرير الأمم المتحدة مجموعة من المبررات تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم الأمن الإنساني وقد تمثلت هذه المبررات فيما يلي:

-إن تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي فهو مهم للأفراد في كل مكان في الدول الغنية والفقيرة على السواء وذلك في ظل ما يواجه الأفراد في العالم من تحديات مشتركة منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

- وجود تداخل وتشابك بين مفهوم الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية بحيث يتوقف الأمن الإنساني على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

إن مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد، فهو يعتبر الإطار والدعامة الأساسية لأمن الفرد حريته فكلما إنتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدت معانات المهاجرين غير الشرعيين إختل مفهوم الأمن الإنساني ومصداقيته.[2]

---

[1] - مصطفى بخوش ،**التحول في مفهوم الامن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، ملتقى بجامعة قسنطينة، 2008، ص 8،9.

[2] - جمال دوبي بونوة، **إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية تغذية في المفاهيم الأسباب و الحلول، معارف مجلة علمية محكمة**، قسم: العلوم القانونية، السنة السابعة، (العدد 14)، 2013

وفي هذا السياق يسعى الإتحاد الأوروبي جاهدا في تعزيز الأمن الإنساني على المحيط متوسطي عن طريق تخفيض الفقر وعدم المساواة وتشجيع الإدارة الجيدة وحقوق الإنسان وكذا المساعدة في التنمية ومعالجة الأسباب الرئيسية للنزاع وعدم الأمن وهي المسببات الرئيسية وراء ظاهرة تفاقم غير الشرعية من شمال إفريقيا بإتجاه أوروبا .

المطلب الثالث :أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

لقد تنوعت النظريات المفسرة لظاهرة غير الشرعية وإختلافها وذلك حسب منظورات العلاقات الدولية بصفة خاصة ونجد بين هذه النظريات : نظرية التبعية، ومدرسة كوبنهاغن (الأمن المجتمعي)، ومدرسة باريس.

أولا: نظرية التبعية

وهي نظرية ذات جذور ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينات القرن الماضي تكسب دعما متزايدا، خاصة من مثقفي الدول النامية تنظر إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والاقتصادية محليا ودوليا ، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية . يعرف **دوس سانتوس**(**DOS SANTOS**) التبعية على أنها واقعة يكون فيها إقتصاد أقطار معينة بتنمية وتوسع أخر، حيث تستطيع بعض الأقطار السائدة أن تتوسع وتواصل تنمية ذاتها ،بينما الأقطار الأخرى التابعة تستطيع ذلك فقط كإنعكاس لذلك التوسع الذي قد تكون له أثار إيجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة.

أبرز رواد نظرية التبعية سمير أمين وراؤول بربش (**RAUL PREBSH**) صاحب مفهوم نظرية المركز والمحيط الذي نشره سنة 1950 في مجلة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، قاصدا طرفي العلاقة في التنمية الدولية التي تفترض أن تكون تكاملية وهي كذلك ولكن ليس في صالح البلدان النامية ومنطق تحليله هو الإختلاف الموجود بين الطبقة الرأسمالية في المحيط، وتفسير هده النظرية الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية التي سميت بلدان الأطراف.[1]

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وقد إستطاع **Portes. A**بورتس عام 1981 و**س سأسن s.sassen**عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لنفسر الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها نظام الرأسمالية حيث، يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر[2]. هذا النوع من الاختراق بدا مع

---

[1] – مدخل القرشي،**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،2007،ص113.

[2] – سمير محمد عياد، **الهجرة في المجال الأورو متوسطي : العوامل و السياسات**، في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة ،2008 ص222.

المرحلة الاستعمارية التي كانت تعاني منها دول العالم الثالث ثم تعمق بسبب التبعية للأنظمة هده الدول المستعمرة، وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي وآليات التمويل الدولي وزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة، فهدا الاختراق أو التجاوز يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها لليد العاملة تتقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة [1].

هذه الرؤية خصت الهجرة في بعدها الاقتصادي أما عن البعد الاجتماعي فيرى باري بوزان أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب)، وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهوايات الحضارية المتنافسة إذ تعتبر الهجرة الآتية من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية.[2]

غير أن الثقافات الأوروبية الهجينة والمتعدد التي يعيشها العربي وخاصة المغاربي فئة الشباب–منهم تجعلهم يشعرون بالاغتراب وسط مجتمعاتهم، حيث يجدون أنفسهم على جزئيين على الاندماج والتأقلم مع هذه التطورات التكنولوجية والثقافات المختلفة، مما يولد لديهم تدهور وغياب على دولهم وهذا يؤدي بهم التفكير في سبل أخرى . وهي ثلاثة:

- إما التعايش مع هذه التغيرات دون مقاومة والانحلال في التيار الغربي.
- إما الهروب من نهائيات من مجتمعاتهم ودولهم إلى دول أخرى.
- وإما محاولة تغيير الأوضاع وبالتالي التمرد على الأنظمة السياسات الدولية المتبعة وفي الاحتمال المرجع يختار الشباب الحل الثاني وهو الهروب من مجتمعاتهم إلى موقع أخر، وهي بارزة فيما يحدث حاليا من هجرات شرعية أو غير شرعية، وهذا نتاج التبعية الثقافية، الاجتماعية والسياسية الخاصة بالدول الغربية .

فالتطورات التي عرفها المركز ستنعكس بدون شك على الأمن في الأطراف، وقد حددها الكاتب **محمد عابد الجابري** في كتابه **قضايا الفكر** في خمسة مجالات منها المجال السياسي، الاقتصادي العسكري، الاقتصادي، العسكري، البيئي والاجتماعي وفي هذا الصدد يولي أهمية بالغة لما سميه بالأمن الاجتماعي في مجال علاقة المركز والأطراف، فهو يقول: **الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال من الجو الباردة ....، ويتعلق**

---

[1] – غالية بن زيوش ،**الهجرة والتعاون المتوسطي مند منتصف التسعينات** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلو السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ،2005 ص 30.

[2] – فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995_2010**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ،2011 ،ص63

الأمر بالإخطار ونقاط الضعف التي تؤثر أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، ويعتبر الكاتب الهجرة وما يسميه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة أهم قضيتين في هذا المجال .

فالهجرة من الجنوب إلى الشمال والكيفية الخاصة المتميزة بها تشكل خطرا على امن دول المركز إذ تهدد هويتها الحضارية، إما **التصادم** الحضاري فهو وضح ما يكون بين الغرب والإسلام، نظرا للتعارف بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، والتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام إضافة إلى الجوار الجغرافي ويقول الكاتب : فإذا إجتمع خطر الهجرة وخطر التصادم الثقافات أصبح السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الإطراف على الأقل [1].

ويرجع أصحاب النظرية البنيوية هذه الظاهرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى **johan galtung** إن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات إمبرالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على إمتصاص ثروات دول المحيط، وإستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا.

وفي هذا الصدد أشار **جوهان غالتون** إلى مفهوم **العنف البنيوي violence structurelle** حيث يشير هذا المفهوم إلى **العنف المادي،** الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية.

وعلى المستوى الدولي :فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط فاللا تماثل بينهما يجسد من خلال أربعة مظاهر:

1- تحديد إنتاجية دول المحيط لما وكيف يخدم مصالح دول المركز.
2- بناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي حيث الشروط التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعية حكم معين (الحكم الراشد)مما يخلق تناقض البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.
3- زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.
4- تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط ،فالتقديم الصحيح يكمن في تعزيز الارتباط مع أوروبا من خلال الرابطة الحقيقية التي تتثبت تترسخ ولا تتزعزع وهي رابطة الحضارة والثقافة.

ثانيا : مدرسة باريس

[1] – فايزة ختو، مرجع سابق الذكر ،ص 65.

في تسعينات القرن الماضي أصبح البناء السياسي للأمن الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية ،تشكيل حقل امني داخلي وأمنية الهجرة في أوروبا تعتبر من أكثر المواضع تناولا في الأجنحة البحثية المنشدة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية هؤلاء الباحثون قدموا أجندة تركيز على مهنيو الأمن، الأمنية الحكومية وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، فمعظمهم كانوا يعملون في باريس مع **ديدي بيغو،سارميوكاريرا** وينشرون في مجلة ثقافات وصراعات، ومن هذا مصدر دعوة OLE Weaver لها مدرسة باريس [1].

_تقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

1-تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة حسب مقاربة ميشال فوكو للأمن باعتباره **تقنية الحكومية** technique gouvernent

2-بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هده المقاربة على تأثيرات **ألعاب القوة Power games**.

3-بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد مدرسة باريس على الممارسات، الجماهير والسياقات والتي تكمن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومة.

ففي عالم يهدده : الإرهاب ،الجريمة المنظمة، الاضطهاد والشغب السياسي الهجرة غير الشرعية، قدرة وكفاءة التقنيات والإستراتجيات الحكومية على إستيعاب هذه التهديدات ودراستها قضاياها فبالنسبة لمدرسة باريس هذه المعضلات الأمنية أسئلة عالقة لنسبة المباحث تحتاج إلى تقصي من طرف الباحث في ظل برنامج بحثي مناسب.

غير أن هذه التهديدات تتصف بالتجدد والتغير وهذا ما يستدعي ضرورة ترابط وإنسجام العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دورها بفعالية في المهام الأمنية و هذه المهن هي كالتالي: الشرطة الحضارية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الحدود والهجرة، الاستخبارات، تكنولوجيا المعلومات، نظم مراقبة المسافات الطويلة.[2]

فالدول الأوروبية تنطوي على قيم واتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعة، وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في مد الجسور بينهما وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق إعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته. [3]

---

[1]- رقية العاقل، **الهجرة و الأمن في غرب المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص10-11.

[2] - فايزة ختو،مرجع سابق الذكر ص 58.

[3]- نفس المرجع، ص 64.

إضافة إلى مهن أخرى، كلها كما يؤكد **د . بيغو** نتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها وتتلاقى مع وظيفة واحدة هي **الأمن،** أي أنها كلها تتعلق بالأمن أو تعتبر وظيفة أمنية تخص الحقل الأمني لأن قدرتهم الإنتاجية مناسبة لتحقيق التحديات والتهديدات المحاصرة وذلك باكتشاف الخطر وتوفير الحماية.

فالأمن : في مدرسة باريس نمط للحكومة تختزل في ممارسة شرطيه عبر تقنيات المراقبة، فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعا، هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية .[1]

مثل : **الأنتربول** : وإذ تدرك تنامي جميع أشكال الجرائم المتصلة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وأثرها السلبي، **المباشر** وغير المباشر في إنفاذ القانون والحكومة في بلدان المصدر والعبور والوجهة .[2]

وكما يرى **juf humanes** فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، إجتماعيا، ثقافيا أي إن هذه الظاهرة تؤدي إلى إنعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن الوصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية .

وبعد تعريف أحداث وتطورات معينة مثل : الأخطار أو التهديدات أو المخاطر أمرا مهما بالنسبة إلى عملية وضع إطار عام لنطاق **انعدام الأمن** علاوة على ذلك، أحدثت أحداث **11 سبتمبر** تحولا في جدول أعمال الأمن العالمي، ليس بوضع الإرهاب على رأس القائمة فقط بل من خلال جعل حركة الأفراد مسالة تحتل أولويات أمنية قصوى أيضا مما أدى إلى فرض خطاب مختلف وجديد حول الأمن ينادي بالتنسيق ضد المخاطر عبر إستباقية تقوم على **تكثيف المراقبة المجتمعية** على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم .[3]

ففكرة المراقبة أو العين الإلكترونية في تعبير **دايفيد ليون،** تعتبر تجسيدا معاصرا الفكرة الباتونية عند **ميشال فوكوا** الفكرة الأساسية هذا أن السلطة يجب أن تكون متطورة وغير ملموسة، ما وصفه **ديرديريان** الحكم الدائم للقوة إن تشق طريقها بدون ممارسة المرئية للإرادة التي تنتج المقاومة، هذه البانوتية تتخذ أشكالا عديدة إستخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة : **الاستخبارات التقنية** التي

---

[1] – فايزة ختو،نفس المرجع، ص 59.

[2] – قرار الأنتربول : الدورة ال79 للجمعية العامة، الدوحة 8 _ 9 نوفمبر 2010.

[3] – فايزة ختو، مرجع سابق الذكر، ص 60.

تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية . في الواقع هذه المراقبة التقنية تمتلك سبلا إضافية على المراقبة الإنسانية، تتمثل في قدرتها على توفير المعلومات المفصلة الحالية من القيمة حول موضوع المراقبة **الصورة لا تكذب** .

بشكل عام فالأمن في هذه المدرسة هو عبارة عن تقنية حكومية تقوم على فعالية ممارسات الشرطية التي تستخدم تقنيا المراقبة إحتكارا لمعرفة طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية وعند تطبيق هذه الدراسة على العمل الأوروبي في مواجهة تدفقات الهجرة نلاحظ انه في تعاملاته مع دول الجنوب اتفقوا على الاعتماد متخصصين لمراقبة التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال، سواء الدول المصدرة أو المستقبلة وهذا وفق تقنيات متطورة فأوروبا وحفاظا على هويتها ومجتمعها واستقرارها ضد مخاطر التدفقات الهجرية إمكانيات الحلف، فالهجرة الشرعية وغير الشرعية تقدير هواجس أمنية بالنسبة لأوروبا والحلف ولهذا قامت الدول الأوروبية في سنة 1995 بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما الأوروفور والأرومافور تقوم بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة، وهذا ما ساعد نوعا ما على التحكم في تدفقات الهجرة الآتية من شمال إفريقيا .

كذلك وحسب وثيقة الإستراتجية الأوروبية للأمن التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافير سولانا وانتبه المجلس الأوروبي في إجتماعه في ديسمبر 2003 فإن التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، مما حتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلفة كالعمل المخابرات وإستخدم وسائل الشرطة القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر .[1]

ثالثا : مدرسة كوبنهاغن(الأمن المجتمعي)

لقد أحيطت الهجرة بأكبر قدر من الاهتمام من طرف منظري مدرسة كوبنهاغن، ويتهدد معها الأمن المجتمعي نتيجة تسببها في حدوث تحول كبير في التركيبة الأساسية للمجتمع، فالتدفق الواسع الحاصل للمهاجرين من خلفيات اجتماعية مختلف، قد يؤدي إلى أن تصبح ثقافة هؤلاء المهاجرين هي المهيمنة في نهاية المطاف، مثال على تلك الأعداد الكبيرة للمهاجرين الإسبانيين في الولايات الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية من طرف البعض، بأنها تتآكل الثقافة الأمريكية قيمها السياسية كما لا حظ **باري بوزان** أن تهجير السكان قد تشكل مصدر أخر للأمن بالنسبة للمجتمعات سواء لتسببه في نشوء صراعات أو حصول تطهير

لقد حاول البريطاني **باري بوزان** : توسيع أجندة الأمن التقليدي وحسبه فإن مفهوم الأمن قد استخدم عن طريق الخطأ في الدراسات الإستراتيجية، التي يهيمن عليها المنظور التقليدي قصير المدى والأهداف السياسية بشكل أضفى عليه طابع غير متسق وأخذ نتيجة مجموعة من التناقضات التي تشهدها العديد من الدول على المستوى بيئاتها الداخلية .

---

[1]– فايزة ختو، مرجع سابق الذكر، ص 61.

كما أن الاستخدام المعطى للأمن في الدراسات الإستراتيجية، قد شكل في أحسن الأحوال أداء الخطورة لإضفاء الشرعية على بعض السياسات، وفي أسوا الأحوال أداة يجعلنا أمام مفهوم معياري قد يزيد من المعضلات الأمنية القائمة .من الجهة المقابلة، يرى **بوزان** أن الحفاظ على مفهوم الأمن بمعناه التقليدي يعتبر تجاهلا للتطورات الراهنة في واقع العلاقات الدولية، وتجاوزا للتغير الرئيسي المتمثل في تزايد الاعتماد المتبادل والترابط بين الدول، الذي أضحى فيه يؤثر على سلوكها وعلى كيفية تصورها لظروفها الأمنية، بنظره قد شهدت سنوات 1970_1980 أدلة واضحة على هذا الاتجاه المتسرع نحو الاعتماد المتبادل في ما بين الدول، متجلية في بروز وبشكل سريع للفوضى: **الأزمات المالية الدولية، ظهور الحروب الأهلية والصراعات العرقية، الهجرة الدولية، الأخطار البيئية ...**[1]

وبهذا أظهرت هذه الظواهر الجديدة إن تهديدات الأمن لم تعد عسكرية فقط ولم تعد الوسائل العسكرية فقط من اختصاص الأمن، بل يجب أيجاد تطبيق على مرجعيات أخرى لأن الدولة لم تعد المرجع الوحيد للأمن والمصدر الأساسي للتهديد .[2]

من هذا المنطلق، أجرى **بوزان** تقسيما قطاعيا للمسائل الأمنية في كتابه الناس الدول والخوف، وعد بدلك أول من أدخل مفهوم **الأمن المجتمعي** في الدراسات الأمنية، عندما استخدم هذا المصطلح لأول مرة عام 1991، بإعتباره واحدا من القطاعات الخمس لأمن الدولة في مقاربته التوسعية المكونة من خمسة إبعاد وهو يعني بنظره بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في **اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد** في إطار شروط مقبولة لتطورها، و كذا التهديدات والإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها . [3]

وبالرغم من أن توسيع الأجندات الأمنية كانت محاولة جريئة منه لخلق دراسات أمنية أكثر تطورا، إلا انه ظل يعاني من نقاط الضعف ذاتها التي ميزت دراسات الأمن التقليدية، والمتمثلة أساسا في الدولاتية إذ بقي مصرا على النهج التالي الدول للأمن، من خلال زعمه أن جميع قطاعات الأمن هي بين أدوات لأمن الدولة، وقد إبان وجهة نظره في ذلك بتأكيده غلى كون الأمن المجتمعي جزء مهم ولا يتجزأ من أمن الدولة، وأن الحد من التناقضات بين أمن الدولة وأمن المجتمع هو شرط مسبق لنجاح السياسة الأمنية الوطنية، هذه الرؤية الدولية هي التي أدت إلى فشل بالاعتراف بحقيقة أن

---

[1] – سناء منيغر ،**التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي** ،رسالة ماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف '2014 ص 10.

[2] -Shena salim ، **l' orientalisme latent de l'école de copenhague la sécurité societale appliqué au cas francais** ،master gouvernance des institutions et des organisations politiques ،mention affaires internationales ، relations internationales ،2007 ، p13.

[3] -Bill mcswenry ، **security identity** : **a sociology of international relations** ، united kingdom Cambridge university press ، first published 1999 ، p 80

التهديدات لا تستهدف دوما الدول، بل أن الدول ذاتها أصبحت تشكل عوامل أمن بالنسبة لمواطنيها. بذلك ظل مجتمع بوزان متناسبا مع مفهوم الدولة القومية ومرجعيتها الجغرافية المتمثلة في حدود الدولة، ووفيا كذلك لإعتبارها الوحدة القياسية للأمن ليس فقط لكونها اكبر مصدر للسلطة، وأنها الوحدة القادرة على العمل في سياق دولي، ولكن أيضا لأن ديناميكيات الأمن ذو طبيعة علائقي، كونها آتية من الاعتماد المتبادل بين الدول.[1] لكن وحتى مع إعترافه بوجود تهديدات مجتمعية على المستوى دون الوطني، إلا أنه بقي مصر على أنها لا يمكن أن تحسب كقضايا أمن قومي، وبالتالي فالأمن المجتمعي في نظره ما هو إلا مجرد القطاع الذي يمكن أن تتهدد فيه الدول فيما يتعلق بوحدتها وهويتها الجماعية[2].

ويوضح بوزان تصوره هذا بالكلمات التالية" :**إنعدام الأمن الداخلي قد يهيمن على جدول أعمال الأمن** .

الوطني لكن التهديدات الخارجية سوف تكون دائما عنصرا أساسيا في مشكلة الأمن الوطني، وقد وافقه في ذلك وييفر (OLE Waever) في نموذجه" الساعة الرملية، الذي وضع فيه الدولة والأمن الوطني في قلب المركز ألمفاهيمي للأمن.[3]

في خضم ظهور خطابات للأمن تحمل رؤى جديدة لسد الفجوة بين تغير ملامح التهديدات والإتساق الغير مبرر الذي ظلت تسير عليه الدراسات الأمنية، [4] كانت مدرسة كوبنهاجن هي السباقة إلى اتخاذ الخطوة الأولى في الإدلاء بالتمييز بين الدولة والمجتمع، بحجة أن الدراسات الأمنية بحاجة إلى اعتماد فهم ل " ازدواجية " الأمن باعتباره ينطوي على مزيج من أمن الدولة المتعلق بالسيادة، وأمن المجتمع المرتبط أساسا بالحفاظ على الهوية، هذا الإرتقاء بالمجتمع إلى مستوى كائن مستقل للأمن، هو ما شكل تحولا كبيرا في التفكير الذي كان يركز طوال الوقت على امن الدولة وكيفية بلوغه . [5]

---

[1] - Shena Salim ، **L'orientalisme latent de l'école de Copenhague la sécurité sociétale appliquée au cas français** Op Cit ، p18.

[2] -Carla Andrea ، **community security** : **letters from Bosnia _theoretical analysis and its application to the case of Bosnia _hergovina** ، peace conflict and development an interdisciplinary journal ،vol07_july 2005 ،p226.

[3]- Shena Salim ، **L'orientalisme latent de l'école de Copenhague la sécurité sociétale appliquée au cas français** ،Op Cit ، p 18.

[4] -Seongjing kim ، **concept of societal security and migration issues in central Asia and Russia** ، **coming working papers ?** NO 02 centre of far eastern studies ، university of toyama ، 2008 ، p 50.

[5] -Bill mcsweny : op cit ، p 70.

يمكن القول أن الانطلاقة الفعلية للتمكن من الأمن المجتمعي كانت مع مدرسة كوبنهاجن، التي قامت بطرحه عام 1993 مع الإفراج عن كتاب الهوية، الهجرة جدول أعمال الأمن الجديد في أوروبا، أيضا تطويره، خاصة عبر أعمال وييفر التي شكات قطيعة مع التحليلات المركزية الدولتية لبوزان، أين استعان وييفر وأخرون بالبعد المجتمعي الذي كان تابعا للدولة في كتاب الناس، الدول والخوف كأحد قطاعات امن الدولة، وأعطوه وضعا جديدا **ككائن للأمن في** حد ذاته، لوجوده تعرضه للتهديد في الحالة الثانية .

في هذا السياق، يعتقد وييفر أنه يمكن إستيقاء مفهوم الأمن المجتمعي بالتمييز بينه ز بين الأمن السياسي، هذا الأخير نجده يعني بالاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، في حين يعني الأمن المجتمعي بالحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي، ويمكن ان تشكل الدولة فيه وسيلة لحفظ قيم المجتمع، ثقافته، لغته، وهويته، كما بقاؤه لا يعتمد على السيادة أو السلامة الإقليمية للدولة، بل بقاؤه هي مسالة هوية، هاته الأخيرة تمثل القيمة التي يجب أن تتم حمايتها .[1] الخصوصيات الثقافية التي طالما دافعت عنها الدول باتت من ضغط المغايرة أو التجانس المطلوب بشدة من اجل سوق مشتركة. والأخطر من ذلك أن الأمر لم يعد يقتصر فقط على الهويات الجديدة التي سوف تظهر وتدخل في نزاع مع الهويات القديمة، ولكن الإطار نفسه أين يتم بناء الهويات _ الدولة / الأمة _ سوف يشهد هو الأخر تغيرا أيضا .

هذا وقد وقفت أحداث عدة وراء إثارة انتباه باحثي مدرسة كوبنهاغن لمثل هذه التهديدات من ضمنها تصريحات بعض الشخصيات السياسية حول الهجرة، العنف المتعلق برهاب الأجانب ضد مناطق المهاجرين، التشديد في حق اللجوء ...

وتعاطيا منها مع هذه المتغيرات اقترحت مدرسة كوبنهاجن دراسة أجندات **اللا أمن المجتمعي** في أوروبا، التي تنطوي على دمج الهوية والهجرة في دراسة وإدراك التهديدات التي لم تكن من قبل موضع من قبل اندماج حقيقي في السياسات فوق وطنية، نظرا لكون سياسات الهجرة والسياسات الثقافية كانت ما تزال بعيدة عن سياسات التكامل، بخلاف السياسات النقدية وإدارة الحدود اللتان كانتا تنتميان للإتحاد . ما سيجعل الإدارة السليمة لهذه التحديات الأمنية الجديدة، تلعب دورا رئيسيا بالنسبة لمستقبل البناء الأوروبي، خاصة وأن إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة، المجتمع، والاقتصاد وفقا لمدرسة كوبنهاغن، سيجلب تصورا مختلفا للتهديدات الجديدة منها الهجرة غير الشرعية التي من المهم تحديدها من أجل إدارتها .[2]

---

[1] -Barbara Delcourt : **théories de la sécurité** ، **année académique** 2007_ 2008 ، p 65

[2] -Shena salim ، **l'orientalisme latent de l' ecole de Copenhague la sécurité sociétale appliquée au cas** français ، op ، cit ، p 226

المبحث الثاني : مراحل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا والعوامل المؤدية لها

لقد كانت أوروبا ولازالت محورا، للتركات السكانية خاصة وأن حضارتها تضرب في جذور التاريخ القديم والحديث نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما يجعلها معبرا، دائما لسيول المهاجرين بإختلاف أنواعهم غير أن مجموعة أخرى من العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة خاصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها جعلتها من أهم المناطق الهجرة الوافدة.

المطلب الأول :المراحل التاريخية للهجرة نحو أوروبا

ولما كانت التطورات الحاصلة في العالم في كافة الميادين لم تستثني من التنقلات البشرية فقد كان تأثيرها على الهجرة ان تعددت أشكالها وأهدافها، تزامنا مع تطور نظرة الدول إليها واختلاف السياسات التي عالجتها وتبعا لذلك مرت الهجرة إلى أوروبا بثلاث مراحل أساسية: كانت الثانية نتاج الأولى والأولى نتاج الثانية وهذه المراحل هي مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا باعتبار التدفق الهائل الذي ميزها، ثم نتيجة لهذه الوضعية جاءت مرحلة رفعها وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم وأخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية .[1]

أولا: مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية :

في القرون الوسطى كان من السهل دخول اي بلد عن الخروج من الوطن الأم يقول **فولتر** في المنجد الفلسفي الصادر في 1764 : كان في بلدان يمنع خروج أي مواطن في البلد الذي ولد فيه، وهو خوف من أن يهجره الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين وكذا تشجيع دخول المهاجرين وكذلك فالحركات السكانية أنداك لم تكن كبيرة لأن المواطن كان بمثابة ثروة للدول من الجانب العسكري والاقتصادي وما كان موجود من الهجرة كان نتيجة الصراعات العقائدية في شكل إقصاء وتهجير مثلها حدث بالنسبة لليهود والبروتستان والكاثوليك، والهجرة نحو العالم الجديد بحثا عن الثروة (من 2 إلى 3 مليون أوروبي وأكثر من 7 ملايين عبر إفريقي).

ثم وفي نهاية القرن الثامن عشر كان فتح الحدود نتيجة النمو الديمغرافي في أوروبا وشاعت كثيرا من الفئات الغير مرغوب فيها إلى الدول المستعمرة التي تطورت تدريجيا للفتح الأبواب على مصراعيها للهجرة بشكل عام بتشجيع من أرباب العمل وأحيانا من بلدان الانطلاق والوصول ثم بانفجار الحرب العالمية الأولى 1914 إلى 1919 أصبحت هناك

---

[1] – ريقان كاستوريانو،**الاستيطان و مجتمعات ما وراء الحدود القومية و الموطنة** ترجمة احمد رضا، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** القاهرة مركز مطبوعات اليونسكو، (العدد 165)، سبتمبر 2000 ص 85.

حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين بل وإستقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم اعادة اعمارها دهر خلال الحرب بعد نهايتها. وتواصلت نفس الحالة حتى الحرب العالمية الثانية.[1]

ولأن أغلب المستقدمين جاءوا من المستعمرات لهدف عسكري ولتحرير العالم من النازية فقد لاق هذا النوع من التنقل البشري تشجيعا كبيرا وكان ينظر لأشخاصه على أنهم الشجعان الذين اتوا لمساعدة الوطن الأم ضد النازية ثم ما فتئت نيران العرب تخمد حتى خمدت معها تلك المشاعر والنظرة الايجابية للرجل الذي قدم من وراء البحر، وتتحول إلى نظرة عنصرية وكراهية من المواطنين المحليين ثم من سلطات الدول الأوروبية بعد عام 1974[2].

تميز هذه الفترة أيضا، أي فترة السبعينات بتحول العديدة من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لهم، مثل ايطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية، بالمهاجرين فتحولت إلى مستقبلة للسيول القادمة من الدول الحديثة الاستقلال ومن دول جنوب المتوسط خاصة كالجزائر، والمغرب، وتونس وليبيا ومصر وحتى اسبانيا التي كانت السابق تعتبر منطقة عبور للمهاجرين المغاربة والسنغاليين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية إلى فرنسا، وتحولت إلى دولة مقصد للهجرة وأصبحت تعج بأعداد لا حصر لها من المهاجرين غير القانونيين. [3]

بالإضافة إلى ذلك فان الافارقة الذين كانوا ينقلون على شكل عبيد اصبحوا يسعون إلى الهجرة هم كذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة اعداد المهاجرين بنسبة كبيرة وصل عدد الجزائريين في فرنسا مثلا عام

1980 إلى أكثر من 6 80817 وهو ما يفوق النسبة الاجمالية للسكان في كثير من الدول، وهو السبب الذي اجبر أوروبا على الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين وحتى في وجه اللاجئين . [4]

ثانيا: مرحلة وقف الهجرة :

أن الحركة الهائلة التي سببتها الحرب العالمية الثانية في السكان تمخضت عنها اشكال جديدة للهجرة من لاجئين ونازحين ومرحلين وعمال أجانب وجنود مستقدمين من المستعمرات ومعمرين مستقرين من المستعمرات وكذلك

---

[1]- Henry sean robert ، **maghrébins France hier et demain** : **de la mer de l'Europe** ، Paris revue panoramique n° = 55 ، enre trimestre 2001 ، p 27.

[2] -Guill on michelle ، **la mosaïque des migration africaines** ، paris revue espit ، n ° 160 ، (aout septembre 2005) ، p 150.

[3] -Sauvy alfred ، L'euroup submerge ، **sud _ nord dam 30 ans** ، **paris** ; edition dumob ، 1987 p 170_ 171.

[4] -Mouhoubi salah ، **la politique de coopération français ، bilant perspectives ، ALGER** ? ، sns année d'edition ، p 235.

الأشخاص المنفيين وأشكال أخرى عديدة، ومع بروز ظاهرة الانفجار السكاني في دول العالم الثالث كنتيجة للسياسة الديمغرافية المتبعة وتعدد الأسباب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الديمغرافية المتبعة وتعدد الأسباب الأخرى الدافعة للهجرة بدأت تتجدد معالم خريطة تحرك المهاجرين، من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال وقبل ذلك لم تكن تحركات الانسان خاضعة لأية قاعدة .

وبعد الأزمة النقط التي عرفها العالم في السبعينات اصبح ينظر إلى الهجرة على انها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود امام كل انواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها حتى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج ازاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة،

فقامت هي كذلك بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل على الخارقات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب مثلما فعلته الجزائر سنة 1973 بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه : نظرا لحالة المزرية التي آلى إليها المهاجرين الجزائريين في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد، فان مجلس الثورة ومجلس الوزراء، بعد الانحناء أمام الموجة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة، يدين كل المساعي الرامية تفكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا وبين فرنسا والعالم الثالث بآسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية . وجاءت الردود الفرنسية متناقضة بين مرحب، خاصة من جانب أحزاب اليمن المعروف عنها العداء الشديد للمهاجرين وبين من يدين العنصرية ويشجع عودة العلاقات إلى مجراها مرحب في نفس الوقت بنهاية عصر الهجرة، وبين متخوف على مستقبل الشراكة الجزائرية الفرنسية وهو ما ذهبت إليه السلطات الفرنسية التي نفت اي مسؤولية عنها. [1]

وعلى العموم فقد أصبحت الدول سواء تمنع تماما الهجرة أو تعتمد وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما بات اهم مشكل يعاني منه المهاجر هو العنصرية وسياسات التمييز،وهذا نتيجة عاملين أساسيين الأول هو عامل تركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة وهو رأي الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في تفسير الاحداث الاخيرة في باريس بتوجيه اصابع الاتهام إلى العرب المقيمين في أوروبا وبالخصوص الجالية المغاربية ناهيك عن المشاحنات التي تحدث وسط التجمعات السكانية التي يعيش فيها أجناس متعددة واستحالة التعايش بين هذه الاجناس بسب الاختلافات الجوهرية كالدين والعادات والأعراق .

العامل الثاني هو عامل البطالة التي ارتفعت بنسبة جد مقلقة فبلغت أكثر من 82 مليون عاطلا عن العمل في السوق إلا وروبية المشتركة في عام 1978، منهم 22ب المائة فرنسيين 4،22 منهم بريطانيين ومنهم من يوجد كذلك

---

[1]-Sauvy alfred ، **Europe submergé sud nord dans 3ans** paris Edition dunob ، pp17 ، 71.

حوالي 300 ألف أجنبي والعلاقة هنا بين أجنبي والبطالة تتم وفق معادلة يرسمها الأوروبي على أن كل مهاجر يشغل منصب يؤدي إلى وطني عاطل، وهو شعار شارع أوروبا كثيرا وتبنته منها حزب الجبهة الوطنية في فرنسا وهذا ما أدى إلى طرد حوالي 50 بالمائة من المهاجرين واستبدالهم بالمواطنين الأصليين مع تطبيق السياسة التمييزية في اعطاء مناصب الشغل حيث تعطي دائما الأولوية للمواطنين عن الأجانب، وهو ما أدى إلى نقص اعداد المهاجرين بنسبة كبيرة في حركة شاملة للعودة إلى الوطن، وتأكد التوجه الأوروبي هذا اكثر بعدما تم التوقيع على اتفاقية **شنغن** التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية، أي كانت تمهيدا للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية وصد سيول الهجرة الخارجية بتنسيق الجهود في مراقبة الحدود وفرض التأشيرة، ترسيخا لسياسة الانتقائية، مكافحة الهجرة غير الشرعية وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم أو إلى البلدان التي دخلوا منها .[1]

ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية

تزامنت حركة غلق الحدود مع بعث سياسة محاربة الهجرة ولكن في قالب ثنائي إلى غاية منتصف الثمانينات حيث تفطنت أوروبا إلى ادخالها في أولوياتها السياسية فجسدت هذه الفكرة باتفاقية شنغن، وعلى أثرها تم غلق الحدود وفرض الرقابة اللازمة من اجل منع تدفق المهاجرين، وموازنة مع ذلك قامت بالتركيز على عملية ادماج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة قانونية لكي يطوى ملف الهجرة نهائيا .

إلا أن هذه السياسة كان لها اثر عكسي وأدت إلى تشجيع الهجرة غير الشرعية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المتواجدين في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة، وحتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي، وبهذا الشكل انتقلت أوروبا والعالم بأسره من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها والبحث لها عن وسائل ملائمة لوقفها وردعها في ظل بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تعتبر أكثر تعقيدا وصعوبة وباتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها من مشكلة تخص دول الوصول، إلى مشكلة عالمية تقلق الضمير الدولي، لما تشكله من تهديدات للأمن الدولي وحسب دراسة اجريت من قبل المنظمة الدولية للهجرات في عشرية التسعينات من القرن العشرين، تقدر نسبة المهاجرين غير الشرعيين من مجموع الهجرة داخل الفضاء الأوروبي ب 30 بالمائة .[2]

---

[1] –محمد مصطفى حسن، **سياسات و تجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي**، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987 ص 21 .

[2] –Widgren Jonas ، **Les politiques de la prévention de la migration illégale et du trafic de migrants** ، Hommes et Migrations ، n° 1230 ، mars-avril 2001 ، p 20 .

.

المطلب الثاني : العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

أولا: العوامل السياسية

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرة على مر التاريخ،حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مسبب للهجرة ،ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت نشوء مثل هذه الحركات السكانية بطرق شرعية أو غير شرعية ،وخاصة تلك الحركات التي تم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ،ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال، كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولي.

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية،إضافة إلى إن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة ،ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ،وتسود النظم الدكتاتورية ،ويساق الناس إلى السجون ،المعتقلات دون سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثوران والنزاعات الداخلية، والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة بشتى الطرق ،كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة .وهناك أيضا بعض التحركات السكانية التي ترجع أسبابها البحث عن الحرية الدينية والسياسية ،وكذلك رغبة في الفرار من الإضطهادات التي تصادمهم في أوطانهم الأصلية.[1]

فبالرغم من وجود حالات معينة كثيرة بالنسبة إلى المجموعات والأفراد كانت دوافع أقوى من الاقتصادية في تحديد الهجرة ،وفي نظير ذلك الاضطهاد السياسي واضطراب أحوال الفرد والأسرة من جهات متكررة ،والدافع الرئيسي على الأنواع الإجبارية الإحداث عهدا من الهجرة هو النجاة من الاضطهاد ففي الدول الديكتاتورية الحديثة يرغم الناس على الهجرة إلى الخارج ،أو تحزم عليهم طبقا لحاجات الدكتاتوريين وأغراضهم.

كما أن من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة أن الحرية من الاضطهاد تشكل دافعا ما للهجرة بين الأقليات الدينية العنصرية وكذلك رجال الفكر فاضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج هامة .

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها ،مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الإفريقي الذى لم يجد

---

[1] – راضي عمارة محمد الطيف،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى اروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة كاملة (ليبيا كدولة عبور)دراسة وصفية تحليلية للأسباب و الآثار**، بحث ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير 2009، ص 44-45.

أمامه سوى أن يغامر بحياته وبطرق شرعية وغير شرعية ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الداخلية، سواء التفاهم الناشئ في الدول العربية بسبب مجموعة من المتغيرات منها بسبب الحدود والثروات الطبيعية[1]

كذلك تستخدم أيضا الهجرة غير شرعية كوسائل ضغط سياسي من طرف الدول المصدرة على الدول المستقبلة ،مثل ما هو حادث مع المغرب واسبانيا أو ليبيا مع ايطاليا من اجل تحقيق مكاسب سياسية اقتصادية ،وبالتالي هي ورقة ضغط ومساومة على الصعيد الداخلي نجد آن الأنظمة السياسية زادت من تفاقم الظاهرة ودلك لعدم قدرتها على تقديم برامج تحقق فيها أمال الشباب[2]

كذلك أن الابتعاد من طرف المجتمعات عن فكرة التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من حدة التفكير في الهجرة ،لان هم هده الأحزاب هو تكديس الثروات ولتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية ،مما جعل هده الدول لا لتحقيق التنمية المنشودة والدوران في حلقة مفرغة، فالأحزاب السياسية دائما نتحدث عن الديمقراطية وعن الانتقال الديمقراطي والتعبير ،وتوهم المسؤولين بنجاح تدبير الشأن العام لسياستهم وفق لتقارير لا يعرفها إلا المفسدون ،وهم أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب وحاشيتهم ،وأن ما يوضع فشل هده الأحزاب وبرامجها هو عدم قدرتها على تقديم برامج تحقق فيها تطلعات الشعب خاصة فئة الشباب التي هي في التبخر مستمر مع كل سياسة حكومية جديدة ،فالواقع يؤكد على استمرارية الاقتراض من الخارج وخاصة البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولي الأخرى ومزيد من خصخصة المنشات الوطنية والتقريب فيها للأجانب، والنتيجة انتشار البطالة بين الشباب.[3]

إن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم الأسباب في تخلف المجتمع لأنها عادة ما تمهل الشأن الاجتماعي وتتضافر مع الحكومة في إبقاء الباب في وجه حامله الشهادات العليا .

إن هذه الأحزاب ساهمت في تفشي الفساد وشل التقدم وحركة النمو والتطور، فالواقع يشهد على أن لا جديد هناك ولا ديمقراطية تتحقق في المستقبل المنتظر مادامت هده الأحزاب تسير في اتجاهها التقليدي ،ومع تزيد نسبة غرق الشباب وغيره من الفئات الأخرى المشاركة فيها سوى مؤشر قوي على سلبيتهم وعدم فائدتها حيث أصبحت عاملا معيقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] – راضي عمارة،محمد الطيف، مرجع سابق الذكر ص 46.

[2] – محمد غربي ،**التحديات الأمنية للهجرة غير شرعية في من منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر نموذج**،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية** (العدد172)، 2012 ص 53 .

[3] – إبراهيم مذكور و آخرون ،**معجم العلوم الاجتماعية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 128 .

نستشف من خلال وقوفنا على العوامل الدافعة إلى الهجرة غير الشرعية إن هده الأسباب كانت مشجعة إلى تنقل الفرد أو الجماعة لتخلص من سياقات أو موقع غير مرغوب فيه لعجزه عن تحقيق متطلبات الحياة ودلك لانتقاد هدا الموقع لمجموعة من العوامل منها التنمية والأمن في المقام الأول إلى اختيار هدا الفرد أو هذه الجماعة لطريقة انتقال أو مغادرة للوصول إلى موقع أخر قد يضمن هده الحياة ومتطلباتها متناسيا جانب المخاطرة التي قد تظهر بالنسبة له أنها طرفية لإكتشاف عالم أخر هو منبهر به سيكولوجيا.

ثانيا : العوامل الاقتصادية

هناك الكثير من الأدبيات التي ترجع سبب الهجرة غير الشرعية إلى التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد وتحليل التكلفة والعائد، فلا شك أن عملية الهجرة ترتبط غي الغالب برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي ومن ثمة الاجتماعي فقرار الهجرة يأتي بعد تغليب العائدات منها على التكلفة، ولقد عبر المدير العام لمكتب العمل الدولي **خوان سومافيا** عن هذا الواقع يقول : **إذا نظرتم إلى الاقتصاد العالمي من منظور الأشخاص فان أكبر إخفاق هيكلي أصابه هو عدم قدرة هذا الاقتصاد على خلق ما يكفي من الوظائف حيث يقطن الأشخاص** [1]، مما يدفع بهم نحو الهجرة كما هو الحال مع دول الجنوب الذي يتميز بضعف وتيرة التنمية والتخلف نتيجة ضعف الاستثمارات ووجود الاقتصاديات الريعية الغير مبنية على قواعد صناعية مما اثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي فزاد من حدة الفقر والبطالة إلى الاضطراب اجتماعي ونفسي إلى درجة جعلت الفرد يتخبط بين قرارات غير عقلانية كالمغامرة في عرض المتوسط سعيا وراء ايجاد بيئة اقتصادية تكفل له مكانة اجتماعية فحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بين 15 بالمائة و20 بالمائة وحسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية قدر معدل البطالة لعام 2015 و30 بالمائة من السكان اي ما يعادل 30 مليون بين الفئتين 15_24 وهو تعداد العالم العربي [2]كما تجدر الاشارة إلى ان البطالة تمس جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا الشيء الذي يدفع اكثر فأكثر نحو الهجرة بطرق مختلفة قانونية كانت أو غير قانونية بحثا عن العمل بالدرجة الأولى والتخلص من كابوس البطالة الذي اثقل كاهل دول الجنوب ولم تسلم منه حتى الدول المتقدمة من جراء مجموعة من الدوافع منها الازمة العالمية لكن بدرجات متباينة ونجد

---

[1] – مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**، الإمارات العربية المتحدة ،مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2010، ص 14.

[2] – وضع العرب _ **في تقرير التنمية البشرية 2015**، تاريخ التصفح يوم 2016/01/12 سا 17:متوفر على الرابط :

http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation

دول المغرب العربي تعاني وبشكل ملفت للانتباه من البطالة خاصة فئة الشباب المتعلم الذي لا يجد عمل حسب تخصصه [1]

لقد اظهرت دراسة على الدول العربية لسنة 2013 ان 11مليون شخص يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم وهو ما تصنفه الأمم المتحدة باعتباره فقرا مدقعا [2].

ان الاعتبارات الاقتصادية تلعب دورا هاما في استمرارية سيول الهجرة غير الشرعية من الجنوب نحو الشمال، فالتبادل غير متكافئ الناتج عن وجود فجوة متسعة بين منطقتين يحصل فيها على اجور مختلفة تماما عن عملهم يؤدي إلى تحفيز واستقطاب أفراد الجنوب ذات الاجور المتدنية نحو الهجرة إلى المناطق المرتفعة الاجور (دول الاتحاد الأوروبي) وهذا ما تطرقت إليه اغلب النظريات المفسرة للهجرة .[3]

وما يزيد من نشاط الهجرة ويجعل من إمكانية دفع اجور منخفضة للمهاجرين امرا قابلا للاستمرار هو افتقار اغلب الدول الافريقية بصفة عامة إلى مراكز إنتاج قادرة على مواكبة نمو السكان. وهكذا يستمر التبادل غير المتكافئ بين الجانبين عملية سبر الآراء للشعب المغربي وضحت أن 90 بالمائة من الشباب سن 18 و26 مستعدون تماما للهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط مهما كلف الامر نظرا لما يعشينه من حرمان وغياب للفرص وغياب التوزيع العادل للثروات وهذا ما عبر عنه العالم الفرنسي **alfred sauvy الفراد صوفي** : **"اما ان ترحل الثروات حيث يوجد البشر أو يرحل البشر حيث توجد الثروات**

أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه دول الضفة الجنوبية للمتوسط يعود أساسا إلى محدودية الموارد المتاحة للاستثمار لخلق فرص العمل وانخفاض مستويات الأجور في مواجهة إرتفاع تكاليف المعيشة الأساسية . مما يدفع بشعوبها وبشكل كبير نحو الهجرة إلى الدول المتقدمة التي اصبحت تشتكي من تزايد هذه التدفقات، واتخذت التدابير اللازمة للحد منها من خلال الرقابة على الحدود بشدة إتباع سياسة الانتقائية وغيرها لكن لم تتمكن الدول الأوروبية من الحد أو تنظيم سيول الهجرة الشرعية أو غير الشرعية ان دل على شيء إنما يدل على مدى قوة تأثير الأسباب الاقتصادية في

---

[1] – أمير فرج يوسف، **مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع و المواثيق الدولية و البروتوكولات الدولية**، الإسكندرية ،المكتب العربي الحديث (دب ن) ،ص 159.

[2] – مقال **العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي**، نشر على عربية sky news، تاريخ التصفح : 03/17 /2016، سا 12:30
متوفر على الرابط التالي : http://www.skynewsarabia.com/web/article/695394

[3] –Mahdi lahlou ،**les migrants irrégulière entrele Maghreb être le Maghreb e l eunion Europe évolution récents** ،rapports de recherches carim_florence institut universitaire européenne RSCAS 2005 p 03.

تنشيط حركة الهجرة بكل انواعها ان الهدف من الهجرة هو ايجاد فارق ايجابي في الاجور المنتظرة من دول الوصول فحسب **GP : TAPINOS تابينو: " فلن الهجرة ما هي إلا رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي، وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد .** [1]

وهناك اتفاق بين مجمل المختصين حول التباين الاقتصادي هو الدافع الاقوى للهجرة من الجنوب نحو الشمال وهناك من يضيف منطق ان هجرة افراد منطقة معينة إلى منطقة أخرى أو اقيم معين يساهم بتحويلاتهم المالية في خلق قدر من عدم المساواة بين المقيمين فيه، وهذا ما يجذب مجموعة أخرى من الأفراد ويدفع بهم إلى الهجرة أي ما يسمى **بانتشار ثقافة الهجرة** وسط المجتمع اي تصبح الهجرة كحل مناسب مترسخ في النسق العقدي لدى الفرد ويصبح مرتبطا باستمرارية الظروف المعاشة في دول الجنوب من هذه الظروف العجز على تنمية سوق العمل، العجز في التقليل من نسب البطالة لدى الدول العربية بصفة خاصة باعتبارها التحدي الاكبر الذي يقف عثرة امام عجلة التنمية ولهذا فقد اكد الخبراء على ان الدول العربية تحتاج إلى ايجاد حوالي مليون منصب عمل من اجل الحد من ظاهرة الهجرة [2]غير الشرعية ،

وان العوامل الاقتصادية التي تشكل في الواقع دوافع أساسية للهجرة، فهي لا تستطيع تقديم إجابة واضحة وصريحة عن السؤال التالي : **لماذا يتحمل الكثير من الأشخاص مخاطرة الهجرة غير الشرعية بالنظر إلى تكلفتها**، وما يتبادر إلى ادهننا ان العوامل الاقتصادية وحدها غير قادرة عن التفسير وللإجابة عن هذا السؤال يجب التطرق إلى عوامل أخرى منها العوامل الاجتماعية والسياسية [3].

ثالثا: العوامل الاجتماعية

وتتمثل في عدم السلم الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو الجزائي، وتغليب الأغلبية على الأقلية والعكس، كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا وثيقا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا انها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه .

يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع مفاده النجاح الاجتماعي أو بحثا عن واقع اجتماعي يفتقد اليه الفرد في بيئته الاصلية بفعل مجموعة متعددة من الأوضاع منها البطالة الفقر والتهميش ويندفعون نحو الهجرة وخوض المغامرة بعد الوصول إلى

---

[1] –فضيل دليو وآخرون، **الهجرة و العنصرية في الصحافة الأوروبية**، قسنطينة، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ،2003 ،ص 42.

[2] – التقرير العربي الثاني حول التشغيل و البطالة في العالم العربي، تونس : منطقة العمل العربية، 2010 تاريخ التصفح : 2016/02/28 سا، 12:30متوفر على الرابط التالي :

. http://alolabor.org/wp content/uploads/2015/.

[3] – مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب** ، مرجع سابق الذكر، ص 15.

دول الاستقبال يقبلون بأي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو حتى خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر عدد من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة، وهكذا تصبح

الأوضاع الإجتماعية إلى الدوافع الملحة التي تلقي بالشباب إلى الهجرة في عرض المتوسط امالا في الوصول إلى الدول الغنية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة ولو كانت في صورتها غير الشرعية .[1]

تربط **النظريات البنيوية structural théories** الهجرة بالتطورات في البنى التي تشدها دولة معينة، وتحدد الدوافع الاجتماعية للهجرة في البحث عن العمل والمكانة الاجتماعية، وحول هذا الدافع يشير **روبرت مرتون** إلى أن **الوضع الطبقي** يلعب دورا مهما في حركية الهجرة ذلك ان المهاجر يضع في حسبانه انه يهاجر من اجل الحراك الاجتماعي وغير وضعه الطبقي مثلما هو الحال مع مهاجري الجنوب نحو الدول الشمالية الأوروبية، وهذا أساسا ازدياد الفجوة بين ضفاف المتوسط التي تجمع دول المركز (الاتحاد الأوروبي) ودول المحيط (الجنوب بشرقه وغربه).[2]

كذلك ان من أسباب تحرك السكان وجود بيئتين مختلفتين **الأولى طاردة والثانية جاذبة** ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا مثل الانبهار سيكولوجيا بهذه البيئة يزج به هذا الشعور إلى الهجرة لاكتشاف هذه البيئة تكون فيها ظروف الحياة افضل مما هو عليها في وطنه الأصلي، لكن لسوء الحظ أن البيئة التي يطمح اليها المهاجر تدير تنظيمات لا تسمح باستكمال هذا الحلم وهذا ما يؤدي به إلى الهجرة المنافية لهذه التنظيمات لأنها تعمل ضمن سياسات واضحة الأهداف والوسائل تركز عليها البلدان الأوروبية صاحبة البيئة الجاذبة للمهاجرين والدول العربية الطاردة. [3]

يرى **ميرتون** ان المشكلات الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعي ويزداد الإحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التي يعيشها الناس مثلا بالظروف كذلك ضعف الحلول المقدمة للمشكلات الاجتماعية المتمثلة

---

[1] – عبد الحق عباس، **الهجرة غير الشرعية ما هي وسبب نشأتها**، تم التصفح بتاريخ : 2016/01/06 سا، 13:15متوفر على الرابط التالي : http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=295703

[2] –محمد عبد السميع عثمان، **نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية**، مصر المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع ،2003،ص 174،175.

[3] –عبد الفتاح العموص ،**المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية : اشارة إلى بلدان المغرب العربي**، متوفر على الرابط التالي : http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html .

في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض وشعور الأفراد ووعيهم بحده تأثير هذه المشاكل [1]، وان حاجاتهم غير المشبعة وبالمقابل ما يرونه في الضفة الأخرى من إغراءات ورغبتهم في تحسين ووضعيتهم المعيشية وتحقيق حلمهم بالهجرة من جهة ومن جهة أخرى نظرا للإجراءات الأمنية الصارمة، وعدم السماح لهم بدخول دول الاستقبال، فإنهم يعمدون إلى الهجرة غير الشرعية معرضين حياتهم لجميع المخاطر أقصاها الموت غرقا في عرض البحر.

كما تعيش دول الجنوب خاصة الدول العربية بمختلف شرائحها وفئاتها مجموعة من التناقضات الاجتماعية بل وحتى الصراعات جعلتها المنطقة الاكثر حراكا في العالم وتتصل هذه التناقضات المشروع المجتمعي للمنطقة وخصوصا مستويات التوفيق بين الأصالة والحداثة وذلك في مختلف الجوانب الحياتية للأفراد والجماعات كطبيعة الأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة ومكانة المرأة في المجتمع وكذا دور الدين والديمقراطية والحريات الحزبية والمواطنة والولاء وفي ظل هذه الأوضاع تعيش الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب صراعا مع القيم ويدفع هذه الهيئات إلى الشعور بالغربة وهي داخل مجتمعاتها، ليتضح مما سبق أن هجرة الشباب الشرعية وغير الشرعية تحمل في طياتها دلالات مجتمعية عميقة تعبر عن الاحتجاج عن الأوضاع الراهنة ورفضها. [2]

---

[1] – عصام توفيق، عبير عبد المنعم فيصل، سحر مبروك ،**المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، ط1، دار الفكر، ،عمان ،2008،ص22.

[2] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، **موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية**، العدد الثالث ،2009 ص8.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي

بعد الانقسام الذي حدث بين اقطاب الاتحاد الاوروبي اتجاه مجموعة من القضايا خلق نوع من التجانس واقتضت الضرورة الى تزويد هذه المنظومة بميكانيزمات عسكرية وكان هذا مع مجيء العديد من المعاهدات مثل معاهدة ماستريخت عام 1992 وبناء سياسة خارجية وأمنية موحدة PESC قادت فيما بعد الى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع التي نصت عليها معاهدة امستردام 1997 لتكون خطوة اولى نحو بناء دفاع أوروبي مشترك ومستقل وحددت العقيدة الأمنية الأوروبية مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه مصالحه الأمنية والسياسية كلما زادت أهميتها وبعضها أصبح أكثر تعقيدا منها الهجرة غير الشرعية التي وضعها محل تهديد عن طريق رفع الخطاب الأمني (الأمننة).

المطلب الأول : المفهوم الأوروبي للأمن

لقد تمت مراجعة السياسة الخارجية الاوروبية في العديد من المحطات والدورات التي كان يجريها الاتحاد الاوروبي بين عناصر مكوناته ففي معاهدة أمستردام 1997، حيث خصصت المواد من 11 الى 28 للحديث عن أهداف السياسة الأمنية، آليات ووسائل تنفيذها كما تم تعيين الامين العام السابق لحلف شمال الأطلسي السيد **خفييرسولانا مادريافا**، ممثلا عاما للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث أعطى دفاعا هاما لتفعيل هذه السياسة، بعد ذلك تم إدراج ترتيبات جديدة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة نيس 2003 .

هذا ويقترن المفهوم الاوروبي للأمن بالمساعي الاوروبية لجعل منطقة حوض البحر الابيض المتوسط منطقة السلام واستقرار دائمة، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وامني بين شعوب المنطقة، ويتسم المفهوم الأوروبي للمن عموما بالتعقيد، حيث أن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة ان الاتحاد الاوروبي يعمل على : [1]

للحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لاسيما عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الاوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون، ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا الى حوالي 1،5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والبحث عن حياة أفضل .

_ محاربة الإرهاب، لاسيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية مثل تفجيرات مدريد ولندن وأحداث باريس وتفجيرات بروكسل .

_ نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وان أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين .

_ نشر المبادئ والقيم الأوروبية، خاصة فيما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

---

[1] –جاسم محمد زكريا، **امن المتوسط بين المفهوم الغربي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية**، في الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق، مرجع سابق، ص 168 .

_حل اشكالية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن في حوض البحر الابيض المتوسط .

_ تفعيل سياسة الجوار الاوروبية مع الدول العربية المتوسطية بشكل خاص والدول العربية بشكل عام .

_ استمرار الحوار عل كافة الأصعدة الأمنية والسياسية .

_ شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث انه يمتد ليشمل الأمن السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي وعليه يلاحظ ان إعلانات الشراكة الاوروبية المتوسطية ابتداءا بإعلان برشلونة عام 1995 وانتهاء بإعلان دبلن عام 2004 تؤكد على وجود أبعاد أمنية وسياسية مختلفة تعمل الدول الاوروبية على تحقيقها .

ان للاتحاد الاوروبي مفهوما محددا للأمن يؤخذ بعين الاعتبار تحديات النظام الدولي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، لكن يلاحظ أن المفهوم الاوروبي للأمن يعتبر الى حد كبير مفهوما إجرائيا يعكس وجود إستراتيجية قابلة للتطبيق .[1]

يشير الى أن مؤتمر الأمن والتعاون المنعقد في هلسنكي يومي 7و8 جويلية 1992 قد حدد **ابعاد** الامن الاوروبي في : [2]

أولا: البعد الاقتصادي :

حيث تم التأكيد على التنسيق والتعاون لرفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الاوروبية التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي وإدماج اقتصادياتها الجديدة في النظام الاقتصادي الاوروبي عن طريق الاستمرار في البحث عن السبل استثمار الموارد الإنسانية والعناية بعنصري التعليم والتدريب وفنون الإدارة في محاولة لمواجهة التحديات التي تنشأ عن عملية التحول الاقتصادي لآليات السوق .

وانطلاقا من المفهوم ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن الدولي، والاعتراف بأهمية التعاون الدولي في المجال الأمني، ومحاولة إدماج المناطق المجاورة في حوار مستمر مع مؤتمر الأمن والتعاون وخاصة ذات الجوار القريب مثل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، اقر مؤتمر الأمن في وثيقة هلسنكي فكرة توسيع التعاون والحوار بين دول مؤتمر الأمن والتعاون والدول الغير أعضاء بحوض المتوسط، لتوطيد التعاون بجوانبه المختلفة، للدفع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتامين الاستقرار في البحر المتوسط، بهدف الإقلال من فجوة التنمية بين منطقتي أوروبا والبحر المتوسط، وتوجيه مزيد من الاهتمام للأبعاد التنفيذية لسبل التعاون الامني في المجالات الاقتصادية لتامين الاستقرار.

---

[1] – مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **المفهوم الأوروبي للأمن و الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، في مجلة دراسات**، طرابلس، المركز العالمي لدراسات و ابحاث الكتاب الاخضر . (دس ن).

[2] –كشوط رفيق، **الدفاع الأوروبي المشترك و المستقبل** .، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر :،كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005_ 2006 ص 42_41.

ثانيا: البعد السياسي:

الذي يستدعي توفير الدراسات اللازمة التي تسمح بالتنبؤ المبكر لمناطق التوتر بهدف منع نشوب النزاعات المسلحة، ودراسة الجوانب التطبيقية لمختلف المبادرات الخاصة بالحد من التسلح ونزع السلاح وإجراءات بناء الثقة في إطار الاتحاد الأوروبي، وهذا معناه الاهتمام بالجانب الوقائي في هذا المجال انطلاقا من تقوية التشاور فيما بين دول الاتحاد.

ثالثا: البعد الإنساني:

من خلال تطوير الاطر العلمية الهادفة الى تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الإنسانية، والتي تشمل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان [1] ومتابعة احترامها وكذلك توافق المؤسسات الديمقراطية والمفهوم الأكثر شمولية للأمن كما تم إقراره في قمة هلسنكي، حيث نصت الوثيقة على ان مثل المشاكل العرقية والعنصرية، لم تعد تمثل انشغالا للدولة الوطنية فقط، وإنما يمتد الاهتمام بها اطار اكثر شمولا يتمثل في مؤتمر الأمن والتعاون .

وفي إطار الاهتمام بالبعد الانساني لمهام مؤتمر الأمن والتعاون في **أوروبا**، أسفرت القمة عن إضافة هيكلية لدراسة إدارة الأزمات سلميا وتطوير الطرق السياسية المتبعة في هذا المجال من خلال إنشاء منتدى التعاون الأمني، حيث تتمثل أهداف هذا المنتدى في توجيه الاهتمام بالبعد السياسي للأمن الاوروبي عن طريق توفير الدراسات اللازمة التي تسمح بالتنبؤ المبكر بمناطق التوتر بهدف منع النزاعات المسلحة ودراسة النواحي التطبيقية والجوانب التنفيذية لمختلف المبادرات الخاصة بالحد من التسلح ونزع السلاح وإجراءات بناء الثقة في اطار البناء الاوروبي الجديد .

رابعا: البعد الدفاعي العسكري:

والذي ظهرت ضرورة مناقشته وبحث سبل تحقيقه مع تفاقم النزاعات المسلحة التي تبعت انهيار الاتحاد السوفياتي وما نتج عنه من تحول سياسي في أوروبا الشرقية، مما استوجب العمل الجاد من اجل ضمان تنسيق قوي بين دول الاتحاد الاوروبي في المجال الدفاعي للوصول الى اقامة دفاع مشترك . [2]

هذا ونصت معاهدة ماستريخت على اعطاء الاتحاد الاوروبي سياسة مشتركة في مادة الأمن والدفاع التي لخصت إجمالا المسائل المتصلة بأمنه، كما أنها حددت التعريف التدريجي للسياسة الدفاعية المشتركة، أي أن السياسة الأوروبية للدفاع تشكل جزء السياسة الأوروبية الأمنية المشتركة، وهي بدورها ستقود إلى دفاع مشترك في حالة ما اذا قرر المجلس الأوروبي

---

[1] –صفاء موسى ،قمة مؤتمر الامن و التعاون الاوروبي (هلسنكي 7_8 جويلية 1992)، **السياسة الدولية**، (العدد 110)، أكتوبر 1992، ص 260 .

[2]– Groups des conseillers pour les relations estrangers ، **la politique étrangéres et de sécurité commune (PESC) _ guide de la pesc** ، consulté le 15 mars2016 ، dans le site : ، .http://diplomatie.belgium.be/fr/politique/themes_politiques/paix_et_securite/dans_les_organisations_internationales/union_europeenne/pesc

ذلك واستجابة للقرارات المصادق عليها من طرف الدول الاعضاء[1] زيادة على ذلك فقد اكدت المعاهدة على الطبيعة الاستقلالية **للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع التي لا تتأثر بالخاصية النوعية** للسياسة الأمنية والدفاعية الخاصة بالدول الأعضاء غير انها موافقة للسياسة الدفاعية في اطار حلف شمال الاطلسي .

لذلك فإن إعطاء أي مفهوم للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع من الجانب الوظيفي يقتضي أن تستوجب هذه السياسة إنشاء جهاز عسكري عملياتي فعال يسمح لأوروبا ان تلعب دورا فعالا في تسيير المسائل الأمنية والدفاعية سواء على الصعيد الإقليمي الأوروبي أو الدولي، ويكون هدف الجهاز هو حماية المصالح الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتوفيق بين الإجراءات السياسية الدبلوماسية والعسكرية في المحيط الإقليمي والدولي من جهة والمصالح الإستراتيجية من جهة اخرى .[2]

هذا يحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض وأهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهي :

1_ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي .

2_ صيانة استقلال الاتحاد , ووجوب الدفاع عنه وعن حدوده الخارجية بوجه اي اعتداء محتمل.

3_ ضرورة الدفاع عن امن الاتحاد والدول الأعضاء، وهو مبدأ يكمل سالفه، إذ له مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي _ خارجي وامني _ داخلي في ان واحد .

4_ حفظ الأمن والسلم الدوليين ،وهنا يتقيد نص ماستريخت بثلاث نصوص دولية وهي : ميثاق الأمم المتحدة،واتفاق هلسنكي، وميثاق باريس، وهذا يعني انه يجب على مبادرة الاتحاد الاوروبي في الازمات الدولية ان تتقيد بمبادئ هذا الميثاق ،وان تتأثر بالمسار الذي تتخذه تفاسيره المتعاقبة .

5_ تعزيز التعاون الدولي، حيث قضى تقرير لشبونة (جوان 1992) [3] بإعطاء الأولوية للجوار القريب، أي لأوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسطي .

---

[1]- Anne Laure nicot ، **la politique européenne de sécurité et de defense de nice a l'aprés séville** . mémoire DE FIN d'etudes ، france : institute d'etudes politiques de lyon . section international . 2001_ 2002 . p . p 13 _ 15 .

[2]- Voir traité sur l'union européenne ، journal official ، n ° C 191 ، du 29 juillet 1992 ، dans le site ، consulté le le 16 MARS 2016 .

: http://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=

[3] -Web news francophone cons acre a **la politique étrangère de l'ue et l'Europe de la defense** ، rapport sur la PESC (conseil européen de Lisbonne juin 1992) dans : /

6_ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات .

عموما يمكن القول ان السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية تهدف إلى تحقيق مفهوم الامن الصلب للاتحاد الاوروبي من خلال البحث عن أمن أوروبي شامل ودائم ومستمر، يتضمن مجموعة من النقاط يجب ان يجسدها الاتحاد والتي تتمحور كلها حول مفهوم الأمن الصلب وهي : [1]

_ تحقيق أمن منظم يستجيب للمشكلات السريعة .

_ تحقيق أمن يمنح الاستقرار للفرد وكلية حقوقه غير القابلة للتجزئة .

_ الوصول إلى أمن جماعي لا فردي مركز داخل الاتحاد الأوروبي .

_ضمان أمن دائم بالرغم من وجود أزمات، انطلاقا من الوقاية من الأزمات وإرادتها والعودة بعدها إلى السلم.

_ تحقيق أمن غير تقليدي لا يقف عند المستوى العسكري فقط مما يقتضي التفكير في آليات وطرق جديدة لتحقيقه .

_إقامة أمن يقوم على قاعدة جماعية والذي يعرف اهتمامات أوروبا وقيمها .

_ تحقيق امن يجيب على استفهامات الأمن ليس فقط الأمن الفردي الاني بل على الأقل الجيلين اللاحقين مستقبلا .

_ الامن الذي يتجاوز دافع الضرورة نحو الإرادة، اي لماذا السعي إلى تحقيق الأمن وفي أي مجال ؟ وبأي آليات يتم ذلك .

_ الأمن الذي يأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطن الأوروبي واهتماماته .

من خلال هذا فان السياسة الدفاعية للاتحاد الاوروبي لا تقضي الدفاع عن الاقليم فحسب , بل تتعدى ذلك لتصبح مسعى شاملا يمس كل ما يتعلق بالمجال الأمني ومختلف مظاهر التهديد والمخاطر وعناصر التعرض .

اضافة الى هذا فان ظهور التهديدات اللاتناظرية (كالإرهاب , والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة) وتراجع مفهوم الخطر المباشر او الخطر الماثل بالصورة التقليدية للعدو , زاد من أهمية وضرورة إعادة النظر في السياسة الدفاعية للإتحاد الأوروبي التي أصبحت تركز على الأمن بالمفهوم الشامل , هذا كما بينته معاهدة امستردام التي اكدت على ان السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تشمل كل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد بما فيها المفهوم التطور للدفاع المشترك .

---

rapport _ sure _ la _ PESC _ conseil _ eur opeen _ de _ Lisbonne _ juin _ 1992_ 2 ، consulté le ; 12 December 2009 .

[1] -Loup francart et al ، quel avenir possible pour la PESD : au regarde de la conjuncture actuelle . p 35 http://www.touteleurope.eu/les-politiques-

إذن يعتمد الاتحاد الأوروبي لحل الأزمات أو التدخل في اي نقطة من نقاط التوتر على سياسة أوروبية مشتركة في الأمن والدفاع وهذا بتوفير مجموعة وسائل مدنية وعسكرية لإدارة الأزمات , هذه السياسة تهدف الى جعل اوروبا على اهبة الاستعداد لنشر ستين الف جندي في اجل لا يتعدى ستين يوما ومتابعتهم لمدة سنة . [1]

كما تستدعي اقامة سياسة أوروبية عملياتية للأمن والدفاع أيضا طرح مجموعة من التساؤلات تخص حجم القوات الأزمة ونوعها وتحديد الموارد البشرية التي تحتاجها وسبل توفيرها , وكذلك كيفية تنظيم هذه القوات وصيغ استعمالها , وغيرها من التساؤلات التي تحتم على الاتحاد الاوروبي ايجاد اجابات لها عبر مختلف مستويات اخذ القرار السياسي أو الاستراتيجي أو العسكري ، العملي . [2]

فعلى المستوي السياسي لابد من تحقيق اقصى حد من التنسيق بين السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية لدول الاتحاد الأوروبي من اجل الوصول الى سياسة موحدة في هذه المجالات .

إما على المستوى الاستراتيجي فوجود دفاع اوروبي مشترك ذو سياسة مشتركة يستدعي توحيد الاهداف الاستراتجية لدول الاتحاد الاوروبي من اجل تحديد الهدف الاستراتيجي المشترك فيما بينها ككتلة موحدة . [3]

وعلى المستوى العسكري فلا بد من وجود قدر من التناسق والتنسيق بين الدول الاتحاد الاوروبي خلال القيام بالعمليات العسكرية سواء اثناء التخطيط او تحديد حجم القوات ونوعها، وكذا ميزانية دفاع موحدة وصناعة عسكرية قوية ومشتركة توفر لهذه القوات مساحة وعتاد عسكري متطور ومتنوع لتعمل باستقلالية تامة، كما يفيد أيضا توفر شبكة معلوماتية متطورة تربط كافة الاقاليم الجغرافية التي لها علاقة بالأمن الاوروبي .

زيادة على ذلك فان وجود سياسة أوروبية للأمن والدفاع يعني وجود إطار مؤسساتي وإطار قانوني ينسق بين المستويات السابقة ويضمن تحقيق التوازن المطلوب بينها، كما يعني ذلك وجود قوات عسكرية برية وجوية وبحرية وبقدرات عسكرية وإستراتجية هائلة، فبالنسبة للقوات _ قوات شاملة _ من حيث الكم فان المساهمات التطوعية لبناء الة عسكرية اوروبية من طرف الدول الاعضاء تتألف من احتياط اكثر من مئة الف 100،000 جندي وحوالي اربعمائة 400 طائرة حربية ومائة 100 سفينة حربية . [4]

المطلب الثاني :أمننة الهجرة في الخطاب الأمني الأوروبي.

---

[1] -Emile bainc et michel fennbresque la défense européenne après le conseil européen de nice défense nationale ، n ° 2 ، février 2004 ، p . 25

[2] – إبراهيم أبراش، **حدود النظام و أزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، المستقبل العربي،** المستقبل العربي 165، جويلية 1994، ص 09 .

[3] – صفاء موسى، مرجع سابق الذكر، ص 159 .

[4] – رفيق كشوط، مرجع سابق الذكر، ص 45

أولا :الخطاب الأمني كتكريس للأمننة :

إن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو اعتماد الفعل الخطابي speech act، فبمجرد وصف شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك فقد أشار وايفيير waeweorإلى ذلك : **يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى اعانت النخب أنه كذلك** . هنا تجدر الإشارة إلى فكرة الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد، كما أن يمكن أن تعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما آن يعلن مسألة محددة أو فاعل أخر على انه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهانا امنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب امني على إنما تشكل تهديدا ووجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرز الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي . وبعبارات : **جورغ مونار jorg monar**هي الانتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة مواجهة التهديد ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين هما الخطاب وقبوله الواسع من الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننة من طرف فاعل ما، حكومة، برلمان أو أي سلطة سياسية أخرى أو حتى قادة الرأي والنخب طالما لهم القدرة لممارسة هدا النوع من العمل عبر الخطاب وكان له القبول الواسع لدى الجمهور .[1]

كذلك الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة بان الأمن فعل كلام وانه يتم فقط بلفظ الأمن، بمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجعي المعرض للتهديد الوجودي فادعاءات تامين الفاعل تعطي الحق لاستعمال الإجراءات الاستثنائية لتامين بقاء الموضوع المرجعي، اذ تنتقل على إثرها القضية من مجال السياسة العادية **normal politique** إلى عالم سياسة الطوارئ وهو الوضع الذي يدفع إلى تجاوز العمل الروتيني من اللوائح والتعليمات العادية (الفعل الديمقراطي) في صنع الديمقراطية في صنع السياسة العامة والتعامل معها بسرعة، وتخضع شروط الأمننة وفق **باري بوزان** إلى مايلي :

_ الفاعل الوكيل : كيان الذي يجعل هده الخطوة أمننة .

_ الكائن المرجع: الكائن الذي أصبح مهددا ويجب حمايته

_ الجمهور : الهدف من عملية الأمننة الذي يحتاج إلى إقناع وقبول القضية بمثابة تهديد امني [2]

---

[1] – قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية : دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010 ص 123.

[2] –Michel brzosk ، **the securitization of climate change and the power of conception** ، **prepared for the international studies association convention** ، san Francisco ، 26_29_ march 2008 p 10.

نظرة ضائع القرار الأوروبي إلى المهاجرين هو المعضلة الأمنية بالموازات مع رغبة الشباب المصدر في الهجرة الغير الشرعية فالاعتقاد السائد اليوم بأوروبا أن المهاجرين خاصة المسامين منهم يهددون وحدة الثقافة والهوية، ويشكل النموذج الفرنسي اتجاه الجالية المسلمة أي صعوبة اندماج هذه الأخيرة في المجتمع الفرنسي وفي بريطانيا المعروف نظامها بالانفتاح على مختلف الثقافات فان الحزب البريطاني المحافظ ولإغراض انتخابية يبين خطابا معاديا للمهاجرين تخوفا غلى مصير الأمة فالتيار اليمني سواء في فرنسا أو في جميع دول أوروبا يؤكد أن الاختلاف الثقافي مع المهاجرين شكل خطرا على الهوية والثقافة الأوروبية خاصة باعتلاء هذه الأحزاب اليمنية المجالس البلدية في العديد من الدول الأوروبية [1]

وقد نشر باحث فرنسي كيزو كتابا بعنوان : **العرف والحضارة** coutoume civilisation اقر فيه مفهوم الثقافة الغربية أقيم على أسس تاريخية وعلى أساس الدين والثقافة ويفسر عدائية الغرب للإسلام، للصراع التاريخي بين الحضاريين، ومن هذا كان لزاما على أوروبا اليوم التفكير في طريقة التعامل على هذه الجماعات التي كانت من بين القضايا الهامة المطروحة للنقاش على مستوى الدول وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي كما حصل إلقاء الوزاري المشترك لدراسة كيفية محاربة الإرهاب ومنع وصوله لأوربا، وقد برز هذا في التعاملات الأورومغاربية طرح نشاط الحركات الإسلامية، بغض النظر عن صحة أو خطأ هذا التصور فقد اثر سلبا على السياسة المنتهجة اتجاه مجتمعات المهاجرين (دول المصدر)

ثانيا: نظرية الأمننة في أوروبا نموذجا

الموقف الأوروبي من الهجرة بشكل عام يصورها ، باعتبارها احد مصادر تهديد امن واستقرار المجتمعات الأوروبية . [2]

المهاجرون يعدون مصدر تهديد ثقافي يمس الأمن الثقافي الأوربي وقد يتعدها وهذا يتضح من تقارير مصالح الإعلام والشرطة في العشرية الأخيرة التي تؤكد على ضرورة وضع كل الإمكانيات المعلوماتية والعسكرية والإدارية لتشديد الرقابة على تحركات المهاجرين، وقد كلف البرلمان الأوروبي لجنة تحقيق بإعداد تقرير حول تصاعد بأوروبا وفي تقريرها النهائي ووضعت هذه اللجنة خصيصا لمعاداتها المهاجرين بأنها إحساس خفي بعدم الارتياح، إحساس يعطيه كره ويعطيه وعنصرية وهي لا تدخل ضمن مجال القانون . [3] وهذه العنصرية تناج الخطابات المرفوعة من قبل الأحزاب اليمنية خاصة ضد المهاجرين وخاصة الغير شرعيين الذين قد يتحولوا إلى تجار سلاح أو إرهاب وغيرها... وقد لقي هذا الخطاب نوعا

---

[1] – عبد الحميد برا هيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق و في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية ' بيروت ط1، 1996 ، ص94.

[2] -C. l igue ، **race et civilization l'autre dans la culture occidentale** ، paris ، édition Syros ، 1992 ، p 72.

[3]- J . salt et j. Clarke ، **les migrations internationals la région de la c.ee** ، **on** ، **u caractéristique** ، tendances et **politiques revue internationale des suences sociales** ، 2000 ، pp 32_35.

من القبول لدى المجتمع الأوروبي وهذا من خلال تكريس للعنصرية في المعاملات ضد المسلمين (المهاجرين) وفي عمليات لسير الآراء في أوروبا تثبيت العداء اتجاه الأجانب، ففي فرنسا هناك 65 % و75% من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضا من العرب وأن علاقتهم بهم ستكون عدائية . كذلك فبالمقابل فان إلى 45 % 55% من المهاجرين المغاربة يرون إن الأوروبيين وخاصة الفرنسيون منهم عنصريون. [1]

المطلب الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

تتفق معظم دول القارة الأوروبية تقريبا داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على معرضة الهجرة غير الشرعية بشدة من دول جنوب المتوسط وفي المقابل لا تمانع من بعض هذه الدول من السماح بالهجرة الانتقائية للكفاءات والأدمغة المتميزة ولو كان في ذلك استنزاف لهذه الكفاءات والأدمغة من مواطنها الأصلية، إلا آن هذا الأخير يتم في اطار الهجرة غير الشرعية .

نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الاوروبي اصبحت مسألة تقلق أوروبا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين من افريقيا ،

كما نرى أن الدول الأوروبية ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من نواحي متعددة : من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني :

أولا :تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني للإتحاد الأوروبي :

إن المهاجرين غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات الشخصية وبالتالي قد يرتكبون جرائم، وهناك منهم مسلمون متطرفون قد ينتمون الى جماعات إرهابية مسلمة داخل الاتحاد الاوروبي . [2]

وان الاتحاد الأوروبي يعاني الكثير بسبب الجرائم والمشكلات المرتبطة بالهجرة وخاصة الغير شرعية وباعتبار ان المهاجرين غير الشرعيين يستخدمون قوارب الموت التي تديرها شبكات من المافيا في منطقة المتوسط وداخل الإتحاد الاوروبي فقد كشفت الوكالة الاوروبية للشرطة عن وجود تكتلات للمافيا تمارس الجريمة في أنحاء القارة الأوروبية وقالت الوكالة في تقرير أعدته سنة 2010 ان هذه التكتلات موزعة وفق جنسيات مختلفة ومناطق جغرافية معينة تنشط فيها تلك العصابات

---

[1] – M khelil ، **l'intégration des maghrébines en France presses** ، universitaire de France ، paris ، 1999 ، p 28.

[2] – عبد النور ناجي ،**الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، في الملتقى الدولي، الجزائر والامن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص 121 .

منها، مجموعات مغربية ونيجرية منتشرة في فرنسا وبلجيكا وشبه الجزيرة الليبيرية المكونة من اسبانيا والبرتغال وشدد التقرير إلى أن التعاون بين أجهزة الشرطة داخل الاتحاد الأوروبي وذلك لمواجهة الجريمة العابرة للحدود ووصف التقرير تهريب المخدرات بالنشاط الاكبر ربحا داخل القارة الأوروبية ويسجل هذا التقرير أن اوروبا تعد ثاني اكبر سوق لترويج المخدرات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في الوقت نفسه المنتج الأول للمخدرات المصنعة وأفاد هذا التقرير أن هذه النوعية من المخدرات يتم تصنيعها في مختبرات خاصة في بلجيكا وهولندا ونبهت الوكالة من واقع الضبطيات التي تقوم بها اجهزة الشرطة في الدول الأعضاء والى الشاحنات هي الوسيلة الاكثر شيوعا في تهريب المخدرات، وانتقال التقرير إلى تهريب البشر والهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديد للقارة الاوروبية واصفا إياها بالتجارة الخطيرة والمربحة .

وكذا فقد تطرق التقرير الى العصابات التي يديرها افراد متعددون الجنسيات منها مغربية وصينية والبانية تستخدم طرق لتهريب المخدرات وتهريب الأطفال والنساء فوجدت أوروبا نفسها عاجزة اكثر من اي وقت مضى امام هذا النوع من التهديدات. [1]

أن تصاعد معدلات الهجرة نحو العديد من الدول الأوروبية آثار من جديد مخاوف الاتحاد الأوروبي من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط وبتالي تراجع قيمها وحضاراتها مقابل تنامي القيم الاسلامية.

بعد امتلاء الفضاء الأوروبي بكتل بشرية وأصبحت هده الكتل تطالب بحقها بالاختلاف الثقافي الذي يتمثل في المأكل والمشرب والملبس والعادات والثقافات وإقامة مراكز العبادة أي ما يتعلق بالمظهر الخارجي لوجود التعدد الثقافي والمقبول نظريا ولكنة يستقطب الانتباه بل يحث علي التحرك المضاد علي حساب القيم الديمقراطية المعمول بها في أوروبا فلإحساس بتزايد خطر الغزو الثقافي وعودة البرابرة قد أصبح يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية والمواطنة علي اعتبار أن الاوروبيين يرون أن المهاجرين غير الاوروبيين وبالتالي عير قابلين للاندماج غير قابلين للمراقبة حيث تفيد استطلاعات الرأي أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا حيث يري أغلب الرأي العام الاوروبي أن تلك التعددية الاوروبية قد أنتجت بأثر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها وتحقد عليها.

أن هذا لإحساس المتزايد بالغزو الثقافي تولد لدي الدول والمجتمعات والنخب ودعمته وسائل الاعلام ومعي تصاعد الحملة العالمية للحرب علي الإرهاب وما صاحبه من دعايات إعلامية سلبية قد ساهم في تعميق المشاعر السلبية تجاه المهاجرين من أصول عربية وإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا علي هويتها الثقافية

---

[1] – عثمان الحسن محمد نور، ياسر كريم العوض، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة**، مرجع سابق الذكر، ص ص 73- 75.

والحضارية المتميزة وبدالك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول الي هاجس أمني مقلق لدي شمال المتوسط خاصة عندما يرتبط الامر بالعنف وسعي الاتحاد الأوروبي الي حماية مجتمعاتها من هذه التهديدات. [1]

ثانيا :تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجانب الإقتصادي والديمغرافي للإتحاد الأوروبي :

تعد الهجرة غير الشرعية من بين المشكلات الأمنية التي تشكل أهم التحديات التي تواجه العالم وتفرض عليه مسؤوليات لاحتوائها، حيث يؤدي استمرارها إلى تداعيات لا تتوقف عند الفرد او الدولة بل تتعدى ذللك الى النظام الدولي وذلك لوجود العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبناء الديمغرافي لدى جوهر دراستنا للكتلة الاوروبية بتوسعها الى 27 دولة التي تعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة وعدد ضئيل جدا من المواليد اي ان اوروبا غير قادرة على ضمان تعويض عدد سكانها على عكس ما نجده لدى دول جنوب المتوسط ذات النمو الهائل في عدد السكان ويقودنا الحديث عن حوالي 5000 من المهاجرين كعدد سنوي شبه ثابت منذ مطالع التسعينات من دول جنوب المتوسط إلى أوروبا وهذا الانخفاض في الخصوبة لدى المجتمع الاوروبي ففي فرنسا 1,3 ولادة لكل الف شخص في مقابل احتياجه لقوة عمل مع ارتفاع تكاليف الإعالة للمسنين وقرأ في تقرير الأمم المتحدة لعام 2000 إقرارات رسمية بأن المجتمعات الاوروبية سوق عمل تحتاج الى جلب قوة عمل بأعداد مهمة خلال الخمسين سنة القادمة من الدول النامية لكي تتمكن بلدان الاتحاد الاوروبي من اعادة توازن المفقود بين انخفاض عدد السكان في سن العمل عليها ان تستقبل سنويا في المتوسط 14 مليون مهاجر و674 مليون خلال 50 سنة القادمة وخيرا الإقرار يكون اجتياح الاتحاد الاوروبي من الكفاءات لا يقل عن 700،1 مليون سنويا اما تقرير الامم المتحدة الصادر عام 2005 قد تجدر الاشارة الى 600 ألف مهاجر نحو أوروبا، فان عدد السكان سينخفض الى الحد ب 100 مليون نسمة في 50 سنة القادمة .

كما يشير تقرير أممي اخر نشر في ابريل 2008 الى ان المهاجرين الذين يتخوفون منهم قد يمثلون قوة الدفع وراء اي نمو سكاني الذي تشهده الدول الاوروبية من خلال 30 سنة المقبلة .

ثم ام الاحصائيات الاوروبية التي انجزت في النمو الديمغرافي تؤكد أن حوالي ثلث سكان اوروبا سيتجاوزون سن 50 بحلول 2020 وهذه النتائج هي التي تؤكد المقولة التي يطلقها الخبراء في الكثافة السكانية ستواجه اوروبا شيخوخة مخيفة في العقود القادمة بشكل يهدد الحركة الاقتصادية ويؤثر سلبا على نموها.لأن حسب هذه الإحصائيات التي تبرز لنا الانخفاض في النمو الديمغرافي لدى المجتمع الاوروبي العملاق اقتصاديا فهو بحاجة إلى اليد العاملة ولهذا تعتبر الهجرة الاقتصادية احد الحلول العملية لهذه المشكلة ويمثل المهاجرون الغير شرعيين في الاتحاد الاوروبي فرصة للمستخدمين

---

[1] – فريجة لدمية،استراتيجية **الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير شرعية أنموذجا)**، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة خيضر بسكرة 2009 _2010 ،ص 89 .

الأوروبيين والاقتصاد الأوروبي ككل [1] وذلك من خلال تشغيلهم بأجور متدنية على غرار تحمل أعباء الملاحقة والاحتجاز وتسفيرهم إلى أوطانهم وبالتالي التعامل معهم بمنطلق براغماتي .

[1] – فريجة لدمية، مرجع سابق الذكر، ص 84.

إستنتاجات:

نستنتج مما تم التطرق إليه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب وهذا ما يزيد من تدفقاتها من الجنوب إلى الشمال الدول المستقبلة .

ولهذا فهي عبارة عن جريمة لها تداعيات خطيرة على الأمن في منطقة المتوسط باعتبارها المنطقة التي تشهد هجرات كبيرة بخلاف غيرها من المناطق.

كما يمكن القول أن الأسباب العميقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ترجع بالأساس إلى اتساع الفجوة بين ضفتي منطقة المتوسط لان تقدم وازدهار شمال المتوسط يغري المهاجرين دول الجنوب القادمين من بلدان اقل تقدما

وفيما يخص تداعيات هذه الظاهرة إن المهاجر الغير الشرعي عرضة لارتكاب العديد من الجرائم كذلك هو عرضة للإنخراط في العديد من الشبكات الإجرامية .

كذلك إن هذه الظاهرة يرجع سبب تفاقهما هو تضييق الحدود من طرف دول شمال المتوسط مراقبتها والانتقائية غلى أساس الكفاءة لمن يدخل الاتحاد الأوروبي من الجنوب.

الفصل الثاني:

سياسات التصدي الأوروبي

للهجرة غير الشرعية

تمهيد :

بعد التدفق الكبير لموجات الهجرة من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية من المتوسط سنوات الستينات والسبعينات أقرت أوروبا انتهاج سياسة تستطيع من خلالها الحد والتقليص من هذه التدفقات المستمرة من منطقة المتوسط، لقد كانت البوادر الأولى للسياسة الأوروبية للهجرة في مطلع الثمانينات وذلك بسبب فشل سياسة الحدود المغلقة التي تم تبنيها عام 1974، حيث ازدادت الهجرات المتوافدة إلى أوروبا بطريقة غير قانونية، وقد انتهجت الدول جنوب أوروبا سياسات إنفرادية. كما أن معاهدة روما لم تأتي بإطار قانوني منسجم لجميع الدول الأعضاء وكذلك التصرف الوحدوي تكلفة السيادة للدولة بحق التصرف من خلال إجراءاتها اتجاه الأجنبي الذي يدخل ترابها الوطني، وبعد تشكيل الفضاء الأوروبي بعد معاهدة شنغن التي سمحت بتنظيم مواطني الجنوب داخل المجتمع الأوروبي والتحكم بالهجرة فيما يخص كل دولة كما اقتضت الضرورة، وضع سياسات للتحكم بالإضافة إلى إلغاء التحكم بالحدود البينة للإتحاد الأوروبي والتحكم وإدارة مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي لصد قوارب الهجرات الوافدة إلى أوروبا .[1]

[1] – سهام يحياوي ، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو مغاربي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013- 2014، ص 92 .

المبحث الأول :على الصعيد الوطني لدول جنوب أوروبا : فرنسا اسبانيا ايطاليا.

إن دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الواقعة جنوب أوروبا والمشاطئة لبحر الأبيض المتوسط في احتكاك مستمر وعلى مدار الساعة مع تدفقات الهجرة غير الشرعية التي تأتيها من جنوب المتوسط، مما استوجب على هذه الدول انتهاج مجموعة من السياسات لموجهة هذه الظاهرة.

المطلب الأول : سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير الشرعية:

أولا : الهجرة في القانون الفرنسي :

يعد الإعلان عن حقوق الإنسان سنة 1789 البداية الأولى لبناء أول سياسة للهجرة التي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية وذلك بالتوازي مع بروز العديد من المفاهيم الجديدة التي أفرزتها الثورة الفرنسية مثل الجمهورية العلمانية والمواطنة ساهمت بشكل كبير في فتح الأبواب أمام الهجرة.

ويعتبر قانون الهجرة لسنة 1889 بمثابة أول خطوة عملية في فرنسا حيث أعطى الحق لأبناء المهاجرين المولودين في فرنسا في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق وكذا الثقافة، في تلك الفترة كانت الدول المصدرة للهجرة مقتصرة على الدول المحاذية لفرنسا والناطقة باللغة الفرنسية فقط، ثم بعد ذلك عملت فرنسا على إصدار بطاقة التعريف الوطنية إبان الحرب العالمية الأولى وكانت عبارة عن آلية بيروقراطية لمراقبة الهجرة. ومع الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى والتي أثرت على قوة الاقتصاد الفرنسي قامت السلطات الفرنسية بإنشاء عدة منظمات لتنظيم جلب اليد العاملة بهدف إدماجها والاستفادة منها لإعادة بناء الإقتصاد الفرنسي المعروف باقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى.[1]

كما عرفت السياسة الخاصة بالهجرة في فرنسا سنة 1927 تطورا أخر عرف بقانون التجنيس بحيث عملت الحكومة الفرنسية على تحريره وذلك لتسهيل عملية تجنيس المهاجرين خاصة الفارين في تلك الفترة من النازية والفاشية في كل من إيطاليا وألمانيا وباقي الدول الأوروبية الأخرى التي عرفت أنظمة استبدادية. لكن مع سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية على يد ألمانيا النازية عرف المهاجرين مرحلة سوداء خاصة اليهود منهم وذلك من خلال ما قامت به حكومة فيشي المتحالفة مع الألمان، حيث سحبت الجنسية من اليهود لكن بعد الحرب العالمية الثانية عادت فرنسا إلى نفس سياستها السابقة التي اعتمدها للمهاجرين، لإن الحرب العالمية الثانية دمرت تقريبا جيلا من الشعب الفرنسي وكانت هناك خسائر بشرية واقتصادية هائلة مما جعل الحكومة الفرنسية تتبع سياسة تهدف إلى إعادة البناء الذي حتم عليها اللجوء والاعتماد على اليد العاملة المهاجرة.[2]

---

[1] -Daniel Chapala, **French and Canadian Immigration in Comparative Analysis**, Master thesis, School of economics and management, Lund university, June 2020, p 11 .

[2] -Daniel chapama. op .cite .p 20.

بيد أنه في منتصف الستينات، أصدرت السلطات الفرنسية قرار بوقف الهجرة وقامت بإصدار قوانين صارمة ضد المقيمين بصفة غير شرعية، وقوانين أخرى تنظيمية تخص المقيمين الشرعيين. مما أدى إلى ظهور الكثير من التناقضات وبذلك احتلت الهجرة مكانا بارزا في النقاش السياسي الفرنسي وعنصرا أساسيا في المواجهة بين اليسار واليمين وبذلك صارت مسألة حاسمة في السلوك الانتخابي خاصة في مطلع الثمانينات. بالإضافة إلى ذلك، أخذت التشريعات تتوالى منذ قانون (Bonnet) وذلك في 10 جانفي 1980 المنظم لشروط الدخول والإقامة وإجراءات الإبعاد. ثم قانون باسكوا (Pasqua) 24 أغسطس 1993 الذي ادخل قيودا جوهرية وذلك بما يتعلق بجمع شمل الأسر وحرية الزواج ففي تلك الفترة كانت هناك رقابة صارمة قانون دوبريه (Debré) الذي صدر في 24 أفريل 1997[1] إتبع منطق القمع لأنه أجاز اخذ بصمات الأجانب المتقدمين للحصول على تصاريح إقامة. بالإضافة إلى إعتماد زيادة صلاحيات الشرطة والحق في إلغاء تصاريح الإقامة، أو معارضة تجديدها إذ انه يزيد من الوسائل لمحاربة الهجرة غير المنظمة، بما فيه تمديد فترة الاعتقال الإداري من 7 إلى 10 أيام.

وقانون شوفينمان الصادر في 11 مايو 1998 بحيث سن في حكومة جوسبان، بحيث أعاد لفئات معينة من الأجانب الحق في الحصول على تصاريح إقامة مؤقتة غير دائمة أي انه يستوجب أولا التمتع بوضع مؤقت قبل الحصول شرعيا على وضع مستقر، والذي يهدف إلى التوفيق بين المصلحة الوطنية وكذا احترام المبادئ الإنسانية، وذلك انطلاقا من فكرة إن الهجرة.

يمكن أن تكون رصيد لفرنسا لكن بشرط أن يتم السيطرة عليها، وذلك من خلال تقديم تدابير من اجل افتتاح بطاقات الإقامة لصالح العلماء، بالإضافة إلى تمديد حق الإقامة بناءا على موجب الحياة الخاصة والعائلية، وتحسين اللجوء وكذا من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية وتعاطي اللجوء.[2]

في حين تميز قانون ساركوزي الذي صدر في 26 نوفمبر 2003 بطبيعة القمعية،حيث ينص على الاحتجاز لمدة تصل إلى 32 يوما بدلا من 12 يوما، زيادة على ذلك فرض عقوبات أكثر صرامة على مخالفة أنظمة الدخول والإقامة، وتطبيق شهادات الاستضافة. الذي له مرجعية (هذا الإجراء الأخير) إلى اقتراح دوبريه بحيث استمد منه. لكنه لقي معارضة قوية من الشعب فاضطرت الحكومة للتراجع عنه. وعند انتخاب الرئيس نيكولا ساركوزي رئيسا للجمهورية أعاد قانون هورتيفو سنة 2006 العمل بنظام الهجرة العمالية والذي صمم في الوقت الحالي ليكون انتقائيا. وهذا القانون

---

[1] – هايل نصر، **هجرة منتقاة _ليست مفروضة** ، الحوار المتمدن، (العدد 1552) ، ماي 2006، تاريخ التصفح : 04/13 /2006 ، سا : 22:00، متوفر على الرابط التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64954

[2] – هايل نصر، مرجع سابق الذكر.

بدوره عزز تدابير لقمع الهجرة غير النظامية، وتسمى كذلك الهجرة المفروضة وذلك عكس الهجرة المدارة. أما فيما يخص تطبيقه على ارض الواقع، فالمهاجرون حتى ولو كانوا نظاميين يحرمون من الحق في العيش مع أسرهم، وقد قام الاشتراكيون والشيوعيون بالاعتراض على كل بند من بنود هذا القانون بحيث قام 41 برلماني برفضه واقره 91 آخرون، وهذا القانون يسعى إلى ضبط الهجرة والشفرة الوراثية الجينية للمهاجر[1].

لكن في السابق،تميزت القوانين الفرنسية للهجرة بأنها كانت تمنح الحق للمهاجرين غير الشرعيين نظريا نوع من الحقوق، بالإضافة إلى تدعيم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة.

فالمهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت له الحق أن يستدعي أسرته من بلده الأصلي. بيد أن قانون الهجرة الجديد للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات، بالإضافة إلى عقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي قامت القوانين السابقة بتدعيمه بحيث أصبح مرتبطا بالسكن والمصادر المالية بهدف ان يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو 1250 يورو، وكذا إقامته في سكن ملائم شريطة إجادة الأسرة للغة الفرنسية مسبقا ومعرفتها واحترامها وكذا الالتزام بقيم الجمهورية الفرنسية.

ويقضي القانون بإجراء الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين ويأمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل سلطات الأمن وذلك دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا إذا ثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي وذلك طبقا لما تنص عليه المادة 104 في القانون 911-2006. وقام هذا القانون بتحديد مدة الحصول على تصريح الإقامة بعشر سنوات بدلا من سنتين أو ثلاث سنوات وذلك بالنسبة للمتزوج من فرنسية او العكس وربما يعتبر هذا هو الجانب الايجابي الوحيد الذي قام هذا القانون بإقراره لمصلحة المهاجرين،وعند وصول ساركوزي لسدة للحكم سنة 2007 قام باستحداثه. [2]

ثانيا : سياسة التعاون الفرنسية :

لقد أصبحت كل التشريعات الفرنسية المتعلقة بالهجرة وذلك بعد انخراطها في الإتحاد الأوروبي بمختلف مراحل تطوره تتعلق أساسا بالسياسة الأوروبية، حيث كانت هناك جهود تم بذلها في إطار الإتحاد الأوروبي بهدف تقريب تشريعات

---

[1] – خديجة بتقة ، **السياسة الامنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2014 ص 70 ، 71 .

[2] – محمد رضا التميمي، **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية**، **دفاتر السياسة و القانون**، الجزائر ، (العدد 4)، 2011، ص 262 263 .

أطرافه من بعضها البعض والسعي إلى جعلها أكثر تجانسا، وبرز ذلك من خلال المادة 622-1 من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب واللجوء. ونفس المبادئ التي تبنتها التعليمية 20/ 02، بحيث تقضي بمعاقبة كل من قدم مساعدة مباشرة او غير مباشرة لأجنبي أو سهل دخوله وعبوره وكذا إقامته في الإقليم الفرنسي بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة مالية 30 ألف يورو، وبعده جاءت الفقرتين الثانية والثالثة لتوسعا مفهوم الإقليم إلى جميع- فضاء شنغن- وكذا أقاليم الدول الأطراف في بروتوكول تهريب المهاجرين.[1] بالإضافة إلى قيام فرنسا بالعمل على التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، بحيث طرحت في 2006 مع ألمانيا اقتراحا يقضي بحل مشكلة الهجرة غير الشرعية وذلك في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية وشارك فيه وزراء داخلية اكبر ست دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي. بحيث تضمن هذا الاقتراح إعادة إحياء صيغة (العامل الضيف) إبرام عقود مع عمال أجانب بحيث تكون ذات طبيعة زمنية محدودة وذلك مع منح نسب عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنيا للدول التي ينزح منها طالبو الهجرة. وأبدت استعدادها للتعاون فيما يخص استرجاع المهاجرين غير الشرعيين، وقامت كل من بريطانيا وايطاليا واسبانيا وبولندا بتأييد هذا المخطط، غير انه بقيت كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي تحتفظ بحقها في ممارسة سياستها للهجرة والعمل النابع من السيادة الوطنية لكل دولة[2].

كما قامت فرنسا سنة 2010 من خلال وزارة الهجرة والاندماج الفرنسية بدعم قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة المهاجرين السريين في جنوب المتوسط، عن طريق بعث 18 من شرطتها للانضمام إلى فريق التدخل السريع فرنتكس لحماية الحدود الأوروبية خاصة في منطقة اليونان اذ تعتبر اضعف حلقة من حلقات الإتحاد الأوروبي، ويحاول بناءه من اجل وقف قدوم المهاجرين السريين إليها. إذ إن هذه الأخيرة تستقبل ما بين 200 إلى 300 مهاجر من الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل يومي، ولذلك برمج الإتحاد الأوروبي تحت ضغط من الجانب الفرنسي إرسال 175 عنصر من حرس الحدود إلى اليونان. وذلك بعد أن قامت فرنسا بإرسال 18 شرطيا لدعم فرق التدخل الأوروبية السريعة. وبعدها اقر وزير الهجرة الفرنسي ايريك بيسون ان هذه العملية تندرج ضمن تنفيذ التعليمة الأوروبية التي تضمنت 29 إجراء من اجل حماية حدود أوروبا الخارجية وكذا محاربة الهجرة السرية.

وقد صدرت هذه الأخيرة في 25 فيفري 2010، غير أن هذا الإجراء ليس سوى تطبيق لسياسة "**الهجرة الإنتقائية** التي ظهرت بمجيء الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي **Nicolas Sarkozy** إلى الحكم حيث طرح هذا المفهوم

---

[1] – صايش عبد المالك,**التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**,رسالة شهادة الماجستير في الحقوق,كلية الحقوق بجامعة عنابة، 2006 ص 93.

[2] – احمد عبد العزيز الاصقر آخرون، **مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2010،ص 153.

في حملته الانتخابية وجعل منها أحد المحاور الرئيسية لمغازلة أقصى اليمين، الذي بدوره لم يتردد في منحه الأصوات الضرورية لتفوقه على غريمته الإشتراكية سيغولين روايال [1].

وجديد قانون هورتفو هو الترقيع من عدد المهن المتاحة أمام الأوروبيين الشرقيين من 61 إلى 162، وهي لا تستدعي تحصل أصحابها على شهادات، وإنما ان يكونوا على قدر من التأهيل. وقام الوزير هورتفو بالدفاع عن مضمون قانونه في مواجهة منتقديه قائلا : "انه السبيل الوحيد المتاح للسيطرة على الهجرة من جهة ،وتامين ظروف لائقة للعمل والمعيشة للمهاجرين الجدد". كما يرفض هورتفو الاقرار بأن القانون الجديد سيحول منابع الهجرة نحو فرنسا من البلدان الواقعة جنوب المتوسط إلى تلك الواقعة في شرق أوروبا. [2]

وقد أولت فرنسا اهتماما كبيرا بهذا القانون مقارنة بباقي الدول الأوروبية، وذلك بسبب حرصها الكبير على توقيف دخول المهاجرين من الضفة الجنوبية للمتوسط، وقد كانت فرنسا في الريادة على غرار باقي الدول الأوروبية من خلال مساهمتها في توسيع تعداد عناصر حرس الحدود الأوروبيين، فزيادة على العنصر البشري قامت كذلك بتخصيص طائرتي استطلاع ولأربع سفن حربية من اجل إجراء دوريات مراقبة في المتوسط لتوقيف قوارب المهاجرين قبل وصولها إلى الشواطئ الأوروبية.[3]

المطلب الثاني : سياسة إسبانيا اتجاه الهجرة غير القانونية

أولا : تنظيم الهجرة في إسبانيا

لقد شهدت اسبانيا منذ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986 نمو اقتصادي كبير جعلها تقوم بإعادة بناء البنية التحتية للبلاد، هذا الأخير استدعى الحاجة إلى عدد كبير من الأجانب ففتحت اسبانيا ابوابها للمهاجرين وأصبحت دولة عبور، حيث شهدت إرتفاعا كبيرا في عدد المهاجرين خاصة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ففي منتصف التسعينات كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي و إرتفع عددهم بنسبة23.8% ليتجاوز المليون شخص سنة 2001 [4] ليتضاعف عددهم مرة أخرى من 900 شخص إلى 2.8 مليون بين عامي 2000 و2004

---

[1] -Nadia ben otman . le plan sarkozy .**l arabre des impossibles de l immigration** choisie .avril 2006.

[2] -loi n 2006_911 de 14 juillet 2006 relative a l'immigration et a interrogation journal officiel de la république française du 20 _ 07 _ 2006.

[3] –ح سليمان, **"باريس تدعم حرس الحدود الاوروبي لمحاربة الهجرة السرية في جنوب المتوسط 64 مركز مراقبة و4 بواخر وطائرتا استطلاع لتوقيف الحراقة "**,**جريدة الخبر**, العدد 6178, الأحد 14 نوفمبر2010 ، تاريخ التصفح : 16 / 04 / 2016 علي سا 11:00، متوفر على الربط التالي : http :www.elkhabar.com/ar/watan/235444.htm

[4] – سمير محمد عياد، **الجزائر والامن في المتوسط** مرجع سابق الذكر ص ص 227-228

،وفي 2014 انقذت اسبانيا 3500 مهاجر غير شرعي استقلوا قوارب متهالكة [1] وبهذا عرفت اسبانيا عدد كبير من المهاجرين الجدد، فعملت على تسوية وضعياتهم القانونية بيد أنه ظهرت هناك فئة من المهاجرين في وضع غير نظامي يعملون في قطاعات الإقتصاد السري، ومن هنا أصبحت اسبانيا الوجهة الأولى للهجرة غير النظامية في جنوب أوروبا. وذلك بسبب الإزدهار الاقتصادي الذي شهادته خلال عقد التسعينات. حيث بدأ يتدفق إليها أعداد متزايدة من المهاجرين غير النظاميين، خاصة من شواطئها الجنوبية على البحر الأبيض المتوسط. وعليه تحتل إسبانيا المرتبة السابعة في العالم بنسبة 6.9 مليون مهاجر.

وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي لم يكن لإسبانيا سياسة خاصة أو قانون للهجرة ويعد "القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي " الذي أعتمد في الأول من يوليو عام 1985 أول قانون شامل للهجرة، وبداية لسياسة الهجرة الحديثة في اسبانيا وقد تزامن صدور هذا القانون مع انضمام اسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ومنذ ذلك الوقت أصبحت قوانين الهجرة في إسبانيا تسير جنبا إلى جنب مع عملية الإدماج في أوروبا. وفي سنة 1996 أقرت اسبانيا قانونا جديدا للأجانب اشتمل على مزيد من الحقوق للمهاجرين وانشأ وضع المقيمين الدائمين بالإضافة إلى اقرار حصة سنوية لاستقدام العمال الأجانب وكذا منح مزيدا من الحقوق الاجتماعية بصرف النظر عن الوضعية القانونية للمهاجر وفي سنة 2000 صدر "القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في اسبانيا واندماجهم الاجتماعي الذي عرف بقانون 4/ 2000 والذي حل محل قانون 1985 وتضمن هذا القانون الجديد إحكاما تعزز حقوق المهاجرين وكذا توسع فرص الحصول على خدمات اجتماعية بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم للمهاجرين غير النظاميين. وقد إعتبر بعض المختصين هذا القانون " الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا وقد لقي هذا القانون معارضة شديدة وأصبح محل جدل سياسي كبير في إسبانيا. وعارضت بشدة حكومة خوسيه ماريا أزنار هذا القانون حيث قامت بإلغاء احكامه التي كانت في مصلحة المهاجرين،وذلك من خلال اعتماد قانون جديد عرف بقانون 8/ 2000 الذي اعتبر مجحفا بحق المهاجرين لأنه قلص من الحقوق والإمتيازات التي أقرتها القوانين السابقة وبالأخص قانون 4 / 2000.[2]

---

[1] – تقاريرالجزيرة، **الموت يحيط بطرق المهجرين الى اوروبا**، تاريخ التصفح : 19/ 04 / 2016، سا، 16:00، متوفر على الرابط التالي : http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015/04/201542014401569209.htm

[2] – ماهر عبد مولاه، **التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية : آليات الردع و التحفيز المستقبل العربي**، العدد (398)، تونس، 2012، ص 47

أما فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين فإن هذا القانون الجديد قيد اغلب حقوقهم الاجتماعية وكذا قام بحرمانهم من حق التنظيم والتفاوض الجماعي والإضراب والانضمام إلى النقابات. وصيغ هذا القانون حسب ديباجته، امتثالا من إسبانيا لاتفاقية تامبيري (Tampere) عام 1999 واتفاقية شنغن (Shengen) عام 1985 التي زعم الحزب الشعبي انهما انتهكتا بقانون 2000/4 [1]. ويجدر بالذكر أن قانون الهجرة في اسبانيا تعرض لأربع عمليات تعديل ما بين يناير 2000 ونوفمبر 2004 وقد جاءت هذه التغييرات بسبب عدم وجود توافق سياسي داخلي على تبني قوانين الهجرة. وعدم الانتظام الذي ميز تدفقات الهجرة إلى اسبانيا في هذه الفترة وقد عمدت اسبانيا إلى القيام بالعديد من الإجراءات الأمنية لردع المهاجرين غير الشرعيين وتحديدا الهجرة غير النظامية. من بين هذه الإجراءات بناء سياج في محيط مدينتي سبته ومليلة وذلك شمال المغرب، وتعد هذين المدينتين من أهم الثغور التي لا تزال تحتلها اسبانيا في شمال المغرب، منذ نهاية ما يسمى حروب الاسترداد سقطت مليلة اولا تحت الحكم الاسباني سنة 1497،اما سبتة التي استولى عليها البرتغاليون عام 1415 فقد حولت إلى اسبانيا بمقتضى اتفاقية لشبونة في 1668. وبالرغم ان احتلال اسبانيا لهذه المناطق قديم جدا يعود إلى القرنين الخامس عشر والسابع عشر، فان جهود المغرب لاسترجاع هاتين المدينتين وباقي الجزر الصخرية التي تحتلها اسبانيا على طول الشواطئ المغربية للبحر المتوسط لم تنتهي بعد [2].

ثانيا : مراقبة الحدود الإسبانية لمواجهة تدفقات الهجرة :

كانت إسبانيا تسعى من خلال اتباع هذه السياسة إلى عسكرة حدودها الجنوبية وذلك باستثناء الحدود الترابية القصيرة للمدينتين مع الأقاليم المغربية المجاورة في الشمال. لان معظم الحدود الاسبانية المغربية بحرية. وذلك سواء على البحر الابيض المتوسط او على المحيط الأطلسي بين الأقاليم المغربية الجنوبية وجزر الكناري الاسبانية. [3]

اذ أن مراقبة الحدود البحرية التي تتطلب حراسة تتخذ شكل منطقة (Area) تختلف جذريا عن مراقبة الحدود التي تستدعي حراسة على شكل خط (Line) [4]

فمنذ التسعينيات تبنى كل من الإتحاد الأوروبي واسبانيا استراتيجيتين متكاملتين لمنع تدفق المهاجرين الأفارقة بحيث قامت اسبانيا ببناء سياجات عالية من الاسلاك الشائكة على طول حدود مدينتي سبتة ومليلة. اما عن الإتحاد الأوروبي فقد تمثلت الإستراتيجية التي تبناها في انفاق وإنشاء بعض النظم المتكاملة لمراقبة البحرية الخارجية باليات متطورة. وذلك بدءا

---

[1] – خديجة بتقة، مرجع سابق الذكر، ص :61 .

[2] – ماهر عبد مولاه ، مرجع سابق الذكر، ص: 48 .

[3] – سعيد الصديقي، **تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة : مقارنة بين السياستين الأمريكية و الاسبانية**، رؤى إستراتيجية، يونيو 2013 ، ص: 100 .

[4] – سعيد الصديقي، مرجع سابق الذكر، ص: 101 .

بتسييج محيط الثغرين محاولة من خلاله منع الهجرة غبر النظامية عام 1993 مستخدمة في ذلك كاميرات الاشعة تحت الحمراء وأجهزة الاستشعار الصوتي والبصري وأنظمة الرادار وأبراج المراقبة لمنع المهاجرين الافارقة من العبور. غير ان الموقع الجغرافي لهذين الثغرين جعل منهما مقصدا لآلاف المهاجرين لأنهم يستطيعون الدخول إلى الأراضي الأوروبية بمجرد عبور منطقة الثغرين. كما ان المسار اقل خطورة مقارنة بركوب أمواج البحر الابيض المتوسط او المحيط الاطلسي نحو مصير مجهول. بحيث أن سياجات سبتة ومليلة بنيت لمنع المهاجرين الافارقة جنوب الصحراء وليس المغاربة لسببين اثنين على الاقل :

1_ان سكان كل من تطوان والناظور، المدينتين المغربيتين المجاورتين لكل من سبتة ومليلة،حسب اتفاقية انضمام اسبانيا إلى المجموعة الأوروبية، مستثنون من شرط الحصول على التأشيرة للدخول إلى الثغرين، لكن هذا لا يتيح لهم الدخول إلى التراب الاسباني في الضفة الشمالية للمتوسط.

2_أن باقي المغاربة اذا تجاوزوا مدة تأشيرتهم او دخلوا الثغرين بشكل غير نظامي، فانه يمكن ببساطة اعادتهم إلى التراب المغربي بموجب اتفاقية العودة المبرمة بين البلدين سنة 1992. [1]

في الثامن والعشرين من سبتمبر عام 2005 حاول 700 مهاجر افريقي اختراق سياج مدينة مليلة بإستعمال سلالم بدائية الصنع. وقد قتل في هذه الأحداث 14 مهاجر وهم يحاولون الوصول إلى الثغر. هذه الأحداث صدمت الرأي العام إلى حد كبير. وارتفعت أصوات مختلفة للدعوة إلى تبني نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية. وعلى الرغم من أن هذا الحدث يظهر ضرورة الاشتراك الجدي لبلدان العبور في معالجة ظاهرة الهجرة، خاصة بلدان المغرب العربي. فان الإتحاد الأوروبي واسبانيا واصلا اعتماد إجراءات أمنية احادية الجانب قائمة على عسكرة الحدود البرية والبحرية للإتحاد الأوروبي. غير ان هذه الإجراءات اثبتت عدم فعاليتها في مواجهة تدفقات الهجرة غير القانونية. وحتى عندما يتعلق الامر بإشتراك محسوب لبلدان العبور كأحد تطبيقات إضفاء الطابع الخارجي (Externalisation) على مراقبة الحدود، فان الإتحاد الأوروبي يهدف فقط إلى جعل هذه البلدان مجرد مناطق عازلة أو دركيا يحرس حدودها الجنوبية.[2]

بالإضافة إلى الأهداف المعلنة المتمثلة في ايقاف الهجرة غير النظامية، فان إنشاء سياجات سبتة ومليلة كانت له أهداف اخرى بعيدة المدى مرتبطة بشكل أساسي بالوضع القانوني والسياسي للثغرين باعتبارهما منطقتين متنازع عليهما. فبناء السياجات هو أحد الإجراءات التي تسعى من خلالها إسبانيا إلى تعزيز الوضع الراهن للاحتلال. بوصفه عنصرا أساسيا من إستراتيجية اسبانية شاملة تتخذ أشكالا وخطوات مختلفة أهمها : بناء السياجات والأسوار الحدودية، وترسيم الحدود

---

[1] – نفس المرجع، ص 100.

[2] – خديجة بتقة، مرجع سابق الذكر ص 62

بحكم الواقع مع المغرب من جانب واحد ومنح الثغرين الحكم الذاتي، وسن قوانين هجرة تقليدية وتنظيم زيارات للملك وأعضاء الحكومة الإسبانية إلى الثغرين.

لم تتوقف إهتمامات الحكومة الاسبانية في منطقة الثغرين فقط بل إمتدت إلى مضيق جبل طارق بحيث قامت إسبانيا بمشروع بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتا، وذلك بتمويل من الإتحاد الأوروبي، وهذا الجدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة وكذا كاميرات الصور الحرارية. وأجهزة للرؤية الليلية وبالأشعة تحت الحمراء. بالإضافة لإنشاء مراكز للمراقبة الالكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلية ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف" وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق. وكذا مشروع اطلاق قمر صناعي سمي بشبكة "الحصان البحري" من اجل مراقبة عمليات الهجرة السرية في بوغاز جبل طارق بين إفريقيا وأوروبا بتكلفة قدرت بأكثر من 3.5 مليون يورو. هذا الانجاز سهل عمل الدوريات العسكرية المغربية والإسبانية التي باشرتا العمل بشكل مشترك بداية من 2003 وذلك في إطار التعاون الاورومتوسطي.[1]

ثالثا : سياسة التعاون الإسبانية :

سعت إسبانيا من خلال المؤتمر الاورومتوسطي الذي انعقد برئاستها للمجلس الأوروبي ببرشلونة في نوفمبر 1995. الذي سعى إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط وذلك سنة 2010.

وكان بداية لمرحلة جديدة للعلاقات مع دول شرق وجنوب المتوسط، والذي يهدف بدوره إلى تحقيق الامن والإستقرار والرفاهية الجهوية، حاولت من خلاله اسبانيا العمل على الحد من الهجرة غير الشرعية.

كما عمدت اسبانيا إلى مأسسة سياساتها وتكثيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية والمالية مع دول المغرب العربي. وذلك من خلال التوقيع على إتفاقية مع المغرب الاقصى للصداقة وحسن الجوار والتعاون بالإضافة إلى اتفاقية اخرى عام 1992 لتنقل الأشخاص وإرجاع الأجانب إلى بلدانهم خاصة المهاجرين بطريقة غير قانونية. حيث قامت اسبانيا عام 1996 بطرد 428 حالة من المهاجرين غير أن التجاوب المغربي لم يكن إلا مع 45 حالة،وحاولت الوزارتين لكلا البلدين الإجتماع من أجل تنسيق الجهود للحد من الهجرة السرية والتي أصبحت فيما بعد من بين أهم القضايا التي تحكم العلاقات الاسبانية المغربية [2]

المطلب الثالث: سياسة ايطاليا تجاه الهجرة غير الشرعية

أولا : تنظيم الهجرة في إيطاليا

---

[1] – جواد الفرخ،، **التعاون الثنائي المغربي الاوروبي في المجال الامني** , مدونات مكتوب 2010،، تاريخ التصفح : 11-04-2016 سا 8:30 متوفر على الرابط غير محكم التالي : http://www.jaoudefarkh/maktoubblong/com.

[2] -Gilles Delmote , l'immigration nord-africaine :un jeu politique espagnole ?, Revue, Herodote, 1999, p86

تعاني إيطاليا كباقي الدول الأوروبية من الهجرة غير الشرعية، وهي أكثر البلدان الأوروبية المتضررة. حيث اصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين. فبحسب تقرير وزارة الداخلية الايطالية في نهاية سنة 2002 كان هناك أكثر من 1.5 مليون اجنبي في ايطاليا من المتحصل على تصريحات بالعيش في ايطاليا اي الذين دخلوا بطرق قانونية. بالإضافة إلى حوالي 600 ألف مقيم بطريقة غير شرعية من بلدان مختلفة مثل المغرب وألبانيا ورومانيا والصين وتونس وغيرها من الدول[1].فبحلول منتصف اكتوبر 2015 وصل الى ايطاليا حوالي 150000 مهاجر عن طريق البحر الابيض المتوسط كما كشفت بيانات المنظمة الدولية للهجرة عن المهاجرين المفقودين 3200 سنة 2014 [2] ونتيجة لهذا العدد الهائل من المهاجرين غير الشرعيين فقد قامت الحكومة الايطالية بسن مجموعة من القوانين

كان أول قانون للهجرة في مارس 1998 . والذي إحتوى على أنظمة قانونية خاصة بالهجرة غير الشرعية وذلك من خلال معالجة إجراءات الدخول إلى ايطاليا وكذا تحديد اقامات الأجانب

بالإضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة، بحيث ان القانون حدد المدة القانونية لحبس المهاجرين غير شرعيين ب 30 يوما. ثم بعدد ذلك تقوم الحكومة الإيطالية بتقرير وتحديد مصيرهم اما بالموافقة على اقامتهم في ايطاليا والعمل عندها او بالقيام بترحيلهم إلى بلدانهم. او بمحاكمتهم اذا خرقوا القانون ومعاقبتهم .

في عام 2002 جاء قانون بوسي فيني bossi vini 189. وذلك عقب فشل القانون الاول في ردع الهجرة غير شرعية. وكان أكثر صرامة في تعامله مع المهاجرين غير الشرعيين، بحيث يقضي هذا القانون أما بحبس أو طرد المهاجرين، وذلك من خلال المادة 13 من هذا القانون التي نصت على حبس الاجنبي من سنة إلى أربع سنوات للمهاجر الذي حكم عليه بالطرد غير أنه لا يزال متواجدا على الأراضي الإيطالية وذلك بعد القبض عليه ومحاكمته. حيث فصلت المادة 14 من نفس القانون في إجراءات الطرد والحبس والنقل والترحيل. بحيث تتم مرافقة المهاجر إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته والقيام بتحقيقات حوله، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر. وإذا تعذر وجود اي وسيلة نقل مناسبة تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الاصلي للمهاجر، يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت. وعند إنتهاء المدة التي حددها قانون بوسي فيني من 30 إلى 60 يوم وذلك حسب ما نصت عليه المادة 14 .[3]

---

[1]– خديجة بتقة، مرجع سابق، ص:65.

[2]– المنظمة الدولية للهجرة، **معالجة تدفقات الهجرة الجماعية في بلدان المنشأ والعبور و المقصد**، اكتوبر، 2015، ص: 12 .

[3]–حكيم غربي، **الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية**، تاريخ التصفح : 12 / 04 / 2016، سا : 13:00 متوفر على الرابط التالي:
/ https://gheriebhakim.wordpress.com/author/gheriebhakim

وإذا تعذر تنفيذ حكم الترحيل، يتوجب على المهاجر غير الشرعي ترك الأراضي الإيطالية في مدة محددة بخمسة أيام وذلك بعد حصول المهاجر على حكم الترحيل عن طريق مستند مكتوب يحتوي على النتائج الجنائية لمخالفته للقانون من طرف رئيس الشرطة، ليس هذا فقط بل جاء القانون بعقوبة جديدة خاصة بالمهاجرين المقيمين سابقا في ايطاليا دون تأشيرة حتى ولو كان دخولهم اليها قانونيا. ويعتبر هذا القانون وضعهم غير قانوني ويحكم عليه بالطرد من الأراضي الايطالية وحذا طبقا لنص المادة 15 من قانون بوسي فيني أو قانون رقم 189. لتأتي المادة 19 من نفس القانون لتستثني حالات معينة من الطرد وعدم إتباع أوامر رئيس الشرطة والتي نذكر منها :

القاصر الذي ليس لديه عائل والمرأة الحامل حتى 6 أشهر بعد وضع طفلها، كذلك الأشخاص الذين يعيشون مع زوج او قريب لمهاجر حاصل على الجنسية الايطالية. وهذه الاستثناءات تبقى قائمة إلى غاية صدور الحكم. كما عمد قانون بوسي فيني من خلال المادة رقم 1 من الفقرة الخامسة وذلك فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالإقامة إلى مضاعفة الصعوبات والتعقيدات وذلك من خلال التأخير في عملية انجاز تصريحات الإقامة للمهاجرين وبذلك يضطرون إلى الانتظار طويلا بالإضافة إلى ارتباط تصريح الإقامة بعقد العمل، حيث أشارت المادة السابقة الذكر إلى إمكانية واحدة بتحديد تصريح الإقامة مع ضرورة الاستمرارية في العمل، وهذا ما يعرف بالإنضباط القانوني الذي جاء به قانون بوسي فيني.[1]

ومن أجل الحد من الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها إيطاليا، عمدت إلى القيام بالعديد من الإجراءات التعاونية مع البعض من دول المنشأ من خلال التوقيع على جملة من الإتفاقيات الأمنية.

قامت الحكومة الإيطالية بعقد إتفاقية مع دولة مصر بحيث تنص الإتفاقية على مد السلطات المصرية بالوقت الكافي لإعادة توطين مواطنيها وذلك مع تحمل الجانب الإيطالي كافة التكاليف المتعلقة بإعادة التوطين. ففي عام 2006 وبموجب هذه الاتفاقية ساهمت الحكومة الايطالية بتصحيح أوضاع العديد من المصريين المقيمين بشكل غير قانوني، كما ساهمت الاتفاقية في تأمين حصة في سوق العمل بلغت 7000 تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية. كما يقوم الجانب الايطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية اذا احتاجت إلى ذلك.[2]

---

[1] – محمد رضا التميمي، مرجع سابق الذكر، ص: 260- 261 .

[2] – عبد الحليم إسماعيل، **من اليوم تطبق ايطاليا قانون الهجرة غير الشرعية : انتقادات ساخة من الامم المتحدة و الاتحاد الاوروبي لايطاليا**، انباء الشرق الاوسط، العدد (44738)، تاريخ التصفح : 20 / 04 / 2016، سا : 11:00 متوفر على الرابط التالي :
http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/6/2/REPO4.HTM

في إطار هذه الإتفاقية قامت الحكومة الايطالية بترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم. وقدمت الحكومة الإيطالية أزيد من ألف تأشيرة للجزائريين عام 2008 وكذا الف تأشيرة أخرى في 2009 وتم بذلك ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري.[1]

كذلك قامت كل من حكومة برليسكوني وحكومة القذافي منذ 2000 إلى غاية 2004 بالتوقيع على العيد من الإتفاقيات تنص هذه الاتفاقيات على تحمل إيطاليا لمسؤولية الدعم اللوجيستي لليبيا من أجل السعي للسيطرة على المهاجرين بحيث تقدم الدعم لبناء معسكرات لإحتجاز المهاجرين، والتدريب بالإضافة إلى الرحلات الجوية ونحو 1000 حقيبة لحفظ الجثث وذلك من اجل المهاجرين الذين يموتون في الصحراء. بيد إن الرئيس الليبي في البداية لم يبد إلتزامه بالاتفاقيات بل عمد إلى الإستمرار في التفاوض مع ايطاليا للعديد من السنوات، فأحيانا يسمح بالهجرة وأحيانا أخرى يقوم بالتضييق على المهاجرين، غير أن التعاون بين البلدين كان متواصلا بشأن قضايا الهجرة وذلك في زمن حكومة اليسار في ايطاليا. [2]

كما قام البلدان بتوقيع إتفاقا جديدا يهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك في 29 من ديسمبر عام 2007 بالإضافة إلى توقيع بروتوكول اضافي يحدد الترتيبات العملياتية والفنية اتنفيذ الاتفاق،ويقضي هذا الاخير تنظيم البلدين لدوريات بحرية محدد بست قطع بحرية تقوم ايطاليا بإعارتها مؤقتا للحكومة الليبية. اذ تحتوي طاقما مشتركا من كلا البلدين من اجل التدريب والتكوين وكذا تقديم المساعدات الفنية لاستخدام القطع البحرية وصيانتها. ويتمثل عمل هذه الوحدات البحرية في القيام بعمليات مراقبة للمهاجرين غير الشرعيين والبحث عنهم وكذا انقاذهم سواء كان ذلك في المياه الاقليمية الليبية او الدولية، وتضمن الاتفاق إلزاما لايطاليا بإمداد ليبيا بثلاث وحدات بحرية وذلك في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات إبتداءا من تاريخ توقيع الاتفاق بالإضافة إلى تخفيض عدد مماثل من القطع المقررة لغرض القيام بدوريات مشتركة لكلا البلدين.[3]

المبحث الثاني : تصدي الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية : مقاربة إقليمية

---

[1] – الاصقر واخرون ,مرجع سابق الذكر ، ص :153 .

[2] الفدرالية الدولية لحقوق الانسان,ليبيا يجب ان تتوقف عمليات صيد المهاجرين", (د,ب,ن), ميغوروب,ص : 12.

[3] الحقول **اوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الامنية؟**",تاريخ التصفح 05-04-2016، سا، 00 :12 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.alhoukoul.com/article/4679

لقد بلغت أوروبا درجات عالية من التنسيق في عدة مستويات– الامنية – ويتضح هدا من خلال مجموعة من الآليات التي تم وضعتها دويلات أرويا الغربية،والتي توجت في الأخير بإنشاء الإتحاد الأوروبي، الذي أصبح يعمل لتوحيد السياسات الأوروبية. وفي تصاعد موضوع (الجريمة)،(الهجرة) واحد الهواجس التي تؤرق العالم عموما والدول المتقدمة بشكل خاص، فإنه ومن الطبيعي ان يكون تعامل هذا الإتحاد مع الجريمة العابرة للحدود بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في إطاره الإقليمي هو احد أولويات سياسته ليس بمقدور بلد لوحده أن يتعامل مع هذه المشاكل الحالية المعقدة المخترقة لأمن الكتلة الأوروبية في مجملها .[1]

المطلب الاول : الآلية التشريعية والتنظيمية لإدارة الهجرة في الإتحاد الاوربي

تسعى المفوضية الأوروبية لدول الإتحاد الأوروبي إلى تمرير تشريعات هامة تخص المهاجرين غير شرعيين في أوروبا وتنوي عرضها على البرلمان الأوروبي من اجل المصادقة عليها . هذه التشريعات توحد السياسة المتبعة ازاء قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية وذلك من اجل صد التيار المتدفق من المهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون من كل حدب وصوب خصوصا من العالم الثالث، التشريعات المقترحة تنظم عمليات الهجرة وتباشر في التخلص من الكم الهائل من المقيمين الغير الشرعيين من خلال السماح للقضاء الأوروبي بحجز المهاجرين الذين لا يملكون أوراق رسمية لفترات لا تزيد مدتها عن 18 شهر قبل ترحيلها،كما أن الذي يرحل من اي دولة من دول الإتحاد الأوروبي لا يحق له العودة الا بعد فترة لا يقل مداها عن خمسة سنوات.[2]

كما يعتبر البرلمان الأوروبي احد اكبر المستفيدين من معاهدة لشبونة حيث مسه تغيرات باتساع صلاحياته التشريعية والمالية وفي ضوء التوجهات المالية الجديدة ومراجعة سياسات الجوار الأوروبي فان سلطته فيما يتعلق بالميزانيات يمكن أخذها في الإعتبار.وعلى المستوى التشريعي فان معاهدة لشبونة قد استبدلت إجراءات القرار المشترك بإجراءات التشريع العادية في الاطار الذي يعتبر فيه البرلمان الأوروبي مشرعا شريكا مع المجلس الوزاري

وتمتد الإجراءات الجديدة لتمتد نحو اربعين مجالا، منها تلك المتعلقة بمسائل الهجرة او التعاون القضائي كمثال أخر ويمتد إجراءات الاقرار وحق الفيتو لمجالات جديدة، وكذلك الإجراء الاستشارية إذن فقد تم بوضوح تعزيز دور البرلمان في الإطار

---

[1] – عبد المالك صايش، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو ، 2014 ، ص: 291.

[2] – مصطفى حافظ سحر، **الهجرة غير الشرعية ، المفهوم و الحجم و المواجهة التشريعية** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، ص 24

التشريعي وهو ما يضفي اهمية متزايدة على البرلمان في إطار تبني تمس الموضوعات الأورو–متوسطية منها محل دراستنا : الهجرة غير الشرعية وإستجابته لها. [1]

كما أن صلاحية كل من محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الفصل في القضايا التي تهتم بحقوق الإنسان وحرياته لا تشكل تنازع وتداخل في الصلاحيات حيث أن الاولى صلاحياتها عامة وتهم الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي كما ان اجتهاداتها تجنب الاعتبارات الانسانية وأسست قراراتها على حرية الحرمات او الإتفاقيات الشراكة الموقعة بين الإتحاد الأوروبي ودول الغير والثانية متخصصة في قضايا حقوق الانسان وتشمل صلاحياتها الدول الأعضاء في منظمة الامن والتعاون الدولي (56 دولة) _OCE_

أولا : **المحاكم الأوروبية :**

1_ محكمة العدل الأوروبية :

مقرها في لوكسمبورغ،تقوم بتأمين تطبيق القوانين وتفسيرها ومراقبة مدى إلتزام دول الإتحاد الأوروبي بتطبيق المعاهدات التي صادقت عليها والتي من بينها القوانين الخاصة بالهيئة الأوروبية لحقوق الإنسان،فتقوم بمراقبة شرعية القوانين الخاصة بالهيئة الأوروبية والصادرة عنها كما تستطيع البت في التقصير الصادر عن البرلمان الأوروبي او المجلس الأوروبي او اللجنة الأوروبية .[2]

يخول القانون لهذه المحكمة الفصل في طلبات المحاكم الوطنية للدول الأعضاء بما يخص تفسير المعاهدات والقرارات الصادرة عن الهيأة الأوروبية مما يضمن القانون مادة من مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان .

_ تأثير الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية على القوانين الدول الأوروبية المتعلقة بالهجرة:

لعب الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية دور كبير في حماية حقوق المهاجرين وفي تطبيق أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيث تأكد فعالية هذه الهيئة القضائية على المستوى الدولي للمجموعة الأوروبية، غير أن الامر مختلف عندما تتكلم عن تأثير هذه الاجتهادات القضائية وبذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان على القوانين الداخلية للدول

---

[1] – قامت الدول الأوروبية بحصر صلاحيات محكمة العدل الأوروبية في اتفاق ماستريخت (المادة 7 العنوان 7) بحيث لم تشمل على حق الطعن التلقائي recours automatique امام محكمة العدل الأوروبية، فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في اطار الركيزة الثالثة المتعلقة (بمجالات العدل و الشؤون الداخلية) و التي تضم مشاكل الهجرة و اللجوء اما اتفاق امستردام فانه وضع حد لإمكانية طلب المحاكم الوطنية حكم تمهيدي من محكمة العدل الأوروبية و هذا في كل ما يتعلق بالاجراءات الوطنية المتعلقة بمراقبة الحدود من اجل الحفاظ على النظام العام

[2] –Erwan lannon. **Nouvelle construction du Traité de Lisbonne et son impact sur les relations euro–méditerranéennes**.**universite ghent**. Faculte . europa_bruxelle . p 40.

الأوروبية خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الاجنبي الذي يكون ضحية فراغات قانونية وفي بعض الاحيان بإصدار قوانين تخرق بها الدول حقوقه ولتقييم مدى تأثر المؤسسات الداخلية للدول بهذه الهيئة القضائية وبالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان .[1]

2- المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان :

هي هيئة قضائية عليا مقرها في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، تأسست بمقتضى المادة 19 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان وباشرت عملها سنة 1959، تتكون من عدد من القضاة يساوي اعضاء مجلس أوروبا، (المادة 38) تعمل المحكمة على احترام الدول لأحكام اتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لها اختصاصات قضائية واستشارية، حيث تقوم قضائيا بالفصل في جميع المنازعات المعروضة عليها بقرار ملزم للأطراف، وهو الاختصاص الاصل الذي منح لها بموجب نص الاتفاقية (المادة 45)، تتأمل جميع الدعاوي الخاصة بتفسير وتطبيق الاتفاقية

وبرتوكولها من بينها دعاوى تخص حقوق المهاجرين يمكن للفرد ان يقدم بدعواه امام المحكمة الأوروبية لجواز الطعن الفردي(52) من الاتفاقية، لا يمكن مراجعتها او اعادة النظر فيها من اطراف اي هيئة قضائية دولية اخرى،وقد فصلت المحكمة في عدة قضايا تخص الأجانب

وحقوقهم واصدرت العديد من الاجتهادات القضائية .[2]

_ الاجتهادات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان :

استطاعت المحكمة بفضل اجتهاداتها القضائية المتعلقة بحقوق الأجانب ان تسجل تقدما كبيرا في هذا المجال، غير ان الامر لم يكن كذلك منذ بداية عملها فإذا ما نظرنا إلى سنة 1959 / 1993 وهي الفترة التي عرفت فيها أوروبا موجات كثيفة من المهجرين إليها نجد انه من بين 447 قرارا صدر عنها2،5 بالمائة منهم فقط يخص الحريات الاساسية للأجانب المقيمين بفرنسا مثلا اي ما يمثل حوالي قرار مجموع 447 كلها صدرت في 15 سنة الاخيرة من هذه الفترة، وهو مما يعني انه من جهة لم تكن لاتفاقية معروفة بقدر كافي من اجل اللجوء إلى المحكمة، كما ان العديد من الدول لم تكن تسمح بالطعن الفردي امامها مثل فرنسا، ومن جهة أخرى فان القرارات التي صدرت كلها كانت لها علاقة بتشديد سياسات الرقابة على الهجرة الوافدة وسياسة اللجوء.

ان القرارات التي تصدرها المحكمة في الطعون التي يقدمها الأجانب تخص إجراء طرد او انقياد إلى الحدود او رفض رخصة إقامة، حيث يحتج المدعون بتعدي السلطة المختلطة عن دراسة طلبهم على الحقوق المهمة من قبل المادة 03 من

---

[1] -Balibar (etienne) .c**hemillier gendreau** (**Mniqua**) . **costa _lascaux** (**jacquline**) **fata**l . Edition la decouverte . paris. 1999.p 72.

[2] -Erwan lannon.opt cite p41.

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان التي تمنع اخضاع اي انسان للتعذيب وللمعاملة اللاانسانية او العقوبة المهينة للكرامة، ويتجاوز المادة 08 التي تحمي حق احترام الحياة الخاصة والعائلية .[1]

لقد سمحت التعليمة CE /115/2008 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي 16 ديسمبر 2008 المتعلقة بالقواعد القانونية والإجراءات المشتركة المطبقة في الدول الأعضاء لرجوع رعايا دول الغير المتواجدين في حالة غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية والمسماة **تعليمة الرجوع directive retour** فالمادة 15 من التعليمة تنص على انه عندما تقوم الدول باتخاذها تدابير تتعلق بالوضعية غير القانونية لتواجد الأشخاص على أقاليمها بهدف ابعادهم او ارجاعهم إلى بلدانهم، ينبغي ان يتم ذلك بأقل ضرر وعدم اللجوء إلى احتجازهم وحسبهم إلا كأخر إجراء وذللك عندما ما تتلقى صعوبات في امر الابعاد بسبب تصرفات الشخص المعني ان يكون الاحتجاز مؤطر ومحدد في مدة اقصاها 18 شهرا اما المادة 16 تنص على ان يكون الاحتجاز في مراكز مخصصه لذلك وان يتم فصل المهاجرين غير الشرعيين عن المصحوبين في قضايا اخرى .[2]

كما اصدرت محكمة العدل الأوروبية قاعدة قانونية تخص طالب التجمع العائلي على ان يكون حاصل على حد ادنى وثابت ومنتظم من الاجور يكفي لإعاشة مقدم الطلب وشريكة حياته وفي نفس السياق، سمحت معاهدة امستردام لهذه المحكمة بمراقبة القرارات للأفراد الصادرة عن الهيأة الأوروبية ومدى احترام الحقوق الاساسية للأفراد في مجال حرية وامن الأشخاص كما منحت لها صلاحيات النظر في الطعون المرفوعة ضد المجموعة الأوروبية من طرف الأشخاص الطبيعيين او المعنويين .

وبفضل إجراءات التطوير، والتبسيط في النظام القضائي للإتحاد الأوروبي التي جاءت به معاهدة لشبونة Lisbonne اكتملت صلاحيات المحاكم الأوروبية في ميادين كانت محدودة في السابق، حيث اصبح بإمكان المحكمة ان تنظر في القضايا المتعلقة بإلغاء الرقابة على الحدود الداخلية للدول الأعضاء بالرغم من انه مجال يتعلق بتسيير النظام العام وحماية الأمن الداخلي للدول الأعضاء، فقبل معاهدة لشبونة لم يكن بإمكانها النظر في القضايا حسب المادة 2/ 68 من المعاهدة المنشأة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية(معاهدة روما) .

---

[1] – منال طويل، **التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة مكافحة الهجرة غير الشرعية افريقيا اوروبا**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و السياسة الدولية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2011، 2012 ، ص ص: 60- 63.

[2] -Décrive (CE) 2008 / 115 du parlement européen du conseil du 16 décembre 2008 relative aux normes et dans les états membres procédures communes applicables dans retour des ressortissants de pays tiers s jour irrégulier.

كما كان هناك تطورا في المسائل المتعلقة بحركة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، هذا الاختصاص كان مخول في اطار اتفاق نيس nice لمجلس الوزراء او الدولة العضو، غير انه بعد معاهدة لشبونة اصبح اختصاص محكمة العدل الأوروبية النظر في هذه المسائل .لان الإتحاد الأوروبي لديه اهتمام متزايد بقضايا الهجرة واللجوء باستمرار، لذلك فهو بصدد تطوير قوانينه المتعلقة بحقوق المهاجرين واللاجئين بالإضافة إلى قوانين إقامة الأجانب داخل الإتحاد الأوروبي وأصبحت هذه القضايا في السنوات الأخيرة تتصدر أجندة محكمة العدل الأوروبية.[1]

ثانيا : اتفاق شنغن

أ_ التعريف باتفاق شنغن :

بدأ النقاش حول مفهوم حرية الانتقال بالنسبة للدول الأعضاء الإتحاد بحيث ان معاهدة **روما** لم تشمل تناغم قوانين الدول الاعضاء في المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمواطني دول العالم الثالث إلا أنه لم تكن هناك سياسة مشتركة حول دخول وإقامة مواطني دول العالم الثالث إلى المجتمع حيث أن التحكم بالهجرة يندرج ضمن اختصاص كل دولة على حدة، إلا أن تشكيل مجال مجتمع داخلي بدون حدود قد أدى إلى تعبير بعض الدول الأعضاء عن ضرورة سياسة أوروبية للهجرة بالإضافة إلى إلغاء التحكم بالحدود بين دول المفوضية الأوروبية يشمل حرية الحركة لمواطني دول العالم الثالث.

وتأسيس فضاء شنغن شمل في نصين أساسيين:

1) اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في يونيو/حزيران 1985 بين إتحاد Benelux الاقتصادي وجمهوية ألمانيا الإتحادية والجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي للسيطرة على الحدود

2) ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في يونيو/حزيران 1990 والتي تكمل الاتفاقية وتحدد الشروط وتضمن تطبيق حرية الحركة والتي لم يتم تطبيقها حتى عام 1995، وقد تم ضم الاتفاقيات والقواعد التي تم

ب_ إقامة التوازن بين حرية الحركة والأمن من خلال نظام شنغن :

تواجه الإتحاد الأوروبي ضرورة ضمان عدم تقييد حركة ودخول الأشخاص والبضائع بالإضافة إلى تعزيز الأمن لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وقد ساعد تغير السياسة الدولية بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر/أيلول 2011 على تطبيق الأمن، وبالإضافة إلى تطور نظام شنغن تم إنشاء ودعم نظام مراقبة الحدود الأوروبية (EUROSUR) ووكالة الحدود الخارجية FRONTEX.

ج_دور نظام شنغن في التحكم في الهجرة غير الشرعية :

---

[1] -Withtol d wenden (catherine). **Um nouveau phénomène migratoire d ampleur nouvelle** . **les difficultés a respecter les droit de l homme** . problème politiques et sociaux d actualités mondiales n 880 la documentation français . paris . 13septembre .2008 p 13

عبرت المفوضية الأوروبية عن قلقها فيما يتعلق بإيجاد نظام متكامل للتحكم بالحدود يجمع الأدوات وآليات المراقبة بالاعتماد على والتكيف مع تدفق الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي وداخله ووفقاً لبيانات دليل EUROSTAT الإحصائي والمنظمة الدولية للهجرة والدول الأعضاء فإن من المقدر أن 80% من المهاجرين غير الموثقين يعيشون في مناطق شنغن، ويتوقع أن نصفهم قد دخلوا الإتحاد الأوروبي بشكل قانوني لكنهم فقدوا وضعهم القانوني بعد انتهاء صلاحية الفيزا .[1]

ويجب أن لا نقرأ هذه النتائج من جانب واحد، فقد طرح الإتحاد الأوروبي بشكل متكرر قضية الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء كمطلب أساسي لتحسين ألسلامة وتبقى سياسة الهجرة المشتركة والواقعية هدفاً ويستمر الإتحاد الأوروبي بالتعامل مع القضية عبر خط دقيق يفصل الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

وفي عام 1998 أوجدت الدول الأعضاء في اتفاقية شنغن لجنة دائمة تقوم :

1) بالتأكد من أنه تم الالتزام بجميع الشروط لإلغاء التحكم بالحدود من قبل الدول الأعضاء التي ترغب بالانضمام إلى اتفاقية شنغن.

2) بالتأكد من التطبيق الجيد لاتفاقية شنغن من قبل الدول الأعضاء الذين يطبقون الاتفاقية، إلا أنه قد نشأت بعض الأسئلة حول فعالية هذه الآلية وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 قامت المفوضية بتسليم اقتراح جديد يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء لتطبيق الإجراءات لتسهيل حماية منطقة ليس لها أي حدود داخلية [2].

ومن الواضح أن الإتحاد الأوروبي يحتاج لسياسة متكاملة وشاملة ستسمح بإزالة الضغط عن الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، وضمان القوى العاملة الضرورية لأوروبا الهرمة ووفقاً للمفوضية الأوروبية فإنه في عام 2060 وبالحفاظ على المعدلات الحالية من الهجرة سيتناقص عدد العمال في أوروبا بمعدل 110 مليون عامل عن العدد في الوقت الحالي وذلك لتمويل المعدلات الحالية من الإنفاق الاجتماعي وخاصة المعاشات ألتقاعدية ومن المقدر أنه في عام 2020 سيكون هناك نقص بحدود واحد مليون عامل في قطاع الصحة فقط ولذلك تعتبر المفوضية أن إيجاد الفرص للعمل القانوني لشعوب دول العالم الثالث أمرٌ ذو أولوية.

ج_المعاهدة في مواجهة الظروف الجديد مراجعة المقترحات والقرار النهائي للإتحاد الأوروبي

زادت تطورات الربيع العربي سنة 2011 في دول شمال إفريقيا تدفق الهجرة إلى أوروبا مما شكل ضغطاً ليس على دول الدخول فحصب وإنما في الدول التي تحافظ على الروابط التقليدية مع مواطني الدول الأصل كفرنسا وحين قررت إيطاليا

---

[1] – وسائل جديدة لإستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود الأوروبية MEMO/08/85 في 13.2.2008.

[2] – مسودة تقرير عن اقتراحات للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن 2010/0312 (COD) في 13.4.2011.

بإصدار 20000 فيزا مؤقتة تبعها قرار فرنسا بزيادة الضغط لتقوية التحكم بالحدود الداخلية بشكل مؤقت كما قامت الدن مارك لمعرفتها أنها الوجهة الأخيرة للعديد من الذين يدخلون أوروبا بإعلام المفوضية بأنها ستقوم بتقوية التحكم بحدودها مما يتعارض مع معاهدة شنغن وفقاً لرئيس اللجنة.

وتعهد وزراء الداخلية في الإتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الاستثنائي في 12 مايو/أيار 2011 بحماية تسوية شنغن والاستجابة للحاجة للقضاء على الخوف من الغرباء ضد التدفق الجماعي لمواطني دول العالم الثالث [1].

وقدمت المفوضية في جهودها لعلاج حالة الطوارئ رسالة خاصة عن الهجرة[2]، وقد أكدت المفوضية شنغن الالتزام باتفاقية شنغن وقدمت اقتراحاتها لتقوية الحدود الخارجية وحوكمة أكثر توضحاً لشنغن، وقد وافقت على وضع آلية سيتم تطبيقها في حالات الأزمة الحقيقية وستسمح باتخاذ قرارات على المستوى الأوروبي الذي يمكن فيه للدول الأعضاء إعادة التحكم بالحدود ولأي مدة.

وقد ركز المجلس على ثلاث ركائز:

1) تقوية حوكمة شنغن.
2) الشراكة الجيدة مع دول جنوب البحر المتوسط.
3) سياسة اللجوء وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشرعية وضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الإتحاد الأوروبي.

وقد تم تبني هذه المبادرات بالإضافة إلى إجراءات قصيرة المدى من قبل المفوضية (المساعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء لعلاج التدفق وخاصة من تونس ومصر ودعم الناس الذين هربوا من ليبيا بالتعاون مع المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى)، كما قامت بتطبيق برامج إعادة توطين لتخفيف ضغوط الهجرة وخاصة عن إيطاليا ومالطا.

وبمقتضى هذه الاستشارات قدمت المفوّضة سيسيليا مالمستروم ثلاث أوراق هامة حول:

- اقتراح تعديل النظام 2001/539 حول الفيزا.
- حوار مع دول جنوب البحر المتوسط حول الهجرة والانتقال والأمن.

---

[1] – اجتماع المجلس رقم 3085 (12.5.2011).

[2] –COM (2011) النهائي 248 (4.5.2011).

- التقرير السنوي عن الهجرة واللجوء (2010).[1]

ويقدم اقتراح المفوضية لتعديل إجراءات الفيزا إدخال مادة وقائية تسمح في بعض الظروف الاستثنائية بالإدخال المؤقت لمتطلبات الفيزا لمواطني دول العالم الثالث، وسيخفف ذلك العواقب السلبية لوصول عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى الإتحاد الأوروبي ووفقاً للمفوضة فإن التعديلات المقترحة ستزيد من الثقة بالدول الأعضاء فيما يتعلق بالحوكمة في قطاع الفيزا والتحرر المستقبلي من نظام الفيزا، وبالتالي يبدو أن هناك طريقة متساهلة ستسمح في وقت الأزمة برفع مستويات التدفق بدون مراجعة تسوية شنغن بكاملها.

يتصل بالنظام المركز وقد تم تأسيس مكاتب لطلب المعلومات الإضافية عن المدخل الوطني في جميع دول شنغن لتبادل المعلومات الإضافية. مما اثار توترات بين فرنسا وايطاليا هذا ما قد يؤثر على مستقبل فضاء شنغن، [2]الذي يعتبر مؤسس لميكانيزم امني متخصص، يندرج ضمن التعاون بين حكومات الدول الأوروبية خاصة بعد تطور الاطار الجماعي،تم دمج هذا الميكانيزم الذي برهن فعاليته في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك. [3]وفي إتحاد تلاشت فيه الحدود اصبح التنسيق بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة امرا ضروريا ولذلك يبدو من الضروري تحديد الشروط المشتركة لدخول في منطقة شنغن .

لقد أدرجت الهجرة في جدول أعمال سياسات الإتحاد الأوروبي منذ معاهدة روما إلى اعتماد الوثيقة الأوروبية الموحدة التي تحدد مساحة أوروبية مشتركة بلا حدود في 1992.جعلت معاهدة ماستريخت من حرية الحركة والإقامة والعمل احد سمات الأساسية للمواطنة الأوروبية المادة (08) مع التمييز بين الأوروبيين من الجماعات الأوروبية ومن غيرها، وفي عام 1997 أدرجت معاهدة امستردام اكتساب شنغن في معاهدة الإتحاد الأوروبي، ونصت على تقسيم اللجوء والهجرة من الركن الثالث الحكومي الدولي والركن الاول المشترك.

وقد تم تحديد المبادئ الأساسية لسياسة مشتركة للإتحاد الأوروبي بشأن الهجرة أثناء انعقاد المجلس الأوروبي 1999 في تامبيري (فنلندا) بالتحديد

وهناك ثلاثة مبادئ متكررة تثبت عزم المجلس الأوروبي على ضمان عمل ادارة افضل لتدفقات الهجرة لتقيم بذلك سياسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل من دولة الاستقبال ودول المصدر

---

[1] -Commission European . une Europe sans frontiers . l escape schengen . 2014 _ 2019 p 9 .disponible au cite : http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/docs/schengen_brochu

[2] – دون ناشر، الشرق الأوسط، **بعد 30 عاما من اقامة فضاء شنغن الاوروبي بات مهددا**، العدد، (13440)، 2015، تاريخ التصفح :2016/04/04 ، سا : 15:300متوفر على الرابط التالي : Aawsat .com/home/article/452871

[3] – زهور مناد، **مسألة الهجرة في العلاقات الاورومغاربية : رهانات و افاق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص:51 .

ودول العبور وتركز تلك المبادئ أكثر فأكثر على إيجاد تعاون وثيق بين الشركاء .[1]

المطلب الثاني : الآلية الأمنية:

أولا :عسكرة مراقبة الحدود :

اثر تضرر الإتحاد الأوروبي من الهجرة غير الشرعية بدأ التنسيق الأوروبي في المجال الامني منذ عام 1880 واستطاع بذلك ان يبلغ مستويات عالية من القدوم في هذا المجال وانتهاجه للآلية الأمنية بحيث أصبحت التنظيمات الإقليمية تخلق لأعضائها حيزا واليات مشتركة للدفاع عن حدودها، من الإجرام ومن كافة المخاطر التي نشأتها ان تمدد استقرار المنطقة، ولقد استحدث الإتحاد الأوروبي لحماية حدوده الخارجية متخصصة وهي الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود frontex الجهاز الدولي الذي وضع خصيصا من اجل مراقبة الحدود،بل يمكن القول انه وضع لأجل صد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا، ولقد تم إنشائها من قبل الإتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة اذ كانت بداية من هذه الوكالة من خلال اتفاقيات دابلان الاول والثاني بين عامي 2000 و2001 والتي اقرت اقتسام المسؤولية بين الاطراف في ميدان اللجوء ثم في جوان من عام 2002 اقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة خلص إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي من خلاله تأطير السياسة الأوروبية لمدة خمسة سنوات .[2]

1_ إنشاء وكالة الفرونتكس :

تأسست الوكالة الأوروبية frontex عام 2004[3] ومقرها في فير سوفي دورها مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي باشرت مهامها في 2005 وتتمثل مهمتها في تحسين الإدارة المتكاملة للحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وتقوم بذلك عبر التنسيق العملياتي والتعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني وتحليل المخاطر التي تهدد الإتحاد الأوروبي لتمكن كل عضو بعد ذلك من الخبرة المكتسبة خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود.

لكنها في الوقت ذاته تقدم لهم أيضا المساعدة التقنية اللازمة، وكل ما يتعلق بذلك من المعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها، غير أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لمهامها يتمثل في وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لفرق تدخل سريعة.

وإذا كانت فرونتكس frontex هي الشرطي الذي يحمي حدود أوروبا فان دورها بالنسبة لبعض الخبراء لا يعدو أن يكون رمزيا ليس إلا ذلك العمل الميداني تقوم به بالنسبة لدولة مثل اليونان يقتصر فقط على تقديم المعلومات حول المهاجرين والطرق التي يستعملها المهربون بعد أن يتم ترصدهم بالطوافات ومختلف الأجهزة التي تمتلكها الوكالة. وهي

---

[1]- يوروميد للهجرة 2 ، **الهجرة النسائية بين دول المتوسط و الاتحاد الاوروبي**، 2008، 2011 ، ص 111

[2] - صايش عبد المالك، مرجع سابق الذكر، ص 292 .

[3]- Clare rodler . frontex l agence tout risque . plein droit . decembre . 2010 p 3

بذلك لا تقدم سندا فعليا لسلطات الدول التي تعاني من حركية كبيرة في نشاط شبكات التهريب ولا تسمح لها إمكانياتها المحدودة من التدخل، لأن الأشكال لا يمكن في المعلومات، ولكن في كيفية التدخل وتقديم التدخل وتقديم مساعدة على الأرض توقيف مهربي البشر. [1]

أمّا وقف المهاجرين فيزيد في متاعب السلطات اليونانية اي تجد الطريقة التي تتعامل بها معهم وربما قد يكون تركيز هذه الوكالة على السواحل الجنوبية الغربية هو أحد أسباب فشلها شرقا، ذلك انها تخفض نسب تسرّب المهاجرين في 2008 إلى حدود 23 بالمائة ثم ومن جانب اخر لا شك فيه أن الوكالة في حد ذاتها غير أنها قادرة على تقديم السند الذي تنتظره منها بعض الدول التي تحتاج إلى كونها وما الميزانية المخصصة لها إلا دليل قاطع على ذلك فالغلاف المالي المخصص لها على قدر ما يبدو فهو غير كافي إلى حد ما، ولا يوفي تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإتحاد الأوروبي، بما أن الميزانية المخصصة له لم تصل 100 مليون يورو، وهذا يجعلها تعمل فقط على تحقيق الحد الأدنى من أهدافها بالإعتماد على القليل من الأعوان التي تشغلهم. [2]

وعلاوة على ما تمت الاشارة إليه فان الوكالة كثيرا ما تجد نفسها في موقف المتهم من بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان والذين يرون فيها أداة لقمع طالبي اللجوء، وتعدي صارخ على أحد الحقوق المعترف بها دوليا والمتمثل في الحق في الهجرة هذا بالإضافة إلى الممارسات غير الإنسانية التي تقوم بها أعوانها ضد المهاجرين، وعدم إحترام المعلومات ذات الطابع الخصوصي بالنسبة لهم.

إن الإنتقاد المقدم للوكالة هو منطقي وذلك، لأن تركز جهودها الموجهة لمكافحة الهجرة وليس ضرب مهربي المهاجرين، فلو أنّ الدعم الذي يحفزون ويساعدون وعمليات التهريب لما كانت الهجرة بنفس هذه الحدة، ولما تزايدت عليها الانتقادات مادام يعكف على محاربة الجريمة . [3]

2_الكلية الأوروبية للشرطة ووحدة التعاون في المجال القضائي :

الكلية الأوروبية للشرطة Europol هو جهاز تابع للإتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر عام 2005، بموجب قرار JA /68/2005 يقع مقرها في برامشيل Bramchil في المملكة المتحدة تجمع هذه الوكالة كبار مسئولي أجهزة الشرطة في أوروبا وتهدف إلى تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، وبالتالي فهي تسعى إلى تنميّة قدرات أجهزة قمع الجريمة، لكي تتمكن من مسايرة مختلف التّهديدات والأخطار خاصّة وانّ هذه الأخيرة تتطوّر بإستمرار مع الاشارة إلى انها تركز على التهديدات، التي تعني أكثر اعضاء الإتحاد الأوروبي وبعبارة أخرى فإنها تعني أكثر بالأخطار العابرة

---

[1] – صايش عبد المالك مرجع سابق الذكر، ص 292 .

[2] –http://frontex.europa.eu/assets/Publications/General/Frontex_at_a_Glance.pdf

[3] – صايش عبد المالك ، مرجع سابق الذكر، ص 292

للحدود التي تعتبر تهريب المهاجرين أحدها ولكي تؤدي هذا الدور فان هذه الكلية تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة الأوروبية باختلاف جنسياتها وحتى وان كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين، إلا انها تقدم اسهامات من خلال شبكة تعليمية الكترونية تقدم من خلالها ما امكن من المعلومات لأجهزة المراقبة الحدود لاكتمال التنسيق في مجال الجريمة المنظمة. كان من الواجب البحث عن آلية تدعم التعاون القضائي، [1] Eurojust التابع للإتحاد الأوروبي بموجب القرار الصادر في 28/ 02 / 2002 والتي من خلالها تحسين مستويات التعاون القضائي لضمان فعالية اكبر في مجال مكافحة الأنواع الخطيرة من الإجرام المنظم ولتسهيل التنسيق في عمليات التحري والمتابعة فهي جاءت لتدعم منظمة الشرطة الأوروبية،[2] بدليل أن الجرائم التي تختص بها هذه الأخيرة هي التي يشملها إختصاص هذه الوحدة القضائية.

وهذا ما تنص عليه (المادة 4) من قرار الإنشاء مما يعني ان لها إختصاص في مجال تهريب الأشخاص على غرار الأوروبول EUROPOL فان تعيين الأوروبول EUROPOL بموجب إتفاق دولي جعل هذا الأخير مسارا صعبا يحتاج لوقت طويل لتعديل الأسس القانونية الكفيلة بتغطية مهام جديدة. وعلاوة على ذلك فإن الوضعية القانونية للأوروبول[3] Europol كهيئة أوروبية تتمتع بأسس قانونية بموجب القانون الدولي العام كان غير واضح الأمر الذي تداركه عام 2009 عندما تبنى المجلس قرار تحويل المنظمة الي هيئة أوروبية. تعني هذه الوكالات بالتعاون في مجال التسيير العملياتي واسع النطاق بخصوص تكنولوجيا المعلومات مثل نظام شنغن للمعلومات sis system Schengen information

---

[1] - EUROJUST وكالة تابعة للاتحاد الاوروبي تتعامل مع مسائل التعاون القضائي تم التوقيع عليها في 28 فيفري 2002، كما تم تأسيسها و الدخول بها حيز التنفيذ في نفس السنة، مقرها حاليا بلاهاي هولندا، تتألف الوكالة من وكلاء النيابة الوطنيين و ضباط الشرطة من ذوي الكفاءات المتساوية من كل دولة عضو في الاتحاد، تتحدد مهمة الوكالة في تحسين فعاليات و نشاطات السلطات الوطنية عند تعاملها مع التحقيقات و احالة القضايا الاجرامية عبر الحدودية و الجرائم المنظمة، حيث ان تلك التحقيقات لا تمس اعضاء في الحكومات او في الاحزاب السياسية

[2] -http://www.eurojust.europa.eu/doclibrary/corporate/Pages/annual-reports.aspx

[3] - EUROPOL : européen police office (المكتب الأوروبي للشرطة) وكالة الاتحاد الاوروبي للاستخبارات الجنائية، اصبحت تعمل رسميا في جويلية 1999 مقرها حاليا في لاهاي بهولندا، جاءت سلطتها القانونية في معاهدة تأسيس الاتحاد الاوروبي، العنوان رقم 6 قرار المجلس 371/ 2009 /JHA ، تم التوقيع عليها عام 1998، وتم تأسيسها في 1 جويلية 1990، تهدف الوكالة الى تحسين التعاون بين السلطات المؤهلة للدول الأعضاء في طريق اشراك و مساهمة الاستخبارات المؤهلة و مكافحة الجرائم الدولية المنظمة و الخطيرة من نوعها مهمتها هي المساهمة في جهود تطبيق قانون الاتحاد الاوروبي التي تستهدف الجريمة المنظمة

وكذا نظام المعلومات التأشيرات vis visa information ونظام اليوروداك euro dac وهي مجموعة من قواعد بيانات تغطي المعلومات، والبيانات المتعلقة بالهجرة واللجوء والتأشيرة فضلا عن التعاون في مجالي الشرطة والقضاء[1] من خلال :

_ تبادل المعومات في استعمال التكنولوجيا واستعمال التجهيزات الاخرى ذات التقنية العالية لتشجيع عمليات التحقيق الجنائية .

_ إستكشاف الإمكانيات للمشاركة في المبادرات الأوروبية في مجالات منع إستفحال الجريمة المنظمة لتشجيع عمليات التحقيق الجنائية.

_تطوير الإمكانيات، وشروط التعاون وتبادل المعلومات مع شبكة القضاء الأوروبية في القضايا الإجرامية.

ثانيا : رقمنه مراقبة الحدود :

للتكيف مع عصر المعلومات قامت الحكومات في مختلف دول أنحاء العالم، سواء كانت دول متقدمة او نامية بجهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، فأصبحت إدارة امن الحدود اليوم عالية التكنولوجيا ولا سيما في عالم الشمال.

فقد قامت الدول الأوروبية بوضع السياج الافتراضي في خلال العقدين الماضيين متمثل في مبادرات رقمنه نظام مراقبة الحدود بهدف مراقبة حركة التنقل عبر الحدود ومنع التهديدات الأمنية [2]الخارجية وقد تم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل الإتحاد الأوروبي في مجال مراقبة الحدود عللى مستويين اثنين على الاقل ففي المستوى الاول : إستعملت هذه التقنيات لتعزيز الأمن وتحصينه على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي ويعد نظام شنغن للمعلومات Schengen information والنظام المتكامل للمراقبة الخارجية sive التي تتكون من الحروف الاولى لاسم النظام باللغة الاسبانية مثالين واضحين لهذه الاستراتيجية .

أما المستوى الثاني: فقد تضمن نشر انواع اخرى من تكنولوجيا المعلومات والاتصال بإخراج externalisation مراقبة الحدود خارج محيط الإتحاد الأوروبي وفي إطار الإستراتيجية الثانية إعتمد المجلس الأوروبي في عام 2004 نظام التأشيرة visa information system وهو نظام يهدف إلى تسجيل المعلومات vis البيومترية لطالب التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء بما يمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث بيانات التأشيرة والتشاور الكترونيا حول هذه البيانات .[3]

---

[1] – امال حجيج، **نحوة قوة اورو_متوسطية للشرطة و تسيير الحدود ، دفاتر السياسة و القانون**، (العدد 12)جانفي ، 2015، ص257 258.

[2] – سعيد صديقي، مرجع سابق الذكر، ص 102.

[3] – أمال حجيج، مرجع سابق الذكر، ص .258 .

إن دول الإتحاد الأوروبي أصبحت تستخدم المراقبة الرقمية للهجرة غير الشرعية كجزء أساسي من جدول أعمال كل الحكومات المتعاقبة ويعد النظام المتكامل للمراقبة الخارجية sive اليوم أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا التي تهدف إلى مسح المناطق البحرية في إسبانيا المستهدفة من قبل المهاجرين غير النظاميين تم تطبيق هذا النظام عام 1999 حول مضيق جبل طارق حيث كان أغلب المهاجرين غير الشرعيين في ذلك الوقت يصلون إلى التراب الاسباني،وفي وقت لاحق وسعت الحكومة الإسبانية تطبيق هذا النظام إلى الشرق والغرب ليغطي على التوالي قادس بأكمله في عام 2004 وساحل الأندلس بأكمله في عام 2005 وأخيرا جزر الكناري. وتم تطبيق النظام المتكامل للمراقبة الخارجية تدريجيا من خلال إستخدام التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود وإدارتها بما في ذلك أنظمة الكشف لدقات القلب عن بعد وكاميرات حرارية، وأجهزة الكشف الليلي، وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء، وطائرات هيليكوبتر وزوارق الحرس .[1]

تطلب هذا السياج الإفتراضي ميزانية كبيرة مولت من طرف الإتحاد الأوروبي جزئيا ب 150 مليون يورو خلال الفترة الممتدة 1999،2004 ما يعني إنفاق نحو 180 يورو مقابل كل مهاجر تم إعتراضه خلال تلك السنوات الخمس، وقد تم تبرير هذه التكلفة العالية بضرورة التكيف مع المعايير التي طلبها الإتحاد الأوروبي، وبرغم هذه الكلفة المالية واللوجستية المرتفعة فإن نظام السياج الإفتراضي لم يحقق نتائج مهمة في منع المهاجرين غير الشرعيين الذين يخاطرون بحياتهم بالبحار عبر البحر الأبيض المتوسط على قوارب متهالكة منطلقين حتى من الشواطئ النائية لدول الجنوب خاصة دول غرب افريقيا لقربها الجغرافي من أوروبا .

وفي هذا الشأن يقول يورغن كالينج jargen carling أن تطوير النظام المتكامل للمراقبة الخارجية لو يؤد فقط إلى بحث المهربين عن مسارات جديدة، ولكن أدى إلى تغييرات فنية وتنظيمية من جانب المهربين ايضا .

وقد أوضح كالينج هذا الإستنتاج استنادا إلى بعض الدراسات السابقة في اربع نقاط الاتية :

ـ طور المهربون قوارب جديدة صنعت خصيصا لغرض التهريب بدلا من قوارب الصيد

ـ من أجل زيادة الربح عن طريق مضاعفة عدد الركاب في كل رحلة يستخدم المهربون الان قوارب خشبية كبيرة pesteras وقوارب مطاطية كبيرة zodiacs

ـ أصبح المهربون ينظمون رحلات تهريب جماعية تضم مجموعة من القوارب تتفرق عند وصلوها إلى الشواطئ المقصودة ما يجعل من الصعب على حرس الحدود اعتراض كل القوارب التي يكتشفها النظام المتكامل للمراقبة الخارجية.

[1]- سعيد الصديقي مرجع سابق الذكر ص 104 .

_يجعل هذا البرنامج المتكامل حياة المهاجرين وخاصة الذين يفتقرون إلى مهارات السباحة في خطر حيث يظل بمنأى عن خطر الاعتقال من قبل السلطات الأوروبية بالإضافة إلى ذلك، وكرد فعل على انظمة المراقبة الافتراضية المتطورة الطبقة في غرب البحر الابيض البحر المتوسط

يحاول المهاجرون الوصول إلى الأراضي الأوروبية من شرق السواحل المغاربية (من الجزائر وتونس وليبيا) وخاصة في اتجاه الجزر الايطالية .[1]

المبحث الثاني : إدارة الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية على الصعيد الخارجي

سعى الإتحاد الأوروبي إلى خلق أفضل الشروط الممكنة لإحداث الأفكار السياسية خارج حدوده الإقليمية حيث تدفع دوله إلى التأثير الخارجي، والمتوسط كإقليم من تاريخ أوروبا وهويتها الجماعية المبنية اجتماعيا، فمن جهته ينظر إلى المتوسط كفضاء مشترك مع البلدان الجنوبية والشرقية المجاورة له، حيث انه يؤكد على المرجعيات الثقافية المشتركة (مثل التاريخ المشترك أو المصير المشترك) ومن جهة أخرى ينظر إليه كخط فاصل بين أوروبا والجنوب أو بين أوروبا والشرق الأوسط. فمن خلال الدوائر التي تنشط فيها السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي يعتبر المتوسط من الإقليم التي تعنى بها العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي في إطار النشاط الخارجي وبالتحديد في حوض المتوسط تعد اليوم مناولة قضية الهجرة وإدارتها إلى البلدان الثالثة مسلما بها أن الحجة التي مفادها ان الإتحاد الأوروبي يصدر او يعمل على تصدير نموذجا ذاتي المنشأ خارج حدوده الإقليمية هي ظاهرة محكمة ودقيقة، وتتواجد فكرة إضفاء البعد الخارجي على السياسات والآليات الداخلية للإتحاد الأوروبي عن الطرق الترويج للاستقرار نحو جيرانه .[2]

المطلب الأول : مقاربة النهج العالمي

1-تعريف النهج العالمي :

يشير هذا النهج إلى التعاون بين الدول الأعضاء وبلدان العالم الثالث والمنظمات الإقليمية والدولية حول قضايا متعددة نذكر منها الإرهاب والفساد والهجرة والجريمة المنظمة والمخدرات، حيث يشمل النهج العالمي على مجموعة من السياسات التنظيمية التي تحاول الدول الأوروبية من خلالها نقل الموقع الذي تتم فيه السيطرة على حركة الهجرة إلى خارج حدودها الإقليمية تتعلق هذه السياسات بدرجة كبيرة بالتطور التدريجي لحرية الحركة داخل الإتحاد الأوروبي [3]وتعزيز حدود خارجية

---

[1]-امال حجيج، مرجع سابق الذكر، ص 259.

[2] -Isabel Schafer and Jean Robert Henry (eds) , **Méditerranéen policies from above and Bellow** , Berlin nomos , 2009 p 190

[3]-الشبكة الأوروبية _ المتوسطية لحقوق الإنسان **الشراكة من اجل التنقل : السياسة المقنعة لتصدير الحدود**، باريس، تونس ، كوبنهاغن، ديسمبر، 2013، ص ، 2.

واحدة لأوروبا تحتضنها اتفاقية شنغن. وتشمل هذه السياسات بعثات لتطوير الحوار حول الهجرة مع سلطات الدول الثالثة، والهجرة الدائرية التي تعرف بأنها حركة بين بلدين او أكثر مما قد يكون مفيدا لكافة الأطراف واتفاقيات إعادة لضمان عودة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصورة غير شرعية في الدول الأعضاء إلى مواطنهم الأصلية.[1] ومن المظاهر البارزة للتوجه الخارجي لسياسة الهجرة توسيع التعاون بين أجهزة الشرطة على جانبي البحر المتوسط. كالتعاون في العمليات بين شرطة الحدود، وضباط الارتباط، ومنتسبي المخابرات والحكام وكذلك تبادل البيانات من خلال نظام معلومات شنغن (SIS)، بالإضافة إلى التعاون التقني للكشف عن تزوير الوثائق وأخذ بصمات طالبي اللجوء. وكذا الاستطلاع الحدودي وعمليات الدوريات البحرية المشتركة. مثل تلك التي تقودها وكالة الحدود الخارجية الأوروبية (فرونتكس frontex).[2]

وترجع خلفية التأطير المؤسسي لسياسة النهج العالمي إلى قمة تامبيري لسنة 1999، والتي تسعى إلى إدارة تدفقات الهجرة وذلك من خلال تطوير سياسات مشتركة مع بلدان المنشأ وخلق نظام أوروبي مشترك للهجرة واللجوء.[3] بالإضافة إلى وضع تدابير من اجل ضمان معاملة عادلة لمهاجرين البلدان الثالثة. ويبين التقرير الكامل أهمية منع ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة الذي ساهم في زيادة التركيز على الجوانب الخارجية للهجرة بحيث الهدف الرئيسي لكل هذه النهج هو ربط سياسات التعاون الهجرة الداخلية مع بلدان المنشأ والعبور. بما في ذلك السياسة الاقتصادية والتنمية ومسائل حقوق الإنسان. بحيث تعد المبادئ التوجيهية التي وضعتها القمة أول إدراج رسمي لموضوع الهجرة في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي.[4]

لم يأت المشروع الأوروبي لاعتماد سياسة النهج العالمي للهجرة غير الشرعية من العدم بل كانت هناك مجموعة من الأسباب والأهداف تسعى إلى تحقيقها من خلاله، بحيث كان الإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة يحاول تطوير سياسة الهجرة في الإتحاد الأوروبي وخارجه وثمة مجموعة من الأسباب التي جعلته ينتهج مثل هذه السياسة نذكر منها :

-تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين.

---

[1] -بوابة يورو ميد، بيان من المفوضية الأوروبية حول الهجرة، تاريخ التصفح، 25 /04 / 2016، سا، 14:24 متوفر على الرابط التالي : http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?lang_id=4

[2] -هوجو برادي، **أزمة شنغن في إطار الربيع العربي**، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed 2012، ص 276 277

[3] - القمة التاسعة الاورومتوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و للمؤسسات المماثلة، **الهجرة و التعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية اعادة توازن اشبيلية مع تامبيري**، فالنسيا، (اسبانيا)، 18 _ 19 نوفمبر، 2004، ص 10

[4] -Kathrina Eisele, **The External Dimension of the EU's Migration Policy-Towards a Common EU and Rights-Based Approach to Migration** - ?, Maasricht university, Maastricht Graduate School of Governance, 2013, p2-3.

-الدخول إلى أوروبا يدعو إلى اتخاذ إجراءات سياسية منسقة على مستوى الإتحاد الأوروبي.

-وفاة العديد من المهاجرين الأفارقة قبالة سواحل لامبيدوسا كونها واحدة من العديد من الأمثلة على السياسات الفاشلة.

-مواجهة الدول الأعضاء في وقت واحد مشكل شيخوخة السكان، اذ يترجم هذا التوجه استجابات للسياسة العامة لتامين مطالب العمالة في العقود القادمة.[1]

وقد تم إعتماد سياسة النهج العالمي للهجرة الأوروبية من أجل أحداث توازن بين تسهيل الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير النظامية بالإضافة إلى تحسين العلاقات المتبادلة بين الهجرة والتنمية.[2] تسهيل الهجرة الشرعية وذلك من خلال تعزيز خيار الهجرة الدائرية، أما فيما يخص الهجرة غير النظامية ومكافحتها من خلال اعتماد الإتحاد الأوروبي على وسائل عديدة من ضمنها سياسة العودة والتعاون مع بلدان المنشأ التي تندرج من بين أولويات العمل الخارجي مع البلدان الثالثة وتهدف بالأساس إلى الأبعاد الفعلي للأشخاص المقيمين بصورة غير قانونية للمهاجرين. وإعادتهم إلى بلدانهم بحيث أن برامج العودة وفق النهج العالمي لسياسة الهجرة الأوروبية تخص كل من أوروبا وبلدان العبور الذي يتضمن العودة الاختيارية للمهاجرين وإعادة اندماجهم في أوطانهم الأصلية في إطار البرنامج الشامل للعودة الاختيارية.

أما فيما يخص موضوع الهجرة والتنمية فهو يحوي أهدافا محدودة للتنمية تعتمد أساسا على الإرشاد والتوجيه من خلال رسالة المفوضية الأوروبية حول الهجرة والتنمية بحيث دعت هذه الأخيرة إلى العمل على اتخاذ تدابير عملية لتسهيل التحويلات المالية، من أجل تعزيز دور المغتربين في الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي، وكذا تشجيع الهجرة الدائرية محاولة التخفيف من الآثار السلبية لهجرة ذوي الكفاءات.

وتعتبر هذه الاهداف الدعائم الثلاث التي تبناها النهج العالمي للهجرة الذي تم اعتماده كمقاربة للهجرة او ما يعرف بمقاربة النهج العالمي للهجرة في ديسمبر 2005. التي تستند على المحاف للإقليمية التي تقوم أساسا على التعاون بشأن موضوع الهجرة ونذكر منها : عملية برشلونة،حوار للهجرةEU-ACP وعملية بودابست، وعملية الرباط...واشتملت الأنشطة في البداية على دول إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وذلك بإعتبارها مناطق المنشأ الرئيسية للمهاجرين في أوروبا وبعدها لتتوسع إلى مناطق أخرى مثل أوروبا الشرقية .ويهدف النهج العالمي للهجرة من خلال ربط سياسات إدارة الهجرة بالتنمية إلى معالجة عوامل الدفع وتخفيف الضغط على المناطق التي تشهد هجرة كثيفة والعمل على

---

[1] -Kathrina Eisele, Op.cit,p01.

[2] -EU immigration PORTAL, The EU in the word , 17-04-2016/13 :40h, Available at : http://www.enpi-info.eu/thememed.php?subject=2

النهوض وتشجيع الهجرة الدائرية وذلك وفقا لإستراتيجية المنفعة المتبادلة مع دول المنشأ. كذلك اقتراح تطوير مفهوم حزم التنقل كشكل جديد من أشكال الهجرة الدائرية للمهاجرين الذين يمتازون بمهارات عالية.

وفي عام 2011 قدمت اللجنة الإستراتيجية المنقحة عنصر إضافي وهو مبدأ التنقل بحيث بينت ان التنقل هو مفهوم اوسع من الهجرة كما أوضحت عزمها على إدارة التداول للأجانب الذين يرغبون بزيارة أوروبا وذلك لفترات محدودة وقصيرة. [1]

-الخريطة التفاعلية للهجرة :

أنشئت الخريطة التفاعلية للهجرة في عام 2006 لتكون اداة داعمة تسهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالهجرة وتبادلها، في البداية صيغت لتكون بتصرف الدول الشريكة في الحوار حول هجرة العبور المتوسطية،حيث وفرت منصة الكترونية لتبادل المعلومات حول وضع الهجرة في الدول المحيطة بالبحر المتوسط، وتساهم في تطوير مبادرات التعاون وتطبيقها.

إن نمو الخريطة التفاعلية على امتداد السنوات وكذا تزايد عدد مستخدميها هو دليل على نجاحها بحيث امتدت إلى يومنا هذا لتقوم مناطق متعلقة بعملية براغ، عملية بودابست وصولا إلى عملية الرباط.[2]

يمكن أن ينطبق مفهوم الخريطة التفاعلية على اي منطقة جغرافية اذ يشكل جزءا متكاملا من منتدى مشترك بين المناطق حول قضية الهجرة، اذ انه في الوقت الحالي يضع المسئولون موضع التنفيذ خريطتين تفاعليتين هما الخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسطي طرق الهجرة الجنوبية، والخريطة التفاعلية الخاصة بمشروع بناء شراكات الهجرة المطبقة ضمن إطار عملية براغ، وهي تركز على طرق الهجرة الشرقية.

ويشمل الهدف العام من الخريطة التفاعلية العمل على المساهمة في تحسين قدرة السلطات الحكومية على إدارة تدفقات الهجرة المختلطة، وذلك من خلال تعزيز الروابط الايجابية بين الهجرة والتنمية وفق أهداف الخريطة التفاعلية للهجرة عبر المتوسط وكذا توسيع نطاق تبادل المعلومات الإستراتيجية فيما يخص توجهات الهجرة وتطوراتها بين الدول المشاركة سواء من الناحية الجغرافية أو المواضيع المتعلقة بالهجرة والتنمية والعمل على تحسين قدرة المجموعات المستفيدة من عمليات تبادل المعلومات. أما عن الأنشطة الرئيسية للخريطة التفاعلية، فهي تتمثل أساسا في جمع المعلومات وذلك من خلال

---

[1] -Marie Martin, **The Global Approach to Migration and Mobility :the state of play** , Statewatchjournal.volume 22no2/ 3, Octobre 2012 ,pp1-2.

[2] -المؤتمر النهائي للخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط، برنامج الخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط : **نحو سياسات هادفة أكثر**، بروكسل، بلجيكا، 2015، ص 1 تاريخ التصفح، 27 /4/ 2016 ، سا، 15:33 متوفر على الرابط التالي :

http://www.imap-migration.org/fileadmin/Editor/

الاستبيانات والجمع الميداني للمعلومات من الشركاء القائمين بالتنفيذ، وتنظيم اجتماعات بين الحكومات على مستوى الخبراء ذات طابع غير رسمي ناهيك عن ورش العمل التي تجمع مسئولين من جميع الدول المشاركة وكذا تقوم بتنظيم تدريبات على المستوى الوطني والإقليمي حول آليات تبادل المعلومات والمنافع لكلا الطرفين. [1]

أما فيما يتعلق بالخريطة التفاعلية للحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط فقد اقترحت في 2006 ودخلت حيز التطبيق من 2011 إلى غاية 2014، وهي جاءت كأداة لدعم الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط[2] وتسعى إلى تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات بين الحكومات وتعزيز التعاون بين الدول المشاركة التي تتمثل في : الجزائر، مصر، أثيوبيا والدول ال 28 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، غانا، كينيا، لبنان، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، النرويج، سوريا، تونس وتركيا. أما عن الشركاء القائمين على التنفيذ فهم طبقة الهجرة المختلطة : يوروبول، فرونتكس أنتربول والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وطبقة الهجرة والتنمية :الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM). والممول الرئيسي لها هي المفوضية الأوروبية اما عن الشركاء الممولون فهم فرنسا ،إيطاليا،مالطا،هولندا،النرويج،بولندا،سويسرا،المملكة المتحدة.[3]

– برنامج ستوكهولم :

برنامج ستوكهولم المصادق عليه في أواخر عام 2009،يحدد أجندة الإتحاد الأوروبي في مجال العدالة والشؤون الداخلية، ضمن هذا المجال نجد قضايا مثل اللجوء والهجرة والتعاون القضائي ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، غير أن التحدي الأكبر يتمثل في العثور على نقطة التوازن بين حقوق المواطنين وحريتهم في التنقل عبر أرجاء الإتحاد الأوروبي، مع ما يتطلب ذلك من إستتباب للامني في القارة، وبين المسائل المتعلقة بهذا المجال هناك سياسات الهجرة التي تستحوذ على جانب مهم ومثير للجدل أيضا في هذا البرنامج، حيث يكمن التحدي الأكبر في التوفيق بين حالات المهاجرين غير القانونيين وطالبي اللجوء، تأسست ركيزة العدل والشؤون الداخلية بموجب معاهدة ماستريخت (1993)،حيث يتم وضع منظومة الأسس لدى العلاقات الخارجية والقضايا المتعلقة بالأمن، ثم مناقشتها في إطار الأساس الثاني اي على

---

[1] – المؤتمر النهائي للخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط ، ص 2.

[2] –النشرة الاخبارية للخريطة التفاعلية حول هجرة العبور عبر المتوسط، يوليو 2014، ص 1 _2 تاريخ التصفح، 26 / 03 / 2016، سا 17:45، متوفر على الرابط التالي :

http://www.imap-migration.org

[3] –http://www.imap-immigration.org/?href=index.php?id=2&L=3 .

صعيد الحكومات بعد الحصول على إجماع الدول الأعضاء وانطلقت التغييرات داخل منظومة الأسس في معاهدة أمستردام (1999) حيث قررت الدول الأعضاء نقل بعض القضايا .[1]

بما في ذلك سياسات الهجرة واللجوء إلى المستوى الدولي وإلغاء إجبارية الإجماع، وأخيرا وضعت معاهدة لشبونة (2009) حد لمنظومة الأسس وأدخلت إطار دولي دونما الحاجة الى إجماع مسبق لأخذ القرارات حيث يكفي الحصول على أغلبية محترمة، بهذا انتقلت عدة قضايا كانت حكرا على سيادة الدول القومية إلى المستوى الأوروبي، وحتى الدول الأعضاء التي كانت تتحفظ على نقل اختصاصات كثيرة حول الشؤون الداخلية الى الإتحاد الأوروبي تقلبت في الأخير فكرة ان تشابك حدود التعاون يرتكز عموما برنامج ستوكهولم، المشابه أصلا لبرنامج تامبيري،(1999_2004) وبرنامج لا هاي (2004_ 2009)، السابقين على فكرة المقاربة الشاملة للهجرة ويدافع عن إدارة الهجرة يمكن إن تعود بالنفع سواء على البلدان المصدرة أو تلك المستقبلة وفي هذا الإطار يسعى الإتحاد الأوروبي إلى التعاون مع البلدان المصدرة وبلدان العبور، وتشجيع الهجرة القانونية والمؤقتة،دون إغفال احتواء الهجرة غير الشرعية.

في سياق هذه المقاربة تحولت مسألة اللجوء إلى واحدة من القضايا الأكثر إثارة للجدل، ما دفع بالدول الى طرح ضرورة إيجاد توازن بين التزامات القانون الدولي والحساسية السياسية لكل دولة،وتتمثل احد النقاط المركزية في الطلبات المقدمة من قبل دول جنوب أوروبا التي تتوفر على عدد كبير من طالبي اللجوء، وكذا إمكانية توزيعها على دول شمال أوروبا، كما انه لا محالة من إن حل التوترات القائمة بين الحرية والأمن والعدالة، وكذا بين الهاجرين وطالبي اللجوء سيساهم في تحديد الأجندة السياسية للسنوات المقبلة .[2]

المطلب الثاني : الهجرة من منظور الشراكة الأورو–متوسطية :

إنّ الهجرة مشكلة من جهة، وفرصة من جهة أخرى، وهي تشكل ظاهرة مجتمعية في البلدان المتوسطية ورهانا رئيسيا في العلاقات بين ضفتيه. ففي إطار دولي يتسم بالشك وتشنج الهويات لابد لأوروبا من التوجه نحو جيرانها في حوض المتوسط، لأنّ تسارع الأحداث يظهر دوما أنّ مصير أوروبا لا ينفصل عن مصير جيرانها في الجنوب فضلا عن أنّ التعاون الأورو – متوسطي يمثل مشروعا يحمل في ثناياه رؤية بعيدة المدى تزيد متانة التضامن.[3]

---

[1] – شابير اراغال، **ادارة الحدود و الهجرة في البحر الأبيض المتوسط**، الكتاب السنوي المتوسطي IEMed 2010، ص 293.

[2] – نعس المرجع، ص ، 294.

[3] –عبد الله تركماني، **إشكاليات الهجرة في إطار العلاقات الأورو_ متوسطية**، ورقة بحثية قدمت في ندوة العلاقات الأورو _مغاربية بين الشراكة و الجوار، بدعوى من الجمعية التونسية للعلاقات الدولية، 22، 23 ماي 2006.

تعد الشراكة الأورو–متوسطية احدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما انها تمثل احدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تضم طرفين الإتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى. مما يدل على وجود مشروع شراكة قائم بين الإتحاد الأوروبي من شمال المتوسط ودول الضفة الجنوبية للمتوسط. [1]

ففي الفترة الممتدة ما بين عامي 1993و1995 تم اتخاذ عدة مبادرات من اجل دفع التعاون بين الدول ألمتوسطية وجاء على رأس المبادرات مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي ومنتدى دول المتوسط (CSCM) ومنتدى دول المتوسط ال [5+5] و[5+12] الذي يتألف من دول الإتحاد الأوروبي 12 قبل انضمام النمسا والسويد وفنلندا عام 1994 ودول الإتحاد المغاربي، وتجديد الحوار الأورو_عربي بيد أن أفضل هذه المبادرات على الإطلاق وأكثرها تقدما هو مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برشلونة والذي شكل استجابة أوروبية للضرورة معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية.[2]

أولا : مسار برشلونة :

لقد وضع مؤتمر برشلونة أسس لعلاقات إقليمية جديدة تمثل نقطة تحول في العلاقات الأورومتوسطية، في هذا الإعلان أسس الشركاء الأهداف الرئيسية الثلاث مرتبطة بعضها ببعض من خلال تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط (السلة السياسية). بالإضافة إلى بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010 (السلة الاقتصادية)، وأخيرا التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية والتقارب بين مجتمعات البحر المتوسط (السلة الاجتماعية).[3]

كما تضم الشراكة الأورو–متوسطية بعدين متكاملين هما البعد الثنائي والبعد الإقليمي، فالبعد الثنائي يتضمن عددا من الأنشطة مع كل بلد في إطار اتفاقيات الشراكة بأن يتفاوض مع الشركاء المتوسطين بشكل فردي، أما البعد الإقليمي فيمثل الجوانب الأساسية للشراكة إذ يغطي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ركز هذا المشروع على رصد وتحليل وكذا التنبؤ بحركات الهجرة بالبحث عن أسبابها وأثارها في أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى برنامج نهج شامل يغطي جميع الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] – جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي,مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (318.19) ، ديسمبر 2014.ص 215.

[2] –ختو فايزة، مرجع سابق الذكر، ص 90.

[3] –عبد المالك,صايش، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، ص :69 _ 70 .

لقد مثلت الهجرة غير النظامية غالبية التدفق الجديد إلى أوروبا وقد صنفت في إعلان برشلونة على إنها من ضمن المخاطر العابرة للقومية، بحيث قرر الشركاء إقامة تعاون خاص من اجل الحد من هذه الظاهرة وذلك بإعادة إدماج الرعايا الذين هم في وضعية غير شرعية. فحماية حقوق المهاجرين المقيمين يتم التذكير بها كلما تعلق الأمر بالهجرة السرية ويتم اقتراح إجراءات دقيقة وتدون في اتفاقيات الشراكة.

وقد أصبحت الترتيبات لمكافحة الهجرة غير الشرعية أكثر تعقيدا في السنوات الأخيرة، فقد اثار الوزراء في المؤتمر الأورو-متوسطي المنعقد في مرسيليا عام 2000 لأول مرة موضوع "برنامج اقليمي في مجال العدالة والشؤون الداخلية"، وقرر تنظيم عملية رائدة للرقابة المشتركة في البحار عام 2001 وهذا بغرض تشجيع بناء منظومة رقابة قوية على حدود أوروبا وإقامة فضاء جديد للأمن الأوروبي. ويبدو هذا جليا من خلال قراءة خطة العمل لقمة فالنسيا 2002 وتوصيات قمة كريث مايو 2003، خاصة توصيات قمة نابولي ديسمبر 2003، والتي تجسدت في وكالة فرونتكس والفائدة الكبيرة التي حققتها الدول الأوروبية من خلال هذا الاعلان هو تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الاطراف المعنية. [1]

ثانيا: حوار 5+5 :

كانت أول انطلاقة لحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد ان مهد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22 مارس 1990 بروما وشاركت فيه فرنسا،ايطاليا،المغرب،الجزائر،تونس وليبيا وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية.

وفي شهر أكتوبر من عام 1991 انعقدت اللجنة الوزارية الثانية لهذا الحوار بالجزائر، حيث تم من خلالها أحداث ثمان فرق عمل وزارية تهدف إلى ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمة خلال سنة 1992 إلا ان هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الاممية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي 1992. [2]

---

[1]- بشارة خضر, **اوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس2010**, ط 1, بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية,2010,ص 99

[2]- توفيق المديني ,**قمة 5+5 في مالطا و مأزق الشراكة المتوسطية**، **مجلة الوحدة الاسلامية** ,العدد (131) ، نوفمبر 2012,، تاريخ التصفح : 12 /04/ 2016 ، علي سا، 12:30 متوفر على الرابط التالي :

http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm

ولقد تجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991 -2001) ليبعث من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة من برتغاليا.

هذا ويمكن تلخيص العناصر التي دفعت بتنشيط الحوار (إلى حد تبني دبلوماسية القمة –مع تونس – وهي المبادرة الأولى من نوعها بين ضفتي المتوسط) في محدودية نتائج عملية برشلونة وكذا توسع الإتحاد الأوروبي الذي نتجت عنه العديد من التخوفات والرهانات وأخيرا التنافس الأوروبي الأمريكي.

فيما يتعلق بمحدودية برشلونة فدول غربي المتوسط علقت أمالا عريضة على المسار الأورو–متوسطي الذي انطلق عام 1995 المسمى "مسار برشلونة " إلا ان هذا المسار واجه ولا يزال صعوبات وعراقيل منها ما هو ظرفي ومنها ما هو هيكلي مما جعله لا يرتقي إلى تحقيق الآمال المعلقة عليه. وقد تجلى ذلك من خلال تباين درجة الإنخراط الفعلي في هذا المسار بالنسبة لدول جنوب المتوسط، وذلك كان واضح من خلال نسبة الدول التي أمضت اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، تواصل ضعف درجة الاندماج الأفقي على الضفة الجنوبية وكذا محدودية نجاعة برنامج ميدا (Meda) باعتبار طبيعة إجراءات تنفيذه المتسمة بالتشعب والبطء وهذا راجع إلى ضعف الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج الجهوية المدرجة ضمن مسار برشلونة وكذا عجز المساعدات المالية على تحقيق النقلة النوعية المنتظرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للدول الشريكة المتوسطية، كما انه حدث نوع من التباين بين إجراءات تصور وتنفيذ المشاريع الجهوية من جهة الأهداف المصرح بها في بيان برشلونة، ومن جهة ثانية وذلك نتيجة عدم إشراك دول جنوبي المتوسط في ضبط البرامج التي غالبا ما يرسمها الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التفاوت في الاهتمام لدى الدول الأوروبية بإنجاح المسار الأورو–متوسطي مرحلة الشراكة وأخيرا ارتباط نجاح هذا المسار بقضية الشرق الأوسط وتأثرها به.

أما من ناحية توسع الإتحاد الأوروبي فقد أقدم هذا الأخير على قبول عشر دول جديدة دفعة واحدة سنة 2004 وهي : استونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا ،لتوانيا، مالطا، المجر. وهذا لم يكن مفاجئا لكل من يدرك الرهان السياسي الذي يحمله في طياته هذا التوسع وتابع المسار التأهيلي الذي مرت به الدول المرشحة للانضمام للإتحاد الأوروبي وذلك منذ سنة 1993 حيث اعتمد "مبدأ ألتوسع إلا أن هذا التوسع في اتجاه شرق أوروبا ووسطها قد أثار بعض المخاوف لدى الدول المتوسطية الأوروبية وغير الأوروبية [1]

إذا كان العاملان المذكوران يشكلان عنصرا تسهيل وتحفيز ودفع فإنهما ما كانا ليسمحا وحدهما بإعادة بعث الحوار 5+5 الذي كان يحتاج إلى عنصر أساسي غاب عنه في المرحلة السابقة على الأقل في المستوى الجماعي وهو الوعي الجماعي بحتمية اعتماد مقاربة مشتركة وشمولية للقضايا المطروحة، وعي كان للأحداث الإقليمية والدولية دور كبير في تشكله إضافة إلى فشل التجارب الأحادية في معالجة قضايا إقليمية الطبيعة والآثار عبر مقاربات قطرية ضيقة، بحيث تتصل هذه القضايا

[1]– فريجة لدمية ، مرجع سابق الذكر ، ص 190

أساسا بدفع التنمية ومعالجة الهجرة ومكافحة الإرهاب وتكريس حوار الحضارات والثقافات والأديان وتعزيز الأمن والقضاء على بؤر التوتر ومصادر النزاعات والعمل على تيسير الاندماج المغاربي.[1]

أما فيما يخص التنافس الأوروبي الأمريكي، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياستها الرامية إلى تكريس زعامتها للعالم، وأمام التشكل التدريجي والفعلي للإتحاد الأوروبي وتعاظم وزنه على الساحة الدولية، وبروزه كقطب مستقل نسبيا عن الإرادة الأمريكية، واعتبارا للموقع الاستراتيجي الذي يحتله المغرب العربي بالنظر للعملاق القادم،وسعيا منها للحضور في المتوسط وكسب المواقع في مختلف المواجهات ومواجهة الشراكة الأورو–متوسطية، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر جوان 1998 بعرض مشروع شراكة أمريكية مغاربية عن طريق كاتب الدولة للشؤون الخارجية ستيوارت ايزنستات، ويهدف هذا المشروع إلى أحداث فضاء للحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية حول السياسة ألاقتصادية تحقيق الاندماج المغاربي وإرساء تعاون اقتصادي يقوم على أساس التبادل الحر بالإضافة إلى إسناد دور أساسي للقطاع الخاص في هذا التعاون وإجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بالقطاع الخاص.

وقد تم في هذا الإطار إبرام اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية 2001 ومع تونس في أكتوبر 2002 . أما المغرب فقد ابرم اتفاقية للتبادل الحر في جوان 2004.

هذا يدل على أن مشروع الشراكة الأمريكي المغاربي قد قطع أشواطا لا يستهان بها على درب الانجاز مما يدفع بالدول الأوروبية بالحوض الغربي للمتوسط إلى الاعتقاد بجدية هذه الشراكة التي[2]قد تحقق على حساب الشراكة الأورو–متوسطية عموما وعلى حساب التقارب بين دول غربي المتوسط على وجه الخصوص. هذا الاعتقاد يشكل في حد ذاته حافزا هاما لإعادة تنشيط الحوار خمسة زائد خمسة خاصة في ظل بداية ظهور ملامح الانفصام العضوي بين القوة الأعظم والقارة العجوز .[3]

---

[1]– حسونة المصباحي، **من أجل حوار ثقافي بين بلدان ضفتي البحر الابيض المتوسط، جريدة الشرق الاوسط** ، العدد (9160)، 27 ديسمبر 2003، تاريخ التصفح، 13/ 03 / 2016، سا 23: 12 متوفر على الرابط التالي :

http://archive.aawsat.com/details.asp?article=209714&issueno=9160#.VyrIjXpWrIU

[2]– ستيوارت اي أيزينستات، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي : الحاجة الى بداية جديدة**، الكتاب السنوي EIMed المتوسطي، مرجع سابق الذكر، 2010 ص 20_21.

[3] – فريجة لدمية ، مرجع سابق الذكر ، ص 191 .

ثالثا :–الإتحاد من أجل المتوسط :

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "الإتحاد المتوسطي[1] اولا كمبادرة وفكرة فرنسية فردية لاقت جدلا داخل أوروبا كما في خارجها خاصة لدى الدول المعنية بها مباشرة، قبل ان تقر معظمها بقبولها بعد اتضاح بعض من معالمها وأهدافها. ولقد بدأت اول مرة كفكرة ألقيت في شكل كلمات في خطاب الرئيس الفرنسي "ساركوزي"،وهو وزير للداخلية في 07 جوان 2006 [2] ثم كررها كعبارة دائما دون تحديد ادنى مستوى لها في مناسبات أخرى في 26 فيفري 2007 عشية الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ثم بعد ذلك خلال زيارته للجزائر وتونس في 11 و12 جويلية 2007 على التوالي، ثم بعدها في نهاية أوت 2007 أمام سفراء فرنسا باعتبارها محورا أساسيا في الدبلوماسية الفرنسية القادمة. ثم أخيرا في خطابه بمدينة طنجة المغربية في 27 أكتوبر 2007. وهي المحطة الأخيرة التي كانت بمثابة إعلان احتفالي بولادة المشروع دون توضيح لتفاصيل محتواه [3] لقد تكونت وتبلورت الفكرة لدى ساركوزي، حيث تم تداولها لديه في سلسلة خطاباته دون اي مشورة منه لشركائه الأوروبيين، قبل أن يتم إبلاغه عنها – بعد انتخابه رئيسا للجمهورية وبقليل كلا من "خوزي مانويل باروزو- José Manuel Baroso" رئيس للمفوضية الأوروبية الحالي (منذ نوفمبر 2004)،ورئيس وزراء اسبانيا "زاباتيرو"، ورئيس وزراء ايطاليا "روماندو برودي" (ماي/ 2006 –جانفي /2008).

لهذا فان هذا المشروع يأتي تعزيزا لمحور دول " القوس ألاتيني" داخل الإتحاد الداعي إلى الاهتمام أكثر بالضفة الجنوبية للمتوسط في مواجهة "محور برلين وتوابعه داخل الإتحاد، والداعي إلى الاهتمام بدول شرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط. لهذا فان المبادرة وان كانت فرنسا هي التي طرحتها، فان شركاءها في القوس دعموها وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم لها، على النحو الذي يبرزه ويؤكده "إعلان روما" الصادر عن القمة الثلاثية : الفرنسية،الاسبانية والايطالية المنعقدة بروما في 20 ديسمبر 2007 .

أما فيما يخص أهدافه فهي تتمثل في : [4]

---

[1] – **الإتحاد من أجل المتوسط** : هو عبرة عن مبادرة او مشروع وحدة عبر القومية مقترحة على الدول المتمركزة على شواطئ البحر الابيض المتوسط على ضفته الشمالية و الجنوبية، أساسه التعاون و ليس الاندماج، وهو ما يعني دول الاتحاد الأوروبي، وليس كلها و من شمال أفريقيا، وما يسمى بالشرق الأوسط و غيرها مثل تركيا و تدعو هذه المبادرة لقيام اتحاد و تجمع يربط بين 16 دولة متوسطية تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا و سياسيا يدخل في مهامه قضايا الامن و الطاقة و الهجرة و التجارة و قد تم اقتراح هذا المشروع حسب البعض كبديل عن انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي الذي يرفضه ساركوزي و يعارضه بشدة لطبية هويتها غير الأوروبية

[2] –بشارة خضر,**اوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995–2008)**,ترجمة سليمان الرياشي,ط1, مركز دراسات الوحدة العربية,لبنان,2010,ص20.

[3] –بوزيد عمر,**البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي تنافس في اطار تكامل**, رسالة دكتوراه,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية,جامعة الجزائر, 2009، ص 164.

[4] – بشار خضر, مرجع سابق الذكر ,ص 258-259.

-تشكيل "مجلس منتظم" تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الإتحاد الأوروبي الدورية، وذلك بهدف معالجة قضايا الطاقة، الأمن الهجرة، والتجارة ومكافحة الإرهاب. بمعنى مناقشة اربعة ركائز : البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والامن المتوسطي.

- مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال افريقيا (بشكل خاص الجزائر، ليبيا ومصر) .

- التطلع إلى جعل "الإتحاد المتوسطي محركا للتعاون في منطقة المتوسط.[1]

وقد تم اقتراح آليات لتجسيد أهداف الإتحاد وهي كالآتي :

- انشاء "بنك متوسطي للاستثمار مشابه بنموذج "البنك الأوروبي للاستثمار تكون مهامه تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.

- وضع أمانة عامه للإتحاد لتحضير القمم القادمة، والتي ستكون على شاكلة قمة "مجموعة ألثمانية وستكون هذه الأمانة في هياكلها وإعمالها، وذلك تجنبا لثقل البيروقراطية. وتكون هذه القمم هي "المجلس المتوسطي، على شاكلة المجلس الأوروبي.

كما سيتم تزويد الإتحاد بنظام للأمن المشترك، وكذا مجلس رئاسي تتناوب رئاسته على مستوى قمم دورية على شاكلة الإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى تقاسم الإتحاد المتوسطي والإتحاد الأوروبي وبشكل مشترك لبعض المؤسسات ذات العلاقة بالقضاء.[2]

أما عن الإتحاد من اجل المتوسط وموضوع الهجرة غير الشرعية ففي محاولة لخلق إتحاد للتعاون في مواجهة الهجرة غير الشرعية إلا أن هذا غير ممكن لغياب موضوع مراقبة الهجرة غير الشرعية بسبب رغبة الدول في معالجة هذه الظاهرة في لقاءات وحوارات ثنائية.

المطلب الثالث : الهجرة في إطار سياسة الجوار الأوروبية

أولا : سياسة الجوار الأوروبي : مدخل مفاهيمي

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 للوثيقة الرسمية الموسومة بأوروبا الموسعة للجوار:

---

[1] **–دول شرق المتوسط** : دول أوروبية مالطا، قبرص، واليونا**ن دول عربية** : السلطة الفلسطينية، الأردن، سوريا /**و دول أخرى** : تركيا، إسرائيل بالإضافة الى /**تجمعات اخرى** : الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، و اتحاد المغرب العربي .

[2] – فريجة لدمية ، مرجع سابق الذكر ، ص 192.

اطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" وأطلق عليها اسم سياسة الجوار الأوروبي الجديدة في 2004 .[1]

فمنذ انطلاقها شكلت هذه السياسة جانبا أساسيا في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فهي تعالج مسائل ذات أهمية إستراتيجية على غرار الأمن والاستقرار والعدالة والحرية، وذلك من خلال السعي إلى تحفيز الاقتصاديات المستدامة والقادرة على التكيف المواجهة وهي سياسة تعكس التزام طويل المدى أساسه التكامل والتعاون المفيد للطرفين.

إن الهدف المنشود والمعلن عنه هو إقامة منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي.

وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على رسم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها، وعلى بناء علاقة بين الاطراف المختلفة وهنا نكون أمام وظيفة مضاعفة : فصل الحدود (ترسيم الحدود) والعبور (التعاون).

باعتبار أن الهجرة ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء، ومن هنا بلورت الوحدات السياسية المشتركة سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، لأنه لا يمكن للأمن الأوروبي ان يكون منفصلا عن الأمن منطقة جنوب المتوسط.

إن عوامل انتقال الأشخاص وما يصاحبها من تطور وسائل النقل والاتصالات وزيادة المبادلات الدولية تؤدي إلى انعكاسات على كل الدول المطلة على البحر المتوسط، فتغير البيئة أو المحيط الديمغرافي للدولة، قد تتسبب في توترات اجتماعية ينتج عنها كره الأجانب وما يعنيه ذلك من تهديد للأمن. كما ان الحركة الواسعة للأفراد عبر الحدود تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية وكذا الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح والأعضاء وغيرها من المخاطر.

ان الشيء المتداول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعم إعلاميا هو التخوف من الهجرة لاسيما السرية لربطها بالمخاطر السابقة، وبالإسلام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية ويتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسئولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في المجتمعات الغربية. [2]

وتعود أهمية الطرح الخاص بالهجرة غير الشرعية في الدول الأوروبية إلى :

– تصاعد دور الجاليات العربية الإسلامية التي تحرس على المحافظة على هويتها القومية وتعليم أبنائها لغتها ودينها، وممارسة عاداتها وتقاليدها الاجتماعية الخاصة بها، مما يجعلها تختلف بشكل كبير في سلوكياتها عن المجتمعات الأوروبية التي تعيش في كنفها.

– التخوف من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمعات الأوروبية، نتيجة للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل كل سنة وبأجور متدنية.

---

[1] – سهام حروري , مرجع سابق الذكر، ص 346.

[2] – سهام حروري ،مرجع سابق الذكر، ص 347.

– غرق المراكب الناقلة للمهاجرين غير الشرعيين إلى سواحل اسبانيا وايطاليا، وتنوعهم بين الرجال والنساء.

– تفجيرات قطار مدريد باسبانيا ومترو الأنفاق ببريطانيا والمتهم فيه نظام القاعدة.[1]

ثانيا : الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية :

ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، خاصة دول شمال إفريقيا أهمها: اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في المجالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية حيث تؤكد على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل : تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية وإندماجها في المجتمع وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة،بالإضافة إلى قضايا الصحة الثقافة والإعلام.[2]

و نفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية. والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال ذلك : قيام الإتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورو-متوسطية. [3]

ثم جاء مشروع الإتحاد من اجل المتوسط في 2007 والذي اعلن عنه الرئيس الفرنسي ساركوزي في مدينة طنجة المغربية، كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورو-متوسطي وسياسة الجوار. والذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار وإقامة شراكة قائمة على المساواة لتكون محركا للتعاون المتوسطي دون الاندماج الكلي.

وعلى الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار : مراقبة دخول المهاجرين، وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، اذ تشير الإحصائيات إلى ابعاد فرنسا 19 الف و841 أجنبي غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلد) سنة 2007،90% يستعملونها كمنطقة عبور إلى أوروبا.

---

[1] – نفس المرجع ، ص 348

[2] – وثيقة الاستشارات المشتركة، نحو سياسة جوار أوروبية جديدة، ص 9، تاريخ التصفح، 22/ 03/ 2016، سا، 18:44، متوفر على الرابط التالي : http://eeas.europa.eu/delegations/lebanon/documents/news/consultation_ar.pdf

[3] – المنتدى العالمي الثامن للهجرة و التنمية 2015 : ورقة ارشادية ، تاريخ التصفح، 24/ 04 / 2016، ص 2 .

كما نجحت ايطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر، وتحاول التعاون مع الإتحاد الأوروبي لمواجهة صعوبات عملية الترحيل، ولكي لا تبقى ايطاليا واسبانيا تعانيان لوحدهما أعباء الهجرة غير الشرعية. وقد أشارت الأرقام إلى وصول مل يقارب 700 قارب هجرة غير ضرعية إلى ايطاليا آتية من الدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40 % سنة 2009.

وعلى الرغم من قيام تونس بتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات السفر الالكترونية، إلا ان ذلك لم يمنع من تزايد هذه الهجرة غير الشرعية بشكل كبير منذ سنة 2008.

وفي إطار سياسة الجوار على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين وتطبيق سياسات الاندماج الايجابي، وهذا ما عملت عليه المباحثات الجزائرية – الاسبانية على سبيل المثال، والتي اتخذت خطوات هامة من بينها تسهيل حصول الجزائريين على التأشيرة لدخول اسبانيا، والعمل على تحسين وضعية 55 الف جزائري يقيمون في اسبانيا بشكل شرعي.

ولعل التنوع الاجتماعي والثقافي، يمكن أن يشكل عامل تطوير وإثراء، إذا ما تم تكوين علاقات بناءة وسليمة بين المجموعات السكانية والاجتماعية المختلفة وتم مراعاة حقوق الأقليات الدينية والعرقية وغيرها.[1]

وفي هذا السياق، نجد أن سياسة الجوار الأوروبية ترتكز على خاصيتين أساسيتين :

– الخاصية الأولى تتمثل في التوجه المفصل على المقاس،وذلك انطلاقا من مبدأ أساسه ان الدول تختلف من ناحية تطورها فهي لا تتطور بنفس الوتيرة وذلك بسبب وجود العديد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وكذا الثقافية، ومن هنا جاء الاقتراح الأوروبي الذي يقضي بإحكام الشراكة بناءا على طلب من الشركاء وتتسم بالطموح وبأنها شراكة وطيدة وذلك راجع إلى سرعة عمليات الإصلاح، أما إذا لم تتسم عمليات الإصلاح بالسرعة فستكون ضعيفة.

–الخاصية الثانية وهي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة بكل دولة معنية بالشراكة وذلك لان مسائل التمويل تتعدى إلى المساعدات التقنية و المشاركة في البرامج الأوروبية.

إن علاقات الامتياز بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه ترتكز على الإلتزامات بشأن القيم المشتركة خاصة الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وكذلك المبادئ التي تنظم اقتصاد السوق،التبادل الحر،التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. [2]

وفي إطار المسؤوليات المشتركة يؤكد المشاركون في سياسة الجوار على :

1_التنقل : ضرورة ان تركز سياسة الجوار الأوروبية بصورة اكبر على تسهيل التنقل وخاصة تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة شنغن بغرض التعليم والبحث العلمي والثقافة والتدريب ولأغراض مهنية وغيرها،وكذلك تحسين شروط الحصول على الإقامة في أوروبا لرجال الأعمال والمستثمرين من العرب إلى جانب تيسير التجمع العائلي. [1]

---

[1] – المنتدى العالمي الثامن للهجرة و التنمية 2015 مرجع سابق الذكر، ص 3

[2] –سهام حروري، مرجع سابق الذكر، ص 348.

2_ الهجرة النظامية:

وضع سياسة لتنظيم الهجرة ينظر إليها على أنها لفائدة الطرفين (دول المنشأ والمقصد) فبالنسبة لدول الجوار الأوروبية تعد الهجرة حلا لعدم استيعاب لسوق العمل المحلية لقوة العمل الموجودة أما بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، فان الهجرة توفر حلا لاختلال التوازن الديمغرافي فيها ،ولذلك يجب تعزيز القنوات الشرعية لهجرة العمل بين الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة له وتوفير فرص الهجرة الحقيقية من خلال : الإعلان عن احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة والاعتراف بالمؤهلات العلمية والتقنية للمهاجرين إلى جانب التعاون في مجال التدريب لتأهيل المهاجرين المحتملين .

_ تضمين موضوع حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم في السياسة المجددة وخاصة تلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.

_ الدعوة إلى تسيير التجمع العائلي بما يعزز حماية المهاجرين من مختلف أشكال العنف والاتجار والاستغلال وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.

_ دعم الجهود الدول والمبادرات والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة (مثل معهد العالم العربي في باريس،متحف بلا حدود إلى جانب وضع برامج توعية عن طريق وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم .[2]

3_ الهجرة غير الشرعية : ان الدول المشاركة تؤكد على أهمية مكافحة الهجرة غير الشرعية

وأعمال تهريب البشر، والاتجار بهم والوقاية من الشبكات الإجرامية، وفي نفس الوقت تؤكد على ضرورة بذل الجهد لحماية هذه الفئات الضعيفة.[3]

_ التأكيد على ضرورة أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التي تقرر وسائل المكافحة للهجرة غير الشرعية بمقاربات طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية الدافعة لخروج التدفقات من الهجرة غير النظامية من خلال التأكيد على الارتباط بين الهجرة والتنمية حيث المنظور الأمني لا يكفي لعلاج الأسباب الجذرية للظاهرة .[4]

---

[1]– سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة، ص 2، تاريخ التصفح : 23 / 04/ 2016، سا 14:33 متوفر على الرابط التالي : /https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ICP/RCP.

[2]– سياسة الجوار الأوروبية المجددة، **الموقف العربي فيما يعلق بالهجرة**، مرجع سابق الذكر، ص 3.

[3] –المنتدى العالمي الثامن للهجرة و التنمية 2015 : ورقة إرشادية، مرجع سابق الذكر ص 4 .

[4]– سياسة الجوار الأوروبية المجددة، **الموقف العربي فيما يعلق بالهجرة**، مرجع سابق، ص 3.

_ حث الإتحاد الأوروبي على عدم الاكتفاء بمهارات المراقبة فقط وإنما العمل على إعادة تقديم الدعم اللازم لعمليات إنقاذ المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط وتوفير أماكن مناسبة لإيوائهم في أوروبا _ بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان كذا دراسة طلبات اللجوء، وذلك في ظل استمرار مآسي غرق المراكب التي تقل هؤلاء المهاجرين .

_ تقديم الدعم والتمويل لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي مما يساعد على خلق عمل للشباب في أوطانهم الأصلية .

_ تقديم الدعم اللازم لبناء قدرات العاملين بالأجهزة المختصة بإنفاذ القانون والمؤسسات ذات الصلة وتوفير البرامج والمعدات التي تهدف إلى تعزيز مراقبة الحدود في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

4_ الهجرة والتنمية : انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الهجرة والتنمية، فان الإتحاد الأوروبي يجب ان يتعاون مع شركائه لتعزيز المبادرات الموجودة لنقل الخبرة والمعرفة للدول الأصلية للمهاجرين .

_دعوة الإتحاد الأوروبي إلى حث دوله الأعضاء على اتخاذ تدابير وإجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزيد من تدفقها من ضمن قنوات رسمية وصك برامج مشتركة لتشجيع استثماراتهم بوطنهم الأم مع التأكيد على ان التحويلات المهاجرين لا تشكل بديلا عن المساعدات الإنمائية الدولية .

_ التأكيد على أهمية التعاون مع الإدارة المعنية بالهجرة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي توفر الفرصة لتنفيذ أنشطة تستهدف الدول العربية الأعضاء، وخصوصا في مجال التدريب والحوار الهادف لتنسيق السياسات.[1]

[1]– ايفان مارتن، **أداء سوق العمل وتدفقات الهجرة في الدول العربية : العوامل و الآثار**، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، اوث 2009 ص 14 .

إستنتاجات:

نستنتج مما سبق أن التعامل الأوروبي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية كان على ثلاث أصعدة الصعيد الأول فردي باعتماد الدول الوطنية مجموعة من السياسات لدرء الهجرة غير الشرعية تمثلت بتبني مجموعة من التشريعات الوطنية وعبر التعاون الثنائي مع دول المصدر في إطار اتفاقيات ذات الطابع الأمني فيما يخص المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الحدود الأوروبية فتم توسيع نطاق التعامل عبر إدارة هذه القضية إلى الإتحاد الأوروبي ككتلة هذا الأخير الذي اعتمد على مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية وأمنية حيث الآلية التشريعية التي تسعى فيها المفوضية الأوربية لدول الإتحاد الأوروبي إلى تمرير قوانين هامة تخص المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا وتعرضها على البرلمان الأوروبي من اجل المصادقة عليها كذا الاعتماد على المعاهدات الموقعة من طرف الدول الأعضاء مثل معاهدة لشبونة ومعاهدة أمستردام وكذا صلاحيات كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الأوروبية تتقصى مدى تطبيق هذه القوانين ولإنفاق شنغن كسند تنظيمي الذي جاء لخلق فضاء أوروبي تزل فيه الحدود الداخلية وضرورة السيطرة على الحدود الخارجية ومن خلاله تبنى الإتحاد الأوروبي نظام عسكرة الحدود بإنشاء وكالة فرونتكس وأجهزة أخرى مثل الكلية الأوروبية للشرطة ووحدة التعاون في المجال القضائي بالإضافة الى رقمنة الحدود الذي يعتمد على تقنيات لتعزيز الأمن وتحصينه على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي أما على الصعيد الثالث فكان عبر ادارة الهجرة غير الشرعية على الصعيد الخارجى عبر إقحام دول المصدر ودول العبور وبالتالي نقل ادارة التصدي للهجرة غير الشرعية حدوده الإقليمية حيث يتوجه الإتحاد الأوروبي إلى استخدام مكانته العالمية في التأثير خارج إقليمه ودعم سياسات التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط المتمثلة في الشراكة الأورو_متوسطية وسياسة الجوار والاعتماد على مقاربة النهج العالمي للهجرة .

الفصل الثالث:

تحديات وسيناريوهات

سياسات الإتحاد الأوروبي

إزاء الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

نحاول أن نعرض في هذا الفصل أهم التّحديات التي وقفت أمام تطبيق سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والمتمثّلة في تباين تدفقات الهجرة غير الشرعيّة نتاج احداث الرّبيع العربي، كره الأجانب نتاج الأحزاب اليمينيّة في أوروبا وواقع حقوق الإنسان للمهاجرين نتاج استخدام المقاربة الأمنية الأوروبية وعبر هذه التحديّات، يمكن أن ندرس سيناريوهات سياسات الاتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول: تحديّات الإتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير الشرعية

فيما يخص التّحديات التي تواجه دول الإتحاد، فالإنقسامات العميقة حول كيفيّة التعامل مع طوفان المهاجرين من جنوب المتوسط، تمثل خطرا على قيم الإتحاد الأوروبي ومكانته العالمية، وربما تقلص قدرته على العمل الجماعي لإصلاح المنطقة، ومع صور إختراق حقوق الإنسان وتعرض المهاجرين للضّرب على أيدي رجال الشّرطة وظهور أسيجة الأسلاك الشائكة لتقسم أوروبا أصبحت أزمة الهجرة المعادل الأخلاقي لأزمة الاتحاد الأوروبي وتعمل الأزمة الأخيرة على إضعاف مثل التكامل الأوروبي من خلال ظهور الاتحاد الأوروبي بمظهر العجز والتفكك والقسوة وتأنيب الدول الأعضاء بعضها على بعض ومناصرة الشعبوية السياسية والمشاعر المناهضة للمسلمين. ومع ذلك ففي كثير من الأحيان تحدث حالة من الفوضى وتبادل الاتهامات قبل أن يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى رد موحد على أي تحد جديد. وربما بدأ تحول في السياسات ردا على صور المعاناة الفظيعة والمخاوف من انهيار منطقة شنغن القائمة على فتح الحدود أمام انتقال الناس بين 28 دولة أوروبية.

المطلب الأول: تباين تدفقات الهجرة غير الشرعية نتاج أحداث الربيع العربي

إرتكبت بلدان الاتحاد الأوروبي خطأ فادحا حين أدارت ظهرها لبلدان الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط وتحديدا منذ أن كرست انفتاحا على بلدان أوروبا الشرقية الخارجة عن المعسكر السوفيتي سابقًا، فقد انصرفت لإستيعاب الهجرة البيضاء التي لا تختلف عن مكوناتها العرقية والثقافية ليس هذا فحسب بل أهملت التعاطي مع الكثير من الأزمات الأفريقية والشرق أوسطية التي كان من نتائجها نزوح عدد كبير من المهاجرين فرارا من الحروب والنزاعات.[1]

لقد كشفت التقارير الصادرة عن وكالة (فرونتكس) أن الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسّط نحو الشمال ارتفعت بوتيرة أسرع منذ بداية أحداث ما يسمى بالربيع العربي عام 2011،فقد بلغ إجمالي الرحلات القادمة من شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي ما يقدر بـ 59000 شخص. وضم ذلك 28000 شخص فارّ من ليبيا، أي اقل من 5% من الأشخاص المهاجرين من هناك، إلى جانب 28000 تونسي، أغلب لا طالب بالحماية ولا احتاجها، وحوالي 1500 من مصر[2] ويفسر هذا الأمر في بعض البلدان التي شهدت اضطرابات مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا في مغادرة أماكن الاضطرابات وكذا طموح المهاجرين الأفارقة بإستغلال الظروف الجديدة، كما طور المهاجرون غير الشرعيين القادمون من مختلف بلدان الجنوب طرقا متعددة للتحايل على أنظمة المراقبة عبر الحدود البرية والمعابر البحرية للوصول إلى السواحل الأوروبية .

---

[1] – عبد الله تركماني ، **التجربة الاوروبية في التعاطي مع ظاهرتي الهجرة واللجوء** ، **الحوار المتمدن** تاريخ التصفح ، 2016/05/14 ، سا 12:30 ، متوفر على الرابط التالي : http://m.ahewar.org/s.asp?aid=496750&r=50&cid=0&u=&i=0&q=

[2] –مادلين غارليك وجوان فان سيلم ، **استجابة الاتحاد الاوروبي من الالتزام الى الممارسة** ، **نشرة الهجرة القسرية** ، (العدد 39) ، 2012،ص 17.

كان أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط (الإتحاد الأوروبي) يدخلون عبر اليونان التي وصلها خلال الأربع سنوات الأخيرة حوالي مليون مهاجر ، نسبة كبيرة منهم غادروا بعد وقت قصير نحو بلدان أوروبية أخرى لكن ليس بقد متساو في كل دوله الأعضاء وقد بلغت نسبة المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان إسبانيا وعبر ايطاليا[1] خلال 2015، 800,000 والباقي عبر منافذ أخرى مثل : مالطا وقبرص ويتم دخول اليونان بالأساس عن طريق تركيا، حيث الحدود التي تفصل بين البلدين تمتد على مسافة حوالي 200 كيلو متر ، وبحسب مصادر أمنية يونانية نجح خلا فترة 2011 / 2014 نجح أكثر من 79 ألف شخص من دخول اليونان انطلاقا من تركيا ، وإلى جانب هذا الطريق يحاول المهاجرون غير الشرعيون إيجاد منافذ متعددة على الحدود التي تمتد حوالي 784 كيلومترا .

على أهمية الأرقام المتعلقة بعبور المتوسط وشساعة الحدود الدول المشاطئة له من جهته الشرقية والجنوبية نجد ان أعداد الهجرة المتزايدة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية حسب ما صرح به بعض الخبراء والسبب الذي يمثل التحدي الأكبر أمام الدول الأوروبية هو الأحداث السياسية وتداعياتها على منطقة المتوسط خصوصا في سوريا حيث الحرب الأهلية أدى الى تشريد مئات الآلاف من المواطنين حيث وصل السوريون حوالي 45 ألف على السواحل الايطالية والمالطية ما بين شهري جانفي ونوفمبر 2014 .[2]

وبما أن انطلاقة الربيع العربي كانت من تونس فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة غير الشرعية وكانت هذه الهجرة نوعا من التعبير عن الإحتجاج في مختلف البلدان التي وصلها الربيع العربي سواء أدى فيها هذا الربيع إلى تغيير الأنظمة او إلى إصلاحات سياسية .[3]ولا يخفي الخبراء التونسيون أن نسبة لا يستهان بها من شباب تونس يغامرون بحياتهم بحثا عن وهم أفضل في أوروبا إلا أنهم في نفس الوقت يعترضون على تعميم الحديث عن المهاجرين الشرعيين دون تبيان نسبة المهاجرين من دول المغرب العربي وشمال إفريقيا ونسبة المهاجرين الأفارقة الذين يمثلون أغلبية المهاجرين الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي .[4]

---

[1] -Victoria Metcalfe_Hough , **the migration crisis ?and possible solution** , shaping policy for develepment , october 2015 , p 02.

[2] – إدريس الكنبوري ، **المتوسط قبور بلا شواهد للمهاجرين الافارقة** ، صحيفة العرب ، العدد (9898) ، تاريخ التصفح 2016/05/12 ، سا 13:45، متوفر على الرابط التالي : http://www.alarab.co.uk/pdf/2015/04/25-04/p07

[3] –عبد الواحد اكمير ، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الابيض المتوسط** ، **المستقبل العربي** ، ص ص 30 _ 32.

[4] – مقال نشر في صحيفة العرب بعنوان ، **خبراء معالجة ازمة الهجرة السرية تنطلق من الداخل الافريقي نحو اوروبا** ، العدد(9898) ص 7 ،تاريخ التصفح ، 2016/05/13 ،سا 16:45 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.alarab.co.uk/?id=50839

ومع اندلاع الثورة الليبية وخلال شهور قصيرة وسقوط نظام القذافي ارتفع تدفق الهجرة من ليبيا عبر البحر الأبيض المتوسط وكان يشمل الفارين من ويلات الحرب والمهاجرين الأجانب في ليبيا والذي تعذر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى ، وكان عددهم على عهد القذافي يقدر ب : بمليون ونصف حوالي ربع عدد سكان ليبيا غير ان الهجرة من ليبيا ازدادت لان عدم استقرار الأوضاع فيها كان وراء مواصلتها بوتيرة أسرع على عكس ما حدث في تونس ينتمي المهاجرون الواصلون إلى ايطاليا انطلاقا من ليبيا الى مختلف بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، وذلك لسهولة المغادرة بسبب الانفلات الأمني فيها حيث تمتد الحدود البرية الجنوبية في الصحراء على مسافة 1700 كيلو متر غالبيتها دون مراقبة حقيقة وسهولة دخولها برا بسبب هذا الامتداد الطويل لحدودها البرية في مناطق صحراوية تتعذر مراقبتها في ظل الأوضاع الأمنية التي تعرفها ليبيا كما يلفت الانتباه إن أعداد من المهاجرين الغير شرعيين بمختلف الفئات التي تتعلق بالأطفال الذين يعبرون جبل طارق ، فالذين ينتقلون عبر السواحل الليبية يهاجرون بصحبة عائلاتهم او في الكثير من الأحيان بدون صحبة شخص راشد .[1]

تؤكد هذه الأرقام توسع تحركات الهجرة إن هذه التدفقات الجماعية إلى أوروبا التي تتم اثر تغذيتها بالدوافع العميقة التي تأثرت بها وما زاد في تكريسها هو عنصر المفاجأة التي تميزت به ثورات الربيع العربي كما يفسر ثبات الهجرة قدرتها على التكيف مع سياسات العرقلة التي تؤدي إلى إعادة بناء طرق الهجرة بلا انقطاع وتفتح المجال أمام تطور الإجرام كرد فعل بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والطرد مع دول الجنوب [2] .

تقود المصالح المتناقضة والواقع المضطرب في ضوء هذا المد غير المحدود من تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية وصعوبة الحد من هذه الظاهرة في حين إن احتمالات تفاقم الهجرة غير الشرعية التي تمثل التحدي الأكبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي تظل قائمة لو أن مليشيات ليبيا نهجت سياسة شرعنه تواجد هؤلاء المهاجرين الأجنبيين لفترة سماح محدودة داخل البلاد مع تسهيل عبورهم للأراضي الليبية لا سيما مع وجود شبكة كبيرة لتنظيم تلك العمليات مع دول جنوب أوروبا ومع واقع التجارب بأن هنالك إرادة خفية تحرص على إستمرار الظاهرة والتلاعب بها إعلاميا وسياسيا حسب التقلبات مناخ العلاقة بين الجنوب والشمال الاتحاد الأوروبي حيث أصبحت الأزمة في جانب من جوانبها أداة للاستثمار والابتزاز السياسي وتجارة مربحة يستفيد منها الإقتصاد الرأسمالي الأمر الذي فتح الباب أمام تجار البشر في دول الاتحاد الأوروبي لدعم الميليشيات في ليبيا حيث تقدر العائدات السنوية التي تجنيها الميليشيات المسلحة في ليبيا من وراء تلك الهجرة بين 500 إلى 1000 مليون دولار حسب المبلغ الذي تفرضه هذه الميليشيات على المهاجرين والذي يقدر ب : 1500 دولار للفرد الواحد.

---

[1] –نفس المرجع ،ص 33

[2] –دلفين بيران ، **الثورات العربية والهجرة وراء جدار البحر الابيض المتوسط وحدة اوروبا** ، مرجع سابق الذكر ، ص 296 .

ومثلما تحقق عصابات تهريب المهاجرين على ضفتي المتوسط مكاسب ربحية ضخمة وأسفرت عن ظهور تجار جدد على غرار تجار الحروب ، وجدت دول الضفة الشمالية وخاصة ايطاليا ومالطا واليونان وفرنسا واسبانيا في هذه الظاهرة ورقة مساومة ومن الملفت للانتباه أن الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا زادت من قوة موجات الهجرة ووجدت دول الواجهة الجنوبية من أوروبا نفسها في استقبال عشرات الآلاف من المهاجرين مع ما تعانيه من أزمة إقتصادية فاستخدمت القضية للضغط على بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وذلك لتقاسم الأعباء والحصول على المساعدات من خلال إستخدامها واحدة من أدوات الإبتزاز الأوروبي ولم تخلو الإجتماعات الرئاسية والوزارية في بروكسل من خلافات حادة وصلت طرح قضية غلق حدود الفضاء الأوروبي[1]، وهذا ما جعل الاتحاد الأوروبي الذي نجح نموذجه الاندماجي كتنظيم إقليمي فان الوحدة جاءت بعدها ظهور اختلافات خاصة في المجالات السياسية كما هو الحال في أزمات المنطقة العربية في مقدمتها الأزمة الليبية فلم تختلف دول الاتحاد في السياسة التي يجب إن تتبعها في معالجة الملف الليبي بل اختلفت في الكثير من التداعيات المترتبة على هذه الأزمة ومنها الهجرة غير الشرعية التي جعلت الاتحاد يعيد النظر ولو مؤقتا فيما كان يعده هدفا سامي وهو الفضاء المفتوح بين دولة وذلك من خلال احتمال إعادة العمل بالمراقبة عند الحدود . إذا كان ذلك صحيحا أن الاتحاد الأوروبي حقق انجازين رئيسيين خلال مساره على طريق الاندماج الكامل مستقبلا الأول في العملة الموحدة والثاني تمثل في تعليق الحدود ، وفتح فضاء واحد بين أغلبية الدول الأعضاء فإن الانجازين أمامهما تحديات ربما تعصف بهما ، حيث تتعرض فيه العملة الموحدة (اليورو) للكثير من النقد وتهديد الدول بالانسحاب مما يعكس ضعف الاتحاد النقدي الأوروبي الذي انطلق سنة 1999 كما يثار الآن جدل سياسي حول الركن الأخر أي إتفاقية شنغن بشأن الحدود المفتوحة ليعكس بدوره محدودية المشروع الأوروبي لحرية تنقل الذي انبثق عام 1995، على الرغم ما تمثله الاتفاقية من نقطة مضيئة في طريق تعميق الوحدة الأوروبية فإن المستجدات الإقليمية في جنوب المتوسط فرضت ضرورة ملحة في إعادة النظر في بنودها وإحكامها، لقد أحدثت الموجة الجديدة غير المسبوقة من حركة اللجوء والهجرة إلى أوروبا انشقاقاً عميقاً بين دول القارة ، فبينما رحبت دول مثل ألمانيا والدول الاسكندينافية باستقبال الهاربين من بلدان في الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق، رفضت دول أخرى أن تكون مأوى أو معبراً لهذا التدفق. ولأنّ الخلاف والخصام بين مكوّنات الاتحاد الأوروبي وصل إلى الذروة على خلفية أزمة المهاجرين وتداعياتها الاقتصادية إلى حد التهديد بفرض عقوبات أو الخروج من دائرة الاتحاد، فقد سعت المؤسسات الأوروبية إلى إقرار حزمة من الإجراءات والمقترحات لتجاوز أزمة المهاجرين وتداعياتها. ففي الوقت الذي دعا رئيس المفوضية الأوروبية إلى شرعنة الهجرة إلى دول الإتحاد

[1] – رمزي الهادي الجدي، **الاستثمار في الهجرة غير الشرعية .... نبوءة القذافي التي تحققت بشكل مختلف** ، **صحيفة رأي اليوم** ، تاريخ التصفح ، 2016/05/12 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.raialyoum.com/?p=405712

واستيعاب المهاجرين الذين يمثلون نحو 0,11 % من مجموع سكان أوروبا ، كشف مسؤول توسعة الاتحاد الأوروبي ، **يوهانز هان** ، عن خطط لتشجيع السوريين الفارين من الحرب في بلادهم على البقاء في البلدان المحاذية لسورية بدلاً من الانضمام إلى جحافل المهاجرين إلى أوروبا. وعموماً ، تنقسم دول الاتحاد إلى فئتين كبيرتين : أولاهما ، دول استقرار المهاجرين وعبورهم ، وهي دول أوروبا المتوسطية بالأساس. تقول هذه الفئة إنّ الهجرة مسألة أوروبية ويجب تعاضد جهود الجميع ، وإنها عندما تحارب الهجرة وتحمي حدودها فهي تحمي حدود الاتحاد الأوروبي. وثانيتهما ، تشتمل دول بعيدة جغرافياً عن خطوط التماس مع المناطق النابذة للمهاجرين. [1] لذا ، لا تعتبر نفسها معنية بالهجرة ، وباستثناء الدول المستقبلة تقليدياً للمهاجرين ، مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا ، فإنّ الدول الأخرى لا تعرف هذه الظاهرة ، أو حديثة العهد بها. وهكذا ، يبدو واضحاً أنّ الهجرة من القضايا الخلافية الكبرى بين دول الإتحاد الأوروبي ، كما تدل على ذلك الخلافات التي أثارها مقترح نظام الحصص ، لتوزيع متوازن للأعباء ، تقدمت به المفوضية الأوروبية ، وهو مقترح يعود ، في الأصل ، إلى تسعينيات القرن الماضي ، فكل دولة تتهم الأخرى بالتقاعس وعدم الحزم وتقاسم العبء. بل أعادت مشكلة الهجرة –عملياً – النظر في نظام شنغن لحرية تنقل الأشخاص داخل الاتحاد الأوروبي ، كما يتبين ذلك من عدد المهاجرين العالقين على حدود دول أوروبية. وليس من المفاجئ أن تأتي خطوط التصدع في الموقف الأوروبي متوازية مع خطوط التباينات الاقتصادية لهذه الدول ومستوى تطورها. فاختلاف الموقف بين دول شرق أوروبا وغربها ناجم – أساساً – عن أنّ اقتصاديات الأولى لا زالت نامية، تتشابه في ما بينها بمعدلات للدخل أقل كثيراً منها في دول الاتحاد الغربية، كما أنّ معدلات البطالة فيها أعلى بشكل عام. لذا فإنّ استيعاب اللاجئين في هذه الدول يصبح أمراً صعباً، كما أنّ استيعابهم في الدول الغربية سيحدُّ من فرص أبناء هذه الدول الذين يهاجرون إلى الدول الغربية بحثاً عن فرص عمل.

وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة عن مسارات الهجرة غير الشرعية وديناميكياتهما من الزاوية الجغرافية بصفة أساسية إلا أن مسألة السرية فيها لم تدرس على درجة كافية من زاوية جنسيات المهاجرين واختلاف نسبهم من جنسية إلى أخرى ، وهذا الغياب يعد أحد أهم أسباب فشل قادة أوروبا المنقسمين بشأن هذه القضية ومن الأسباب التي عطلت تنفيذ السياسات الأوروبية المتبعة منذ 30 عاما وستبقى تعطل القرارات التي تم اتخاذها خلال القمم الأوروبية التي تعقد حول الهجرة غير الشرعية [2]، كما أن تقنيات المراقبة وتسيير الدوريات ليست بالقضية المحايدة بل أصبحت آليات للحكومة الحديثة مع وجود خطر تداعيات متباينة لجماعات مختلفة من الأفراد خاصة داخل وخارج الحدود الإقليمية للدولة الواحدة ، الأمر الذي يثير قضية حساسة بخصوص فرص مناولة تكنولوجيات الرقابة إلى الأنظمة الاستبدادية في

---

[1] –عبد الله تركماني ، مرجع سابق الذكر.

[2] – أحمد الطاهر ، **سياسات الهجرة وتأثيرها في الوحدة الأوروبية** ، **السياسة الدولية** ، تاريخ التصفح 2016/05/14 ، سا 17:00 متوفر على الرابط التالي : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1792.aspx

الجنوب المتوسطي ، وهي معضلة بالضرورة تعاون الاتحاد الأوروبي مع الوكالات الإستخباراتية ووكالات تطبيق القانون في مجال تسيير الحدود ، وهي وكالات لا تتمتع باستقلاليتها عن السلطات التنفيذية كما أنها لا تطبق المبادئ الأساسية للعدالة فرغم أن دول الاتحاد الأوروبي تشترك مع دول الجوار المتوسطي في القراءة الأمنية على الصعيد الاستراتيجي ، من خلال مجالات التعاون الأمني كما هو الحال هو الحال بالنسبة للتعاون ضمن الاتفاقيات ضمن مدركات التهديد إلا أنه لا يوجد هناك أمن متوسطي بقدر ما يوجد امن في المتوسط لسبب بسيط يعود بالدرجة الأولى للفوارق الضخمة ، ليس فقط في القدرات العسكرية ، ولكن في مدركات التهديد أيضا (فالدول الأوروبية والعربية لا تتفق في تشخيص مشكلة إسرائيل على سبيل المثال) ، فكلما زاد أمن الدولة ،إزداد أمن المواطنين الأمر الذي يقر بوجود خلل على المستوى الإستراتيجي وعلى المستوى الدولتي [1]

المطلب الثاني : إنتشار الأحزاب اليمينية في أوروبا

في ظل تدهور المناخ الاقتصادي وتزايد الأحزاب الشعبوية القومية داخل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الهجمات الإرهابية المأساوية التي شهدتها باريس وبروكسل مطلع عام 2015، زاد كره الأجانب وخطاب الكراهية. ويمثل تزايد كره الأجانب الذي يتعرض له المهاجرون اتّجاهاً هاماً يشير إلى طريقة النظر إلى المهاجرين في أوروبا وعائقاً أمام وضع سياسات أكثر تقدمية. يمكن الاعتماد على محور أساسي ويتمثل في انتشار الأحزاب اليمينية أو الشعبوية لدى معظم البلدان الأوروبية ، وبالتالي لا يمكن الاستهانة بقدرة تأثير هذا التوجه السياسي العام في أوروبا باعتبار أن هذا الأمر يؤثر مباشرة على مسار إتخاذ القرار سواء على المستوى الدولاتي أو على المستوى الجماعي ففي منتصف عشرية الثمانينات برزت القوى السياسية المتطرفة أو الأحزاب الأغلبية الحاكمة في غالبيتها تمثل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية ولقد ركزت هذه الأحزاب الحاكمة بالانغلاق وتهميش باقي التشكيلات السياسية وهذا رغم وجودها في بلد معروفة بالتقاليد الديمقراطية .[2]

تعيش الأحزاب اليمينية في أوروبا منذ الأزمة الاقتصادية عام 2008 وضعا أفضل لم تمر به منذ أي وقت مضى كما تحولت شعبيتهم لسند قانوني عام 20014 بنتائج انتخابات البرلمان الأوروبي الذي يضم في عضويته 28 دولة والتي مثلت صدمة أن يشهد الإتحاد الأوروبي صعودا للمشككين في الوحدة الأوروبية [3]

---

[1] –آمال حجيج، مرجع سابق الذكر ، ص261.

[2] – زهور مناد ، **مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية** ، مرجع سابق الذكر ، ص 83 .

[3] –زهراء مجدي ، **أحزاب أوروبا المتمردة : من اليمين المعادي للأجانب الى اليسار المناهض للاتحاد الاوروبي** ،موقع ساسة post، 10 أكتوبر 2015 ، تاريخ التصفح ، 09/ 05/ 2016 ،سا 00: 09 متوفر على الرابط التالي :

http://www.sasapost.com/

كما أن أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية [1] هي أحزاب تصور المهاجرين باعتبارهم تهديدا للهوية الوطنية ، ومنبعا رئيسيا للبطالة والجريمة ، ومصدرا للرجعية وانعدام العقلانية والإنسانية ، كما أكد محمد شرف الدين في 26 / 01 / 2015 عبر مقاله بشبكة الإعلام العربية ، تحت عنوان صعود اليمين المتطرف في أوروبا ... هل تسارع وتيرة بعد حادثة شارل أيبدو وهي أحزاب قد بات لها انتشار واسع على الصعيد السياسي الرسمي في إنحاء أوروبا وأهم هذه الأحزاب :

_في فرنسا :

نجد حزب الجبهة الوطنية ، والذي أسسه جان ماري لوبان Jean_ Marie le pen في عام 1972 _ يفاجئ العالم بفوزه في انتخابات البرلمان الأوروبي بنسبة 25 بالمائة في ماي 2015 ، متفوقا على الحزب الاشتراكي الحاكم ، ثم احتلال هذا الحزب المرتبة الثانية في الانتخابات المحلية الفرنسية بنسبة 25 بالمائة ونجد الزعيمة الحالية لحزب الجبهة الوطنية وهي ماري لوبان ابنة مؤسس الحزب تطالب صراحة بإعادة المهاجرين على ذات القوارب التي جاؤوا بها إلى فرنسا، ثم نجد ربطها بين الهجرة المغاربية الى فرنسا وبين الإرهاب بعد حادثة شارلي أيبدو وقولها أن الإسلام المتطرف يحمل إيديولوجية إجرامية هذا فضلا عن تصدرها سباق الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام 2017 حيث تشير استطلاعات الرأي إلى توقع فوزها ب 30 بالمائة من أصوات الناخبين الفرنسيين . [2]

في ألمانيا :يبدو أن الوضع لا يقل سوءا ، كما يقل محمد شرف الدين ، حيث يزرع مؤخرا البديل من أجل ألمانيا ، وهو حزب يميني عنصري ظهر على المشهد السياسي الألماني في ربيع 2013 ، وفاز بسبعة مقاعد بالبرلمان الأوروبي في 2014 ، أي بعد عام واحد فقط من تأسيسه ثم تلا نشأة الحزب ، تدشين حركة أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب ، وهي الحركة المسماة **بيجيدا** التي نظمت مسيرة ضمت 25 ألف في مدينة دريسدن ضد المسلمين بعد حادثة شارلي أيبدو كما أن أنصار هذه الحركة يعتبرون أنفسهم ضحايا ويريدون حماية أنفسهم من اللاجئين والأجانب . [3]

---

[1] – **أحزاب اليمين المتطرف** : هو مصطلح سياسي يطلق على التيارات السياسية التي تهدف إلى حماية التقليد والأعراف داخل المجتمع عبر التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم ورغم وجود هذا التيار منذ الحرب العالمية الثانية إلا ان صورته الحديثة بدأت في الظهور خلال تسعينات القرن الماضي بالتزامن مع بروز خطر الجماعات اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية عقب تفجير أو كلاهما 1995 بشاحنة ملغمة والذي أسفر عن قتل 186 شخصا وتنتشر هذه الأحزاب في معظم دول أوروبا ورغم بعض الاختلافات في الأولويات المحلية ، فجميع تلك الأحزاب تشترك في عدد من الخصائص على رأسها موقف معادي للهجرة والمهاجرين وتعتبرهم خطرا على الهوية الأوروبية وسبب رئيسي للبطالة والجريمة .

[2] –شيرين حامد فهمي ، **صعود اليمين المتطرف في اوروبا قبل وبعد شارلي ايبدو : بين التفسير الثقافي والتفسير السياسي الاقتصادي** ، ص 2 متوفر على الرابط التالي : http://hadaracenter.com/

[3] – فولكر فاغيير ، **المانيا _ اليمين المتطرف يستقطب المزيد من المتعاطفين**، سياسة واقتصاد ، تاريخ التصفح ،12/ 05/ 2016 ، سا 10:30 متوفر على الرابط التالي : http://www.dw.com/ar /

ولا ننسى أيضا أن أهم الأحزاب اليمنية المتطرفة في ألمانيا ، وهو الحزب القومي الديمقراطي الذي تأسس في عام 1964 ، ممثلا الذراع السياسي للنازيين الجدد. وهو الحزب الذي يتمتع بنفوذ قوي في شرق ألمانيا لاسيما في ولاية سكسونيا حيث تلعب الأزمات الاقتصادية والبطالة بالولايات الشرقية دورا في تفشي المشاعر القومية والعنصرية مقارنة بالولاية الغربية الأكثر استقرارا .[1]

في بريطانيا : حزب الاستقلال (ukid)

نجح **حزب الاستقلال البريطاني** في التقدم بالانتخابات البرلمانية الأوروبية حيث إلى جنب مع الجناح السياسي واليميني الراديكالي بأوروبا ، وبالمقارنة مع بعض أحزاب اليمن المتطرق الأخرى فان الحزب أكثر اعتدالا منهم بشكل ملحوظ ، وبالرغم انه معاد للهجرة ويطالب بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أن نبرة القومية والعنصرية تريه منخفضة . يعرض حزب الاستقلال نفسه كحزب شعبي ومحافظ على جد سواء، ويشتغل حاليا 22 مقعدا في البرلمان الأوروبي ومتعدين في مجلس العموم البريطاني، مما جاء تهديدا لحزب العمال الحاكم خاصة مع هروبه من تصفية يميني ففي خالص يظهر فقط كحزب يعمل على حماية الهوية الانجليزية من مهاجري أوروبا الشرقية .

في الدانمارك : حزب الشعب الدنماركي :

يعتبر حزب الشعب الدانمركي أكثر الأحزاب اليمنية الدانمركية تطرفا، ويكن على عكس عن حزب يميني متطرف فقد تعاون الحزب ودعم الحكومات الدانمركية المحافظة في الماضي، كما عارض الخطابات المنادية بتسهيل الهجرة في أوروبا ورفض تأسيس مجتمع من المهاجرين بالدانمرك وتخويه لمجتمع عولمي مثل المجتمع الأمريكي .

حسب استطلاعات الرأي العام ، فالحزب يحقق مستوى تاريخيا من الشعبية وصلت حتى 20 ما جعل من الصعب استمرار وقوفه خلف الحزب الاشتراكي الحاكم بعدما اقتربت شعبيتهم ورغم استعداد الدانمركيين للصدمة ، لم يكن الحزب الحاكم يتوقع أنه في جانفي 2015 مع انتهاء فرز الأصوات في الانتخابات العامة أن يغلب ائتلاق الأحزاب المعارضة وعلى رأسها الشعب الدنمركي بزعامة رئيس الوزراء السابق لارس راسمو سين ، على ائتلاق يسار الوسط بزعامة رئيسة الوزراء هالي تورنيغ تشميدت ، ليصبح حزب الشعب الدنماركي المعارض للهجرة ، ثاني أكبر حزب[2] .

في ايطاليا :حزب جبهة الشمال الايطالي

---

[1] – شرين حامد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 03.

[2] – فولف فيلده ، **صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية _ أوروبا تدق ناقوس الخطر** ، سياسة واقتصاد، تاريخ التصفح ، 12 / 05 / 2016 ، سا 13:00 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.dw.com/ar/

يؤثر منذ نهاية الثمانينات في المشهد السياسي الايطالي حيث شارك عدة مرات في الحكومة بروما وبعد انتكاسة مرتبطة بقضية فساد داخل الحزب صعد زعيم الحزب ماتيو ساليفيني في إطار أزمة اللجوء من تصريحاته المعادية للأجانب ليكتسب الحزب مزيدا من التأييد لدى الناخبين حيث استطلاعات الرأي العام ويشمل احد أهدافه المنشودة في انفصال شمال ايطاليا المزدهر صناعيا عن جنوبها الفقير وتوجد داخل الحزب عدة تيارات سياسية غير أن الخبراء يحسبونه عن اليمين المتطرف .[1]

تعتبر جميعها أن الهجرة هي المسئول الأول عن المشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات الأوروبية وبالتالي تطالب وتسعى لوقفها تماما بل وبعكس التيار بترحيل الأجانب من أصل غير أوروبي.

تبدي عداء لأوروبا التي تعتبرها مسؤولة عن تدني مستوى المعيشة وتفاقم الفوارق وتزايد الهجرة وهي سيادية الخطاب والبرامج وتعِد باسترجاع السيادة الوطنية النقدية الاقتصادية القانونية.

تتبنى مبدأ الأفضلية الوطنية وهو مبدأ مؤسس لأيديولوجيتيها ومعناه منح الحقوق (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) للسكان الأصليين فقط وإقصاء المهاجرين والأجانب .هناك شعارات تصب في نفس المبدأ مثل "فرنسا للفرنسيين ألمانيا للألمان كما تدعي كلها أن الهوية الوطنية في خطر وأن عليها حمايتها من الغزو الأجنبي المتمثل في المهاجرين أو الأوروبيين من أصل أجنبي. وتتميز كلها بخطاب هوياتي شديد الحدة يتخذ غالبا بعدا عنصريا للآخر والأجنبي الذي يشكل خطرا على الهوية الوطنية والأوروبية أيضا (الملاحظ أن اليمين المتطرف معاد لأوروبا الاقتصادية لكنه أوروبي حتى النخاع دينيا وثقافيا) هو العربي–المسلم. نقطة الالتقاء الأساسية بينها هي معاداتها للإسلام فحتى غير المعادية للسامية منها مثل تشكيلة فورتوين هي مناهضة للإسلام تتحدث كلها عما تسميه "خطر الأسلمة كما أن برامجها ديماغوجية وغير عملية وخطابها شعبوي يمزج بين كراهية الأجانب ورفض المهاجرين ومناهضة الجبائية والمخاوف الأمنية والمواقف القومية والحمائية.

وتفيد استطلاعات الرأي العام أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا لسببين رئيسين أولهما كثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة وثانيهما الأحكام المسبقة لبعض الأوروبيين عن جيرانهم الجنوبيين المرتبطة بماسي التاريخ المشترك والتي تتغذى يوميا من المشاكل الثنائية ومن التورط في الإجرام والإرهاب ، اذ نرى اغلب الرأي العام الأوروبي يرى ام المهاجرين قد ينتجوا بِر تطرف هامشية رافضة للمجتمعات التي تعيش فيها وتحقد عليها بل ومستعدة للتآمر ضدها وضد سكانها الأبرياء ، لذلك يلاحظ الآن بروز

[1] – فولف فيلده، مرجع سابق الذكر.

نزعة فقدت ثقتها بنظرية التعددية الثقافية وصارت تدعو علانية لصهر المهاجرين والجاليات في هوية البلد المضيف فإما ان تبنوها او يغادروا ويحترمونها او يغادروا تلك البلاد .[1]

والواقع أن إدارة حركة الهجرة الوافدة من الجنوب ليست محصلة عجز معرفي إزاء حاجة هذه البلدان ذاتها للهجرة كآلية تعويضية لنقص العمالة الوطنية، بل نتيجة طبيعة للبيئة السياسية التي أنتجتها فسياسات الهجرة لا تصوغها المعاهد البحثية التي تجمع جلها على الايجابيات الكثيرة للهجرة بالنسبة لإقتصاديات الدول المستقبلة، وكذا لحيويتها الاجتماعية والثقافية بل تصنعها حكومات وأحزاب رهينة حمأة المزايدات الساسوية وضغط المنافسات الانتخابية التي تزدهر فيها غالبا صنوف الخطابات الشعبوية التبسيطية التي تتقنها تيارات اليمين المتطرف وتدفع باقي الفاعلين في الساحة من يمين ويسار إلى ركوب منطقها من أجل سحب البساط من تحت أقدامها وقد يكون أخطر ما يحصل اليوم أم أوروبا مهد الحداثة ومصدرها تتراجع تحت ووطأة الهويات المضادة إلى ما سبق أن تجاوزته . أن فرض التحكم بالوجهة العنصرية والحد من فعاليتها ليست قليلة وأولها الجهر بالتمايزات داخل الكتل اللاجئة والمهاجرة وتبرؤ الأكثرية البريئة من أفعال الأقليات المسيئة ومن ثم تطوير مشاركة هذه الأكثرية في الحياة السياسية للدول المستقبلة وفي الدفاع عن حقوقها والتصدي للعنصرية من خلال القنوات التي لا تزال تنجها الأنظمة الديمقراطية الأوروبية .[2]

المطلب الثالث : واقع حقوق الإنسان للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي

تعتبر حقوق الإنسان أهم المبادئ التي إختارها الاتحاد الأوروبي في تسيير نشاطاته والمرتبطة بالقيم الأخلاقية لديه في ظل غياب سياسة ثابتة للاستجابة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي يقع عبء كبير على البلدان الواقعة على الحدود أوروبا الخارجية لاستقبال ألاف الواصلين وفحص طلباتهم ومعالجتها وتقليل معدل الهجرة غير الشرعية ، وإستجابة لذلك وضعت تلك الدول الأعضاء الواقعة على حدود أوروبا مجموعة من الإجراءات سعيا لتقليل أعداد العابرين لحدودها على نحو غير شرعي، وتتراوح هذه الإجراءات الرسمية مثل إقامة الأسيجة ونشر قوات شرطة إضافية على إمتداد الحدود وغير الرسمية مثل استخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة، وبالرغم من كثرة البراهين المؤكدة لوقوع تلك الإساءات في مناطق متنوعة على مدار الثلاث سنوات الماضية على الأقل، لم تتخذ المفوضية الأوروبية سوى خطوات زهيدة لمساءلة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ومع دعوات المفوض السامي للاجئين وجماعات حقوق الإنسان

---

[1]– عبد النور بن عنتر ، **المستقبل السياسي لليمين المتشدد : مد أم انحسار** ، الجزيرة نت ، 2004/05/03 ، تاريخ التصفح ، 2016/05/12 ، سا 10:30 متوفر على الرابط التالي :

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e49b6cc2-9272-4690-ade9-490a09600644

[2]– عبد الله تركماني، مرجع سابق الذكر.

ومفوض حقوق الإنسان على الرغم من حدوث بعض التطورات الايجابية ، فإن مشاكل حقوق الإنسان التي أثارها المقرر الخاص في تقريره لعام 2013 مازالت قائمة. وكشفت الوفيات في البحر الأبيض المتوسط بجلاء شديد استمرار عدم الفعالية والتناقضات التي تشوب سياسات إدارة حدود الاتحاد الأوروبي وغياب نهج متسق وقائم على حقوق الإنسان في مجال الهجرة. وسلّطت هذه الأحداث المأساوية الضوء على مسألة حقوق الإنسان للمهاجرين عبر الطرق البحرية. والملاحظ أيضاً أن جميع مراحل الهجرة بما في ذلك داخل الاتحاد الأوروبي تشهد معاناة قلّما تكون موضوع نقاش إلى حصة الاتحاد الأوروبي من الموارد العالمية ووفرة معاييره القانونية الموضوعية يجب اعتبار الوفيات الأخيرة وغيرها من مشاكل حقوق الإنسان نتيجة للإرادة السياسية والخيارات السياسية الجماعية. إن المعاناة التي يتعرض لها الكثيرون والجنوح إلى الهجرة السرية دليل على وجود أوجه قصور نُظمية في نظام إدارة حدود الاتحاد الأوروبي، وتدلان بوضوح على المنطقة بصدد فقدان السيطرة على الهجرة رغم الاستثمار المتواصل في مجال تأمين الحدود، كما أن أوجه القصور هذه عميقة وتكشف طريقة استجابة الإتحاد الأوروبي إلى مسألتي الاختلاف والتنوع. وثمة تكاليف باهظة لمحاولة الإبقاء على الوضع الراهن. وما فتئت التكلّفة البشرية ترتفع بسبب وفاة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط ومعاناتهم الكبيرة عند حدود الاتحاد الأوروبي وداخله وفي بلدان الجوار. وإضافة إلى ذلك تُهدر موارد ضخمة بسبب الاستثمار في نظام غير فعال وعدم استغلال فرص الهجرة المنظمة إلى أقصى حدّ.[1] ولتصحيح هذا الوضع يتعين على الاتحاد الأوروبي اعتماد رؤية للهجرة على نطاق النظام ككل والنظر في الطريقة التي يمكن أن تغيّر بها السياسات والمفاهيم الأساسية المتصلة بالهجرة من أجل وضع نهج قائم على حقوق الإنسان، إن اعتماد رؤية بعيدة المدى والمراهنة على التنقل خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة سيساعد الاتحاد على الاستجابة إلى ما هو آت من تغيرات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية كبيرة .[2]

وفي ما يخص استمرار الربط بين الهجرة غير الشرعية والقضايا الأمنية والجنائية لقد ذهب الاتحاد الأوروبي إلى الربط بين الهجرة غير الشرعية والجرائم الدولية ولاسيما الاتجار بالبشر وهو ما يعطي الانطباع بغير حق بأن الهجرة غير الشرعية جريمة جنائية ، شانها شان الاتجار بالبشر ففي حين ان التهريب جريمة ، ولا ينبغي بالتالي الربط بينها وبين القضايا الأمنية والجنائية .[3]

كما أن التركيز على استعمال مصطلح غير الشرعيين يساهم في الحديث عن الهجرة بطريقة سلبية، ويفرز أيضا الصور النمطية السلبية للمهاجرين غير الشرعيين التي تعتبرهم من المجرمين، وعلاوة على ذلك تشجع هذه المصطلحات على الحديث عن تجريم الهجرة ويساعد ذلك بدوره على زيادة العزلة والتمييز والتهميش للمهاجرين غير الشرعيين،

---

[1] - عبد الله تركماني، التعاطي مع الهجرة واللجوء، مرجع سابق الذكر.

[2] – الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة التاسعة والعشرون ، البند 03، 2015/05/08.

[3] – اليزابيث كوليث مرجع سابق الذكر، ص 40 .

ويشجع أيضا على العنف اللفظي والبدني ضدهم والإحجام عن تقديم المساعدة لهم وحتى ولو كانوا في وضعية خطر، بسبب العفويات الجنائية المحتملة وعليه ينبغي تطهير اللغة والنصوص من الكلمات التي تقتل كما يقال هذا أفضل عن زيادة التعصب والعنصرية، ضدهم كتعبير عن مرض قديم ومألوف بين الأوروبيين، وهو مرض كره الأجانب والذي من المحتمل حسب العديد من الدوائر التي تؤدي الآثار الاجتماعية اللازمة المالية الحالية إذ لم يبادر رجال الإعلام وكل من له تأثير في المجتمع لصياغة نموذج سياسي واجتماعي من اجل منع هذه السلوكيات .[1]

كذلك هذا ما دفع العديد من المهتمين بقضايا الهجرة إلى التوصية بضرورة التعاطي الايجابي مع ظاهرة التدفقات أو التفاعلات السكانية واستبدال مصطلح الهجرة بمصطلح الحركة وهي التي تنسجم مع التوجهات الحديثة للعديد من الأجهزة الأممية مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أوصى في تقريره الصادر عام 2009 بدمج الهجرة في عملية التنمية وكذا موقف المنظمة الدولية للهجرة الذي دعا بمناسبة انعقاد الحوار الرفيع المستوى بشان الهجرة الدولية والتنمية عام 2013 إلى ضرورة أحداث تحول أساسي في النظرة العامة للهجرة ، والنظر إليها على أنها مشروع يحتاج إلى إدارة وليست مشكلة يجب حلها فضلا عن ضرورة الابتعاد عن النظرة الضيقة للهجرة وعدم مقاربتها على أنها مجرد هروب من الفقر مع تأثير سلبي على المجتمعات المضيفة والاعتراف بالدور المهم الذي يمكن للمهاجرين القيام به كشركاء في تنمية البلدان المضيفة وبلدان الأصل والتسليم بفوائد الهجرة والنظر إليها كعامل من عوامل التنمية .

لأن التركيز على إدارة الهجرة من جانب مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي والإشراف عليها وتركيز السياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال على تحديد تطوير وتحويل التدابير التي تركز على الجوانب الأمنية للهجرة غير الشرعية بما في ذلك تحسين مراقبة الحدود وتطويرها من خلال الوسائل اللوجستية والتكنولوجيا العالية ، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة ، كالاستعانة بالسياحات الافتراضية التي تستعمل تكنولوجيا متطورة في مجال الحاسوب والمراقبة بتطبيق قوانين الحدود ، فضلا عن الاستعانة برادارات جد متطورة تسمح بالكشف عن كل الاختراقات غير القانونية على مدار الساعة وبغض النظر عن أحوال الطقس السائدة ولقد ووجهت العديد من الانتقادات لهذه الأسوار بسبب فعاليتها وتكلفتها الإنسانية والمالية العالية.[2]

---

[1] – نفس المرجع، ص41.

[2] –محمد الهزاط ، **الإدارة الأورومتوسطية لإدارة الهجرة غير النظامية : قراءة تقييميه للمقاربات والحصيلة** ،ص 10، 16 نوفمبر 2015 ، تاريخ التصفح ، 10/ 05 / 2016 ، سا 23:00 متوفر على الرابط التالي : http://www.maspolitiques.com

كما عملت أوروبا على بناء القدرات في البلدان الثالثة من خلال اتفاقيات وشراكات ثنائية وذلك في اطار ما عرف بإخراج مراقبة الحدود خارج محيط الاتحاد الأوروبي وتجريم احتجاز المهاجرين غير الشرعيين من خلال القوانين التنظيمية والبرامج العملية ، بما في ذلك تشجيع الاحتجاز في بلدان الإتحاد الأوروبي وبلدان . [1]

تتواصل الاتجاهات المقلقة لاستعمال أساليب الاستعانة بأطراف خارجية منذ نشر تقرير عام2013 وأعتمد الاتحاد الأوروبي النهج العالمي للهجرة والتنقل كإطار سياساتي يتمتع بنطاق مهم لإدارة الهجرة ومراقبة الحدود مستقبلا. ويشمل النهج سلسلة معقدة وواسعة من الآليات السياساتية والقانونية غير المترابطة بشكل وثيق ، وعددا من المشاريع في بلدان العبور والمنشأ.وتمثل الشراكات في مجال التنقل إحدى الأدوات الرئيسية للنهج العالمي وقد برزت في الحوار الأخير الذي نظمه الاتحاد الأوروبي بشأن إدارته للهجرة والحدود. وتتناول الشراكات سلسلة واسعة من المسائل المتراوحة بين تقديم المساعدة الإنمائية وتيسير الحصول على ألتأشيرة وبرامج الهجرة الدائرية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة، بما في ذلك التعاون في مجال إعادة القبول. ووقّع الاتحاد الأوروبي شراكات تنقل مع الأردن والمغرب وتونس منذ عام 2013. وعموماً، يفتقر النهج العالمي للهجرة والتنقل إلى الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالمحتوى الجوهري لعناصره المتعددة والمعقدة. أن المقاربة الأمنية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تسعى أولا وقبل كل شيء إلى التحكم في تدفق الهجرات إلى بلدانها وفي الوقت الذي تحتاج في أوروبا إلى يد عاملة مهاجرة للتعويض عن نتائج التراجع الديمغرافي الذي تعرفه ، فإنها تستغل أيضا توافد المهاجرين إليها بصورة سرية لاستغلالهم بدون حدود كأيد عاملة هشة بحكم وضعهم العرضي المؤقت ولصالح تنمية الزراعة والصناعة، كما هو الحال في اسبانيا وجنوب فرنسا وايطاليا ، فإن أوروبا إذ تخلط عن عمد بين مفهوم الهجرة غير الشرعية القادمة إليها من الجنوب وبين مفهوم الجريمة المنظمة فإنها تختار على هذا النحو مقاربة أمنية لقضية الهجرة. [2]

وتعلي من شأنها لتبرير عدم احترامها لمبدأ حرية تنقل الأشخاص وهي تترك _ من هذا الباب _ مهمة السيطرة على توافد الهجرة القادمة إليها لدول الجنوب ذاتها ، لمنع مواطنيها من الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ، ويصبح التقارب، ضربا من الخيال والوهم خاصة وإن إمكانية حصول الشباب النخبة على تأشيرة دخول قنصلية تزداد كل يوم صعوبة وزِد على ذلك أن العديد من الاتفاقات المبرمة في إطار النهج لا يعتد بها في القانون الدولي وعادة ما تفتقر إلى تدابير الرصد والمساءلة، مما يسفر عن اختلالا في موازين القوة بين البلدان ويسمح بأن تحدد السياسات الحالية التنفيذ. غير أن الاتحاد الأوروبي ظل يتبع هذا النهج لتعزيز "الأمن" بقدر أكبر. وتوجد إشارات قليلة توحي بأن شراكات التنقل

---

[1] – هايندوهاس ، **الهجرة غير النظامية من غرب افريقيا الي شمال افريقيا والاتحاد الأوروبي : رؤية شاملة للاتجاهات العامة** ، سلسلة بحوث الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة ، 2008 .

[2] – محمد الهزاط ، **الإدارة الأورومتوسطية لإدارة الهجرة غير النظامية : قراءة تقييميه للمقاربات والحصيلة** مرجع سابق الذكر، ص 11

لم تعزّزت حقوق الإنسان ولم تأت بفوائد إنمائية، لأن مواصفات المشاريع ونتائجها غير واضحة. وبسبب التركيز العام على الأمن وعدم اتساق السياسات داخل النهج ككل يحتمل أن تحجب الآثار الجانبية لاعتماد سياسات أكثر تركيزا على الأمن الفوائد المترتبة على حقوق الإنسان والمشاريع الإنمائية وتمثل اتفاقات إعادة القبول مجال قلق خاص. [1]

ورغم الحماية من هذه الممارسات بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي، نُفّذت في الإطار الواسع للاتفاقات الثنائية عمليات صدّ وإعادة إلى بلدان المنشأ وبلدان ثالثة لا يسود فيها القانون وتملك نظم لجوء سيئة. وقد طعنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه الممارسات. وفي عام 2012، أصدرت المحكمة قرارا ضد إيطاليا يقضي بانتهاك إيطاليا للمواد 3 و4 و14 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بإعادتها إلى ليبيا مهاجرين صوماليين وإريتيريين سافروا بحراً. وأشارت الحجج المقدمة من حكومة إيطاليا إلى الاتفاقات الثنائية المبرمة بين إيطاليا وليبيا بشأن إعادة القبول. غير أن القرار الذي كان في صالح ملتمسي اللجوء وقضى بتعويضهم يبين أنه لا يمكن اللجوء إلى الاتفاقات الثنائية لتبرير ممارسات متعارضة مع حقوق الإنسان. [2]

كما أن استمرار التركيز على النهج الأمني يفسر إلى حد كبير استمرار ورفض دول الاتحاد الأوروبي التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 والتي دخلت حيز التنفيذ لسنة 2003 بينما ووقعتها العديد من البلدان المتوسطية الأخرى، وإذ تتسم العلاقة بين وضع الهجرة غير النظامية والتجاوزات المسجلة في سوق العمل بالتقعيد فإن هذا الوضع غالبا ما يساهم في زيادة التعرض لهذه التجاوزات. وسينخرط العمال غير الموثقين بحكم الظروف في أعمال تنطوي على تكلفة مالية وجسدية ونفسية باهظة. وقد أُولي القليل من الاهتمام إلى تأثير ديناميكيات سوق العمل في الاتحاد الأوروبي في عوامل تشجيع الهجرة غير النظامية، وإلى معاناة العمال المهاجرين غير الموثقين في الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت تبعات سلك الطرق البحرية الخطيرة على حقوق الإنسان بائنة، فإن معاناة العمال المهاجرين غير الموثقين داخل الاتحاد الأوروبي تكاد لا ترى .

كما تنهى العديد من التقارير إلى أنه لا توجد هناك آلية مستقلة للرقابة يمكن تطبيقها بسهولة من أجل ضمان إمتثال كافة البرامج والمؤسسات الأوروبية المعنية بالهجرة إمتثالا كاملا للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينص في البند 13 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على " حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء "، كما يؤكد على أنّ " لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي [3]، وذلك على الرغم من وجود

---

[1]- Francesco D'Amuri and Giovanni Peri, "**Immigration**, **jobs and employment protection**: evidence from Europe before and during the Great Recession" , 2012.

[2] -European Commission, Population Ageing in Europe, Facts, Implications and Policies 2014.

[3] -عبد الله تركماني، **التجربة الأوروبية في التعاطي مع الهجرة واللجوء** ، مرجع سابق الذكر.

بعض الآليات التي قد تتدخل لضمان امتثال الممارسة الأوروبية في هذا المجال لقواعد حقوق الإنسان، كوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومحكمة العدل الأوروبية ، إلا أن ما يلاحظ على عمل الآليتين هو أن الأول دورها ، إستشاري فقط ينحصر في تطوير منشورة الخبراء في مجال حقوق الإنسان إلى الاتحاد الأوروبي في حيث أن الآلية الثانية محكمة العدل الأوروبية وأن كانت تضطلع بدور هام إلا أن عملها بطيء وطويل الأمر ، إضافة إلى هذا أنه لا يوجد رقابة أو تقديم منتظم لمدى إنسجام سياسات دول الاتحاد الأوروبي متحدة أو السلطات الوطنية المكلفة بتنفيذ قانون الإتحاد الأوروبي مع هذه المعايير والقواعد الأساسية وعلى العموم نلتمس غياب واضح لنهج قائم على الحقوق في إدارة الهجرة غير الشرعية ، بحيث أن هذه الإدارة لم تنجح في تكريس الاهتمام الكافي بحماية حقوق لهؤلاء المهاجرين ، وعليه فان الاتحاد الأوروبي الذي تمتلك العديد من دوله تقاليد قانونية معنية فريدة وتوفر حماية قوية لحقوق الإنسان للمهاجرين الشرعيين على مستوى حرية الانتقال والإقامة وظروف العمل لا تقل عن حقوق مواطنين الإتحاد الأوروبي ، لكن في مجال سياسات الهجرة غير النظامية غالبا ما تطغى جداول الأعمال الأمنية وتتفوق على حقوق الإنسان الأساسية وكذا معايير سيادة القانون .

بالرغم من التشدد التشريعي والعمليات الذي تبديه الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية ، تجاه هذه الظاهرة ، إلا أن هذه التدابير لم تخفض من نسبة المهاجرين غير النظاميين، بل تذهب أغلبية الدراسات والتقارير إلا أن الظاهرة في تزايد مستمر ما دامت الأسباب المغذية لها قائمة . لأن غالبية المشاريع الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية وهذه الحلول غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية ومن ناحية أخرى فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل فقد رأينا أن الاتحاد الأوروبي يدفع الملايين من أجل مشاريع مثل رفع قدرات الحراسة على الحدود والدعم اللوجستي المتمثل في طائرات المراقبة وبناء المعسكرات ومراكز الاحتجاز فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة وسائر في رفعها ولكن في النهج الخطأ وبدلا من ذلك ، فمن الأحسن التركيز على دعم مشروعات تنموية تكون دعامتها مؤسسات المجتمع المدني ، خاصة في القرى والأرياف أما الحل الأمني فقد اثبت التجارب أنه لا يؤدي إلى نتائج ايجابية [1].

ولعل الورقة الخضراء التي أصدرها الاتحاد الأوروبي في فبراير 2005 تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية التي تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية، أنها لم تتحدث في واقع الأمر عن العمالة الشرعية المهاجرة التي تحتاج إليها السوق الأوروبي دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا .

[1] –محمد الهزاط ،مرجع سابق الذكر ، ص 12.

كما أن هذه الإجراءات الأمنية فشلت في تحقيق الهدف منها وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حسب خبراء من معهد دراسات الهجرة المقارنة إذ صرحوا في هذا الصدد : هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس إلى وقفها ، فعلى سبيل المثال بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا أخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا، نظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر وهو ما يؤدي فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة اعلى وبالتالي تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما في حين تبقى الأسباب الرئيسية ، مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين بدون إصلاح، كما ان معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم بل يجب إن تنبع من حوار شامل ومقاربة تضامنية وإنسانية تشيد وتكفل حرية التنقل للأشخاص حتى لا تظل الشراكة الأورو_ متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي من جهة أخرى تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .تهدد الحق في التنقل التي تنادي به المواثيق والعهود الدولية .[1]

المبحث الثاني:ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية

سنقوم بتقسيم المبحث الثاني من هذا الفصل إلى مطلبين ،الأول نحاول من خلاله تقديم نظرة تطورية عن الدراسات المستقبلية إلي جانب إبراز أهم التعريف المقدمة لتفسير هذا النوع من الدراسة وأهم أدواتها لنركز في المطلب الثاني منه على تقنية السيناريو وأنواعها وخطوات دراستها.

المطلب الأول : تعريف وتطور الدراسات المستقبلية

ينقسم الزمن لغة إلى ثلاث مراحل ،الماضي وهو كل ما هو سابق على الحال القائم ، والحاضر وهو كل ما هو قائم حاليا ،والمستقبل هو الآتي بعد الحال،والفرق بين الأبعاد الثلاثة هو أن الماضي أصبح حقيقة ،بينما الحاضر هو عملية متحركة لم تكتمل بعد (أي في حالة متحركة)،وعدم جدوى تدخل الإدارة الإنسانية فيما وقع وانتهى إذا كان التحكم في الحاضر أمرا صعبا بحكم حركية الواقع ،فإن التحكم في المستقبل هو المجال الوحيد المتاح أمامنا رغم أن القدرة على هذا التحكم ليست مطلقة .

---

[1] - محمد عبد الغفور بوصيلة ، **الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورو مغاربية ،(1990_2011)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلو السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص 161.

ولما كان المستقبل هو البعد الوحيد الذي يتيح المجال أمام الإدارة الإنسانية للتدخل، فإن علينا أن نعرف ما في المسارات المحملة التي ستأخذها الظاهرة التي تعنينا في المستقبل ، فإذا تعرفنا على كل المسارات المحتملة يصبح علينا من الضروري أن نعمل على دفع الأمور باتجاه المسار الذي يحقق لنا أكبر قدر من المكاسب وأقل قدر من الخسائر .

وعلم الدراسات المستقبلية معنى بالبعد وتحديد المسارات المحتملة مستغلا لظاهرة معنية وبالبعد الثاني وهو التنبؤ بالمسارات الأكثر إحتمالا للحدوث.

لذا يمكن تعريف علم الدراسات المستقبلية بأنه:العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة وسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح دون غيره. [1]

وتعرف كذلك على أنها "تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد ". [2]

أما فاروق عبده وآخرون يعرفون الدراسات المستقبلية على أنها "مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشاكل ذات الطبيعة المستقبلية والعمل على إيجاد حلول علمية لها كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل. [3]

كما تعرف على أنها "إعمال للعقل والخيال في المستقبل، إدعائها يتمثل في قدرتها وليس فقط في استخلاص خبرة الماضي أو إدراك حقائق الماضي وإسقاطه على المستقبل،ولكن أيضا اختراق الغموض المستقبلي والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وأفاق ومخاطر. [4]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن الدراسات المستقبلية ليست التنبؤ بالمستقبل الزمني في حدادته ،بل أن الدراسات المستقبلية هي اعتبارات شرطية واحتمالية غير قطعية في حدوثها ، وتصورات معينة ينتظر أن تتحقق في ظل توفر عوامل معينة تزيد من نسبة احتمال وقوعها.

هذا وقد نشأ أول اهتمام بالدراسات المستقبلية في الغرب وبالضبط في، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المتعلق بالإستراتيجية الأمريكية المناسبة لمواجهة الأخطار المحتملة على الصعيد الدولي، وذلك في حقبة الحرب العالمية الثانية وما بعدها ثم تداعيات الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروعها العالمي ومصالحها القومية المنتشرة في

---

[1] – وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية** ، ط1المركز العربي للدراسات السياسية الأردن ، 2002 ، ص 13 .

[2] – ابراهيم سعد الدين وآخرون: **صورة المستقبل العربي**،ط3، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1989، ص25.

[3] – علي بشار أغوان، **الدراسات المستقبلية:ضرورة ملحة أم ترف فكري**، دار النشر الإلكتروني ،متوفر علي الرابط :
www.nashiri.net/articles/politics-event.(18/04/2015-19-30)

[4] – علي الذين هلال وآخرون، **العرب والعلم** ،ط1 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1922،ص.13.

العالم بأكمله، ومع بداية التسعينات ظهرت العديد من الدراسات المستقبلية في دول العرب وبدأت أجهزة التخطيط المركزي تتبنى العمل التخطيطي .[1]

هذا وتعتمد الدراسات المستقبلية على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخصبة بالإضافة إلى أنها أوسع من حدود العلم فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية كما أنها تتعامل مع جملة واسعة من البدائل والخبرات الممكنة وليس مع إسقاط فرضية محددة على المستقبل كما أنها تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و50 سنة .[2]

هذا وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في المجالات التالية:

1-تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الإتجاه الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث .

2-بلورة الخيارات المتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات .

3-تساعد الدراسات المستقبلية على تخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها.

4-تعمل الدراسات المستقبلية مدخلا لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي .

المطلب الثاني: التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية.

يستعين الخبراء في هذا الحقل بالعديد من التقنيات المستقبلية لترشيد عملية التخطيط بدءا من تحديد المشكلة إلي غاية مرحلة التنفيذ والتقييم ومن أهم هذه التقنيات:

1- **تقنية دالفي:** استعملت هذه التقنية بكثرة من طرف المدرسة الأمريكية للدراسات المستقبلية، وذلك لعدة إعتبارات منها الانتشار والتطور القوي للوسيلة الإتصالية الأمريكية، التي سهلت بدورها في عملية الاعتماد علي أكبر عدد من المختصين في مختلف مراكز البحث والجامعات الأمريكية وكذا الكم الكافي من الخبراء والإمكانات الكفيلة بتحقيق هذه التقنية، القائمة على تحديد أقوى الاحتمالات والتوقعات المراد التقرب منها ولكن ما يعاب على هذه التقنية التكلف الكبيرة المستهلكة بالإضافة إلى طول الوقت.

2- تقنية التنبؤ :تعتمد هذه التقنية على جميع الحقائق والمعلومات ذات المصدر الموثوق منه، بغية تحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة وتقوم تقنية التنبؤ على فكرة جوهرية :

---

[1] - دنيا محمد جبر، **تفعيل التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد (العدد 3890) ،دس ن ، ص 354.

[2] - إبراهيم منصور ،**الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا ، مجلة المستقبل العربي** (العدد 424) ، 2014 ، ص37،38.

أ –الحالة التي نريد التنبؤ بها تحدث في الزمن الحالي

ب– لكن القدرة على إصدار أحكام احتمالية تنبؤية مرهون بمدى توفير الظروف التمهيدية للتنبؤ (inical contitions)أي توفير قدر كاف من المعطيات التي تعتمد أساسا في التنبؤ. [1]

3– تقنية السيناريوهات: تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية وكغيرها من الأدوات ، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات المقترح التنبؤ بها.

وبما أننا في المبحث الثالث من هذا الفصل سنتطرق للسيناريوهات المحتملة للتعامل الأمني الأوروبي مع منطقة المغرب العربي في ظل مشكل الهجرة غير شرعية لابد منا التعرف عل هذه التقنية (تقنية السيناريوهات) حتى نستطيع إزالة الإبهام على كيفية العمل بهذه التقنية.

المطلب الثالث: مفهوم السيناريوهات

أولا : تعريف السيناريو

السيناريو هو عبارة على طريقة تحليلية إحتمالية تمكننا من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر انطلاقا من وضعيتها وحالتها الراهنة، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث ،ومن هذا يمكن القول أن السيناريو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها نسق معين.[2]

وكانت أول استخدامات هذه التقنية من طرف القوات الجوية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ، حيث قام بعدها "هيرمان كاهن" بتطوير مفهوم السيناريو الشامل حتى يحمل في طياته الصبغة الحكومية العسكرية ، وفي عام 1970 قامت شركة "شيل"الأمريكية (royal dush shell) بتطبيق هذه التقنية بغرض مواجهة أزمة النفط العالمية التي كان مترقب حدوثها عام 1973 ، وبعد نجاح تطبيق هذه الأخيرة بدأت العديد من الشركات الأخرى باستخدام هذه التقنية منها الشركات النرويجية سنة 1980،ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر ثلاث مراحل كالأتي:

– دراسة حقائق الوضع القائم ووصف مظاهره.

– اختيار احدى التطورات المكتملة لهده الظاهرة مستقبلا.

– تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هدا المسار[1].

---

[1]– مبروك ساحلي : **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط** ،كلية العلوم السياسة ، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 2.

[2] – A-sergie. La prévision politique.urss.Edtition du progrés (1978).p78 sur le sit suivent : http://www.politico-prospective.htm.

ثانيا :أشكال السيناريو

هناك العديد من التصنيفات التي قسمت بين أنواع مختلفة من السيناريوهات كل حسب نظرته لهذه التقنية وبناءا على رأيه من الهدف المنشود منها والمدى الذي تغطيه صورة السيناريوهات المطروحة والمقترحة. ومن أهم هذه التصنيفات نذكر:

- **تصنيف العالم (سلوقر) slaugher** :

قسم العالم سلوقر السيناريوهات إلى أربع أنواع رئيسة:

– **السناريو المرجعي** :ويسمى أيضا بسيناريو استمرار الوضع القائم إذ حسب هذا العام (سلوقر) يكون مسار هذا النوع من السيناريوهات متجه في نفس المسار أي لا يوجد تغيير عن الوضع الحاضر.

– **سيناريو الانهيار** :ويمثل هذا السيناريو عجز النسق أو النظام عن الاستمرار والنمو الذاتي وترقب بلوغ تناقضات أشأم في النظام إلى حد تفجره من الداخل .

– **سيناريو العصر الذهبي**:ويعرف كذلك بسيناريو الحالة المستقرة وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة يفترض أنها تمثل الحيات الأفضل استقرارا.

– **سيناريو التحول الجهوي**:وهو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع ،سواء كانت اقتصادية تكنولوجية أو سياسية أو اجتماعية.[2]

- **تصنيف العالم جوديه (godet)**:

قسم السيناريوهات إلى ثلاث أنواع رئيسية:

– **سيناريو مرجعي**:يعبر عن الوضع الأكثر احتمالا لتطوير الظاهرة محل البحث.

– **سيناريو متفائل** :يعبر عن الأمل في مسار تطور الظاهرة بمعني توقع حدوث الأفضل.

– **سيناريو متشائم**:ويعبر عن حالة عدم توافق الظروف وبالتالي الاتجاه الكارثة أو موقف إلى مأزق يكون فيه التناقض والتعقيد.[3]

- **وهناك من يصنف السيناريوهات إلى نوعين:**

1– السيناريوهات الاستطلاعية:"exploratory scénarios"

---

[1] – وليد عبد الحي وآخرون ،**أفاق التحولات الدولية المعاصرة** ،ط1عمان:دار الشروق ،2002، ص5.

[2] – محمد محمد عبد الهادي، **أنواع السيناريوهات**،تاريخ التصفح 2015/05/05سا 20:20 ،متوفر علي الرابط التالي:

www.abegs.org/aportal/post.

[3] – مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص9.

وتعبر نقطة البدء في هذا النوع من السيناريوهات عن الواقع القائم والقوي المؤثر فيه أو حتى التي أدت له ومنه يحدد ملامح صورة المستقبل.

2- السيناريوهات المعيارية: "anticipatory normative scénario"

ويسمى هذا السيناريو أيضا بالسيناريو الإستهدافي، حيث نقطة الارتكاز والبدأ فيه هي وصف مستقبل مرغوب فيه ومن ثمة البحث عن المساعي التي تصنعه وتحققه.[1]

أما تصنيف سيناريوهات الأكثر تداولا الذي اجتمعت عليه أبرز مدارس الدراسات المستقبلية ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ / السيناريو الاتجاهي والخطي: وهو السيناريو الذي يفترض في المستقبل استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع باتجاه صورة الظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي للحاضر نحو المستقبل.

ب/ السيناريو الإصلاحي التفاؤلي: على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في الأهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما سمح من بلوغ الأهداف التي تمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة .

ج/ سيناريو الإخفاق: ويمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار.

وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة عل الفكرة التالية:

إذا فان النتيجة ستكون ص إما إذا حدث أ فان بمعنى النتيجة ستكون ب في الطرح السيناريوهات المستقبلية.[2]

ثالثا :خطوات بناء السيناريوهات

تتم عملية السيناريو وفقا للخطوات التالية:

---

[1] – محمد نصري إبراهيم، **أساليب الدراسات المستقبلية** (السيناريوهات-النماذج)،تم التصفح سا14:30 تاريخ التصفح،2015/05/05 ، سا 12:45، متوفر على الرابط التالي:

www.faculty.mu.edu.sa

[2] – مبروك ساحلي ،مرجع سابق ،ص10.

1- تحديد الظاهرة موضوع الدراسة، حجم المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بها والراهن الوحيد لبناء سيناريو جديد هو مدى كثرة هذه المعلومات وصحتها.

2- تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة بناءا على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى ثم البدء في تحديد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة وترتيبها وفق الأهمية إلى متغيرات رئيسية وثانوية ،وهنا يجب الخد في عين الاعتبار إحتمال ظهور متغيرات أخرى استثنائية أو فجائية والتي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة ولهذا يتم في هده المرحلة الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل.

3-التداعيات : وتعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات إستنادا إلى قاعدة (اذا كان فإن)،كذلك ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض حيث أن كل تداعي سيترك آثاره على غيره ومن هنالك لابد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها البعض في القطاعات المختلفة مستقبلا.[1]

ما يمكن أن نستخلصه في مبحثنا هذا أن تقنية السيناريو تعمل على تنبيه منظومة صنع القرار بمدى طبيعة المشاكل والنتائج المترتب عنها اتجاه إختيار مسلك من مسالك تطور الأحداث والظواهر المراد استقبال مسارها والمساعدة علي إصلاح وتكيف القرارات السياسية ،أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة لذلك،كما أنها تساعدنا على التعبئة لمراجعة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين، وأنباء صانع القرار بمجريات كيفية التخطيط أو التقييم .

[1] - محمد سليم قلالة، **السيناريو"محاضرة ألقيت على طلبة الدراسات العليا،كلية العلوم السياسية والإعلام** ،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،(2005/01/18).

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسات التعامل الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية

سيتناول هذا المبحث دراسة التطورات المستقبلية لسياسات الإتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر مجموعة من المتغيرات التي يحملها كل سيناريو والمحركة لهذه السياسات وتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب .

المطلب الأول:السيناريو الإتجاهي.

سيناريو الوضع القائم يعني أن طرح مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الأوروبية سيبقى على حاله، وهذا يتضح من خلال المشاريع الأوروبية بين مختلف المستويات الوطنية والإدارة الإقليمية والجهوية في إطار سياسة البعد الخارجي .ولهذا سيبقى تشخيص الظاهرة مقتصرا عمليا على الجانب الأمني بمعزل عن بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبنفس الآليات والإمكانيات التي تبقى هي الأخرى ذات طبيعة أمنية وسيبقى تجريم الهجرة غير الشرعية مطروحا في الخطابات السياسية الأمنية الأوروبية .وهنا يمكن الاستناد إلى جملة المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو.

أولا: الربيع العربي وعنصر المفاجأة:

أثبت مؤشر الربيع العربي جدية التكتل الأوربي في تفضيله لحلول الأمنية بحيث يتضح هدا من خلال الاستجابة الآنية لهذا الأخير تفاعلا مع الحراك العربي الذي يتميز بعنصر المفاجئة. فالتجاوب الأوروبي للهجرة المرتبطة بالصراع في المنطقة المغاربية أو شمال أفريقيا ككل لا تزال مركزية فرض الهجرة والسيطرة أساسية في الخيار الأوروبي، فإن الدور المعزز لوكالة فرونتكس التي شهدت زيادة موازنتها التشغيلية من 6.3 مليون يورو عام 2005 إلى حوالي 42 مليون يورو في 2007حتى صعدت إلى 87 مليون يورو بحلول عام2010 ،ممثلة لهذه الأولوية. خاصة مع إنشاء نظام الاورسور البرنامج الجديد الحامل لاسم" أورو سور "مراقبة الحدود الجنوبية والذي يمتد إلى غاية 2020 وسيكلف 244 مليون يورو .ويتجلى في تنسيق أمني واستخباراتي عال بين أجهزة 18 دولة أوروبية، حيث سيغطي السواحل الممتدة من اليونان إلى البرتغال، أي مراقبة السواحل الممتدة من مصر الى غاية السواحل المغربية على الأطلسي بحكم أن جزر الكناري المقابلة للسواحل الجنوبية المغربية بدورها تعرف ظاهرة قوارب الهجرة التي تنطلق من المغرب وموريتانيا والسنغال .ويتجلى البرنامج في تبادل سريع وآني للمعلومات حول الهجرة على مستوى رصد قوارب الهجرة في مياه المتوسط عبر الأقمار[1]

[1]- كارن أبو الخير ،**ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة السرية**،**مجلة السياسة الدولية**، (العدد 173)، تاريخ التصفح سا– 12:03 متوفر على:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/ 1663

الإصطناعية وطائرات بدون طيار أو طائرات الرصد للتدخل خاصة في حالة تعرضها للغرق، ثم رصد عصابات تهريب البشر[1].

ثانيا: دور الأحزاب اليمينية:

يعود طرح ملف الهجرة في الأجندة السياسية الأوروبية إلى دور مايعرف الأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية التي تحمل في معانيها خطابا عدائيا تجاه المهاجرين، وفي ضل إنتشارها لدى معظم البلدان الأوروبية فانه لا يمكن الاستهانة بقدرة تأثيرها في التوجه السياسي العام لأوروبا باعتبار أن هذا الأمر يؤثر مباشرة على مسار اتخاذ القرار سواء على المستوى الدولاتي للدول الأعضاء للإتحاد أو على المستوى الجامعي للإتحاد الأوروبي .أين أصبحت الأحزاب اليمينية توظف ملف المهاجرين وبالخصوص الغير الشرعية كمحور أساسي في برامجها السياسية .وفي ظل اكتساحها للانتخابات سواء المحلية أو الأوروبية في إطار البرلمان الأوروبي في السنوات الأخيرة والانتخابات الأخيرة، مما سينعكس على مستقبل السياسات الأوروبية حول الهجرة غير الشرعية بأن تأخذ نفس الوتيرة وهي تجريم الهجرة غير الشرعية واستمرار عمليا الحلول السياسية الأمنية الصلبة. فبتسجيل قوى اليمين القومي المتطرف صعودا ملفتا في الانتخابات الخاصة بالبرلمان الأوروبي، يحمل هذا الصعود انعكاسات سلبية على الهجرة واللجوء السياسي والإنساني، وقد تصبح الحكومات المعتدلة بدورها صارمة في مجال الهجرة بما فيها تجاه دول المغربي العربي حتى لا تفقد مزيدا من الأصوات الإنتخابية والحضور السياسي لصالح المتطرفين.

تشير استطلاعات الرأي بوضوح إلي أن هناك مناخا عاما معاديا للهجرة والمهاجرين في مختلف البلدان الأوروبية. فبحسب استطلاع أجرته جريدة الفايننشيال تايمز في أواخر سنة 2015، عبرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية لتداعيات وجود المهاجرين في بلادهم .فقد عبر % 48 من المشاركين من فرنسا عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين له تداعيات سلبية علي الاقتصاد .وفي إسبانيا، حيث تبلغ نسبة البطالة % 20 عبر % 67 عن إعتقادهم بأن عمليات الهجرة إلي بلادهم تصعب من إمكانية حصولهم على عمل، كما اعتقد 32 % منهم أن وجود العمالة المهاجرة قد أدي إلى خفض الرواتب التي يحصلون عليها .وقد عبر 6 من كل عشرة مشاركين من بريطانيا عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين قد أثر سلبا في نوعية الحياة في البلاد كما أظهرت استطلاعات الرأي أن هناك شعورا عاما للعداء تجاه الرموز والتقاليد الإسلامية .فحسب استطلاع منظمة low % 82من الفرنسيين عن مساندتهم لقرار منع إرتداء النقاب في الأماكن العامة، كما عبر % 71 من الألمان، و % 62من البريطانيين، و % 59من الإسبان عن مساندتهم لصدور مثل هذا القرار في بلدهم[2] .

---

[1]- FRONTEX, "EUROSUR," ,05-03-2014/17 :12H, Available athttp://frontex.europa.eu/intelligence/eurosur.

[2]– كارن أبو الخير ،مرجع سابق الذكر.

ثالثا: التباين التنموي بين دول المركز(متطور) ودول المحيط(متخلف).

من بين المحددات الهامة التي تتسبب في زيادة وتيرة الهجرة غير شرعية الفجوة التنموية بين الشمال متطور أمام نضيره الجنوبي المتخلف في المتوسط ، خصوصا في ظل سياسة غلق الحدود المنتجة من قبل الدول الأوروبية وسياسة الإصلاحات المتأنية التي تتبعها دول المنشأ.

فبالنسبة للسياسة الموحدة تقتصر فقط علي الجانب الأمني،اد أن هناك بعض المحاولات الجادة لحل المشكل يعني الديمغرافي التي توجد عليه أوروبا والخصائص الذي تحتاج إليه ولكن نلاحظ لحد الآن نلاحظ انعدام سياسة موحدة وحتى ولو أن هذه التشريعات ستمر تطبيقها سوف لا يرجع إلى الإتحاد الأوروبي كإتحاد أوروبي ولكن إلى الحكومات المعنية بالأمر من يختلف فسياسة الهجرة لحد الآن هي سياسة يعني مرسومة من طرف كل الحكومات، والموضوع موضوع حساس له جوانب أمنية له جوانب مرتبطة بالسيادة لحد الآن فالكل متفق مثلا على أن قضايا الإدماج قضايا التجنيس ستبقى كلها راجعة لكل حكومة، أما الجوانب الأخرى التي تهم المراقبة وتهم المسائل الأمنية سيبقى الإتفاق عليها.[1]

المطلب الثاني:سيناريو الاصلاح

يقوم هذا السيناريو علي افتراض هامش من الإصلاح والتنمية والتطور في مناطق المنشأ تحققها السياسات الأوروبية للهجرة غير الشرعية من خلال مشاريعها الموجهة نحو دول الجنوب المتخلف بين مشروع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الحوار5+5 وبعض البرامج التي من بينها اينيس ، ميدا، مما يصنع احتمالية إيجاد حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد متاحة .فعلى عكس السيناريو الإتجاهي السابق الذي جعل من الحلول السياسية الأمنية البديل الأصوب في القضاء على مشكل الهجرة غير شرعية ففي هدا السيناريو من المرتقب إستبدال الحلول الأمنية المطروحة في السيناريو الإتجاهي بحلول شاملة لكافة جوانب الظاهرة بدءا بالتنمية الاقتصادية التي تعتبر أداة خفض معدلات الهجرة غير الشرعية في دول الضفة الجنوبية ومن جهة أخرى فهي تساعد على ازدهار الاقتصاد الأوروبي وتعديل الميزان الديمغرافي.

يرى الباحث إدوارد مورتيمير أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذور اقتصادية والإجتماعية والسياسية، وبذلك لا تلغي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ومن ثم وجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة.

من خلال هذا السيناريو سوف تكون السياسات الأوروبية اللاحقة أكثر مرونة مما يجعلها لا تخضع لحسابات الربح والخسارة القائمة على تحقيق منفعة أحادية الجانب عبر ازدواجية الطرح فهي من التي تستفيد منها في بحوثها

---

[1] -الجزيرة نت،**التوجه الأوروبي لفتح الهجرة الإقتصادية**"، تاريخ التصفح:22-4-2016سا 23:45،متوفر على:

/http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2005/12/26.

ومعارفها، ولهذا ستكون السياسات الأوروبية أكثر عقلانية في تشخيص الظاهرة من خلال تقاسم الأرباح والخسائر مع دول الضفة الجنوبية .إذ تتحكم في هذا السيناريو عدة مؤشرات وهي على النحو التالي:

أولا: الهجرة والتنمية: تعد الهجرة والتنمية مبدأ مؤكدا تسهم من خلاله الهجرة الدولية بشكل أساسي في تنمية دول المنشأ والمقصد، فإن إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يحدث دون إعادة التفكير في الهجرة وعلاقتها بالتنمية، سواءا في دول المنشأ أو في دول المقصد وهدا يعني أن الهجرة عبر الدول تعني اتجاها جديدا يقتضي الانتماء إلى اثنين أو أكثر من المجتمعات والثقافات في آن واحد، وتتم تلك الهجرة عبر تبادل المعلومات والموارد والارتباطات جانب المهاجر، مشاركة مستمرة في الاقتصاد والسياسة والتنظيم الاجتماعي لدولة منشأة، جنبا إلى جنب مع الاندماج في هياكل الدولة المستقبلة له وتقع على عاتق هذا الأخير الحاجة الملحة لإعادة النظر بشأن الأولويات الجديدة للهجرة من منظور سياسي وقانوني واقتصادي. وهذا الجهد سوف يعتمد على مقدار الحاجة إلى فصل قضية الهجرة عن إطار العمل التحليلي ذي التوجه الأمني الخالص، وذلك لوضعه ضمن منظور إنساني يعتمد على احترام الحقوق الأساسية والدفاع عنها، فضلاً عن تحقيق حتميات التنمية الوطنية. كما سيكون من الممكن إعادة التفكير بشأن مدى صحة وفائدة اتفاقيات وقرارات معينة تم اتخاذها في الماضي وهذا ما أكدته الثورات العربية حيث سابقا كان أن يجري الاتفاق مع أنظمة ديكتاتورية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ما انعكس على طبيعة المعالجة وفي ظل التحولات واتجاه المنطقة نحو الإصلاح مما سينعكس على طبيعة التعاون بما يتماشى وأسباب الظاهرة إلى جانب ذلك تدعم هذا السيناريو عوامل أخرى التي تدعو إلى الإصلاح. [1]

ثانيا: العامل الديمغرافي :

تثبت الأرقام أن القارة الأوروبية تشهد هرما متصاعدا لبنيتها السكانية مما سينعكس بين السنوات الراهنة إلى غاية 2030إذا ما بقيت نسبة الهجرة ف حالة تزايد [2] ولعل ما يؤكد هذا التزايد المطرد والمستمر ما أُعلن عن وصول أكثر من 710 آلاف مهاجر إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015. وهو رقم يزيد على ضعف عدد من وصلوا خلال سنة 2014 الذي بلغ 282 ألفاً. ويتوقع خبراء مفوضية اللاجئين أن يبلغ مجموع المهاجرين الجدد إلى بلدان الاتحاد الأوروبي 3 ملايين بحلول عام 2017.

---

[1] – الجزيرة نت ،التوجه الأوروبي لفتح الهجرة الاقتصادية، مرجع سابق الذكر.

[2] – الجزيرة نت ،**التوجه الأوروبي لفتح الهجرة الإقتصادية**، مرجع سابق الذكر.

في يوليو/تموز 2014 خلصت دراسة أجرتها وكالة " أوروستات " الإحصائية إلى أنّ الدول الأوروبية كلها، فيما عدا فرنسا وبريطانيا، ستبلغ مرحلة الانحسار السكاني في العقد المقبل. إذ من المتوقع أن تخسر دول الاتحاد 41 مليون نسمة من مجمل سكانها، البالغ عددهم 507 ملايين نسمة في سنة 2050. وبين 2015 و2030، إذا أوصدت أوروبا أبواب الهجرة، سيزاد عدد المتقاعدين 31.7 مليون متقاعد، وسيتقلص عدد الشباب ممن هم في سن بين الـ20 والـ45 عاماً والأكثر اطِّلاعاً على مستجدات العصر 30.2 مليون نسمة. مما يمكن أن يهدد نمو هذه المجتمعات على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

وفي مواجهة هذا الخلل الديموغرافي، يرى خبراء اقتصاديون وديموغرافيون أنّ الهجرة الأجنبية تكاد تصبح حتمية لإنقاذ أوروبا من التناقص الملحوظ في عدد السكان، والمساعدة في سد حاجتها إلى الأيدي العاملة الأجنبية، لتعويض ذلك النقص، حتى أنّ بعض الخبراء حذَّر من نشوب منافسة شديدة، مستقبلاً، بين الدول الأوروبية حول إستقطاب هذه العمالة.

لذا فإنّ اللاجئين، الذين يطرقون باب أوروبا، هم بمثابة مورد ثمين ومجاني لها. فنصف هؤلاء من الأطفال ومعظمهم في فئة عمرية تتراوح بين 18 و34 سنة. و13 % من اللاجئين السوريين هم من حملة الشهادات الجامعية وربعهم خريجو الثانوية. وبما أن أروبا تواجه حرب الشيخوخة والحاجة للشباب مما سينعكس على سياساتها تجاه الهجرة غير الشرعية مستقبلا بالإتجاه نحو الانفتاح والتراجع عن تجريمها. فقد أبرزت دراسة أجرتها اللجنة الأوروبية الجوانب الإيجابية للهجرة .فمن المنتظر أن تكون أوروبا، التي تعاني من شيخوخة ساكنتها ومعدل ضعيف للخصوبة، في حاجة بحلول 2050إلى ما يناهز 56 مليون عامل من المهاجرين .[1]

ثالثا:ضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ونحو تعزيز مقاربة النهج العالمي:

يؤكد البعد الخارجي للسياسة الهجرة الأوروبية، وعبر مبدأ النهج العالمي للهجرة على الإقرار بإشراك فواعل أخرى غير دولاتية لإدارة هذا الملف والمتمثلة في دور المنظمات الدولية وإن كان الدور الحالي لهذه الأخير في السياسة الأمنية الأوروبية يكاد يكون مغيبا ومنحصرا في إتفاقيات إعادة القبول وبرامج العودة .إلا وأنه نتيجة ما تؤول إليه أوضاع المهاجرين في أعماق البحار، ومن انتهاكات لحقوق الإنسان عبر سياسات الإحتجاز المستمر تدفع هذه المنظمات بالضغط على الحكومات الأوروبية مع دول المنشأ للانتباه إلى سياساتها ودول المصدر مراجعة البدائل المطروحة، وكذلك عبر مما سيعزز حضورها المستقبلي إما بإدارة الملف إلى جانب هذه الدول أو بالضغط المستمر. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير منفصل لها حوالي 2000 حالة وفاة مأساوية في عام 2011 ، و 1700حالة في عام2012 . كما

---

[1] –شؤون المغتربين العرب،**7ملايين أورو لتسوية أوضاع 100 ألف مهاجر غير شرعي**،تاريخ التصفح:/14 02/ 2016 /سا 20:30 ،متوفر على الرابط التالي: http://www.startimes.com/f.aspx?t=14300189:

قامت منظمات أوروبية تستنكر فشل نظام الهجرة الإيطالي بالتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين والسوريين ببروكسيل في 13أكتوبر 2013 ، وإستهجنت أربع منظمات عاملة في أوروبا تعامل السلطات الإيطالية القاسي بحق اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، والذين وصلوا إلى السواحل الإيطالية طالبي للجوء فارين من المعارك العنيفة الدائرة في سورية.[1]

وبعد اندلاع الربيع العربي، أعلن الاتحاد الأوروبي عزمه على تعزيز سياستها الهجرة الخارجية من خلال إقامة الشراكات" المنفعة المتبادلة "مع بلدان ثالثة في شمال أفريقيا ما يسمى ب "حوارات عن الهجرة والتنقل والأمن."وضعت الآن في وسط تحدد النهج العالمي لهجرة والتنقل للاتحاد الأوروبي.بعد، مع المفاوضات بشأن إنشاء شراكات التنقل الآن على قدم وساق بين(GAMM) الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، والتي تعد من معالم الأبعاد الخارجية للاتحاد الأوروبي.[2]

المطلب الثالث :سيناريو الإخفاق.

يعتبر هذا السيناريو فشل السياسات الأوروبية في إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية توقع لا مفر منه ، كون هذه السياسات تحمل تناقضات الداخل والخارج من حيث تطبيقها على أرض الواقع ، وتستدل بهذا الموقف على الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بمنطقة اليورو والتي سوف تؤثر على الدعم المالي الذي تقدمه أوروبا لدول الضفة الجنوبية بهدف مساعدتها على إيجاد حلول للهجرة غير الشرعي .من ناحية أخرى التشخيص الأمني الأحادي الجانب لمسألة الهجرة غير الشرعية سبب في فشل السياسات والميكانيزمات المطروحة لمعالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية ، إلى حين تكوين تشخيص شامل ودقيق للموضوع .وفي هذا السيناريو نستدل بجملة المؤشرات التي تدفع نحو فشل السياسات المطروحة عمليا من قبل الإتحاد الأوروبي في مواجهته للهجرة غير الشرعية.

أولا: التباين التنموي بين دول المركز(متطور) ودول المحيط(متخلف).

---

[1] – محمد بدران،" ماهو الجديد في الهجرة السرية الى أوروبا؟"، تاريخ التصفح:2016/02/17 سا 20:15 ،متوفر على:
http://www.cawalisse.com/32448/10/13/42/02

[2]- Leonhard Den Hertog, Joanna Parkin and Sergio Carrera, "**EU Migration policy after the Arab Spring**: The pitfalls of Home Affairs Diplomacy "Available At: http://www.eng.notre-europe.eu/011-15315-EU

ستظل الظروف التي تتخبط فيها شعوب الضفة الجنوبية سببا في إستمرار تدفقات الهجرة خصوصا مع الثورات العربية الأخيرة التي شهدتها المنطقة والتي زادت من نشاط شبكات الإجرام التي تستغل الشباب المحبط نفسيا في قضايا تهريب السلاح والمخدرات إضافة إلى الإنعكاس السلبي لهذه الثورات على سياسات الأمنية الأوروبية التي شهدت إخفاقا ملحوظا في استيعابها.

ثانيا: الأزمة المالية العالمية 2008 :

إن الأزمة المالية وما عصف باليورو وما تطرحه خاصة في سياسات التقشف قد انعكست بشكل ملحوظ على سياسات الإنفاق في مجال الدفاع والأمن الأوروبي كما تؤكد هده الأخيرة مستقبلا إيقاف الدعم لدول المصدرة للهجرة وإن كانت محتشمة من جهة وفي دعم الوكالات المتخصصة وعلى رأسهم وكالة فرونتكس.[1]

ثالثا:الإرادة السياسية :

هناك إجماع بين العديد من الخبراء أن بعض الدول تفتقر إلى الإرادة السياسية لمعالجة الهجرة غير النظامية .وينطبق هذا بشكل خاص على الدول في بعض بلدان المنشأ .حيث هذه الاخيرة تنظر إليها على أنه يمكن الاستفادة منها على سبيل المثال عن طريق إزالة فائض العمالة وتوفير مصدر للتحويلات المالية والاستثمار في الخارج. معالجة هذه القضية قد تكون حساسة ولكن لا بد من معالجتها .لا يمكن أن تدار الهجرة غير النظامية على أساس أحادي الجانب من قبل الدول الوجهة الفردية ولكن يتطلب التعاون الهادف بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، تظهر عمليات إقليمية معينة قد شكلت أساسا للحوار والعمل المطلوب. [2]

رابعا:عائق تقاسم الأعباء:

وهنا يلاحظ تحمل دول جنوب أوروبا عبئ حماية القارة، مما أصبح يثقل كاهلها خاصة اليونان واسبانيا وايطاليا على خلاف مناطق الرخو من جهة ومن جهة أخرى وهو ما ينبئ بفشل السياسات المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

---

[1] –هيثم عدرة ،"**الهجرة إلى أوروبا وحروب الإرهاب**"، **شؤون سياسية**، تاريخ التصفح ،18 /2016/03 سا 13:10 متوفر على الرابط التالي : /http://thawra.alwehda.gov. _sy

[2] – Khalid Koser, **Irregular migration**, **state security and human security**, A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, Global Commission on International Migration, University College London, September 2005, p03.

وعدم تعميق المسؤولية المشتركة. حيث يلاحظ أن هذه الدول تتعامل مع قضية الهجرة من زاوية مصالحها فقط، دون النظر إلى مصالح الدول المصدرة للمهاجرين، كما أنها تنظر إلى القضية من زاوية أمنية بحتة ، فهى تتجه إلى تبنى سياسات الهجرة المنتقاة التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض غيرهم من العمالة العادية ، دون أن تراعى أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية ، وخطورة مواصلة هجرة الكفاءات منها يضاف إلى ذلك أن هذه الدول تركز في سياساتها وجهودها على منع دخول المهاجرين إليها عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها ، وتشديد الإجراءات الأمنية ، وإنشاء الحواجز، وكلها إجراءات أمنية قد لا تنجح في النهاية في الحد من الهجرة المشروعة إلى هذه البلدان.[1]

بالإضافة إلى ذلك الاختلافات بين مصالح مختلف الجهات المعنية والسياسات الموجودة، والاختلافات بين الدوائر الحكومية المختلفة داخل الدول بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بين الحكومات والمنشأ والعبور وبلدان المقصد.[2] أنفق الإتحاد الأوروبي الكثير من المال ولكنه لم يحقق أي نتائج .وكانت النتائج الوحيدة التي تم الحصول عليها إنشاء مراكز إحتجاز للمهاجرين غير الشرعيين .مع الانتقادات الموجهة لها من خلال ظروف المهاجرين ومعاملتهم وعدم احترام حقوق الإنسان.[3]

---

[1] – مركز الجنوب لحقوق الإنسان، النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة من المفوضية الأوروبية بشأن آليات إدارة الهجرة، سلسلة أوراق اقتصاديه ،(العدد الثانى) ، 15 أبريل 2015.

[2] -Khalid Koser, Op.cit,p2

[3]- Debatind Europe, " **Is Europe failing to deal humanely with illegal immigration?,"** 02-04-2014/22:32H Available at: http://www.debatingeurope.eu/2014/02/19/is-europes-approach-to-illegal-immigrationfailing

إستنتاجات :

من خلال التطرق إلى سياسات الاتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تمثلت في السياسات الوطنية لكل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا (كنموذج) وكذا مواجهة الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية بالاعتماد على المقاربة الإقليمية التي تقوم بالأساس على مراقبة الحدود بشقيها العسكري والرقمي (الافتراضي)وكذا إدارة ملف هذه الظاهرة ونقلها إلى الصعيد الخارجي واجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات التي حالت دون نجاح هذه السياسات المنتهجة منها حيث كشفت الأحداث التي شهدها البحر الأبيض المتوسط (الربيع العربي) وبروز هذه المعاناة في كل رحلة من رحلات الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الماضية أن نهج الاتحاد الأوروبي المتعلق بسياساته لمراقبة الحدود لا يمكن أن يستمر. فقدرة المهاجرين على بلوغ أوروبا رغم الاستثمار الهائل في مراقبة الحدود تكشف بكل تأكيد أن إغلاق الحدود أمر غير ممكن أمام الاتحاد الأوروبي. وارتبطت الهجرة منذ الأزل بالظروف الإنسانية ولا مفر منها في عالم اليوم الذي يشهد العولمة ويعج بالصراعات. خاصة في المنطقة العربية التي تميز الحراك فيها بعنصر المفاجأة ناهيك ان ا الاتحاد الأوروبي أهمل التعاطي مع الأزمات التي تحدث فيها وذلك بانفتاحه على دول أوروبا الشرقية وتترتب على إنكار هذا الواقع تكاليف باهظة. والأهم من ذلك أن التكلفة البشرية آخذة في الازدياد. ولا توجد إشارات إلى تغير العوامل المؤدية للدفع والجذب المؤثرة في أنماط الهجرة إلى أوروبا أو تراجع الانتهاكات الكثيرة والخطيرة لحقوق الإنسان، يستثمر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء موارد ضخمة في آليات متناقضة وغير فعّالة لمراقبة الحدود وهي موارد يمكن إنفاقها بطرق أخرى عديدة مثل المقاربة التنموية في المستقبل .

خاتمة

خاتمة :

من خلال ما سبق نصل إلى :

– إن موضوع الهجرة هو أحد أهم أولويات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خاصة و أنه مازال يتعاطى مع الهجرة غير الشرعية من منظور أمني، ويربط بين الهجرة والإرهاب، بدلا من البحث عن مسببتها في البلدان المنشأ و مساعدتها في إيجاد حلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها. لأن تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية باستخدام قوارب متهالكة لعبور البحر الأبيض المتوسط نحو الشمال مرده لطبيعة البيئة الطاردة في جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تجوبها الحروب الأهلية والصراعات وانتهاكات للحقوق والحريات الفردية، وكذا غياب الإرادة السياسية فيها و الافتقار للتنسيق فيما بينها والتصرف بوحدوية جعلت المواطن يفكر في الهجرة غير الشرعية.

– أن المقاربة الأوروبية في مواجهة معضلة الهجرة غير الشرعية غير موحدة و يغلب عليها الطابع الحكومي، بمعنى أنها تعتمد بشكل كبير على السياسات الوطنية لدول الأعضاء بدرجة الأولى لا على سياسات المؤسسات فوق القومية.

_ إن لتعامل الاتحاد الأوروبي على مع دول الجنوب عن طريق الاتفاقيات الثنائية او في ظل الشراكة الأورو_متوسطية قد أهملت الطابع الاقتصادي الذي كان محل تطلع لدول الجنوب فيما يخص اليات تدفق رؤوس الاموال من الاتحاد الاوروبي لأغراض تنموية و نقل التكنولوجيا هذا ما يدل على ان سياسات الاتحاد الاوروبي جاءت استجابة لتلبية حاجيات الاتحاد الاوروبي الامنية يتبين هذا من خلال عدم وفاء الاتحاد الاوروبي بتعهداته في مجال الدعم المالي .

_ استخدام الاتحاد الاوروبي ملف محاربة الهجرة غير الشرعية كغرض لحرمان اللاجئين في منحهم طلب اللجوء فتزايد الوافدين الى اوروبا هروبا من النزاعات و الحروب الاهلية و الغرق في عرض البحر و المعاملة السيئة من قبل و كالة فرونتكس و انتهاك حقوق الانسان و العنصرية ادى الى التعارض مع القيم السائدة في اوروبا التي تنادي باحترام حقوق الانسان فالمهاجر غير الشرعي قبل ان يكون مجرما فهو ضحية الاوضاع التي يعيشها ، هذا ما كرس الخلاف بين دول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي كذلك حول تقاسم اعباء التدفقات الوافدة الى الدول الواقعة على الحدود الجنوبية الاوروبية , ناهيك عن الانقسامات حول (فضاء شنغن).

– تحي لنا مؤشرات نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية التي عقدت في منتصف شهر ماي 2014، إلى حقيقة أن قضية الهجرة ستتصدر أجندة الاتحاد الأوروبي المستقبلية من خلال بروز التكتل اليمين المتطرف، والذي يطالب بتشديد إجراءات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، ومدى تأثير ذلك على صنع القرار الاوروبي. وفي هذا السياق أصبح لقضية الهجرة بعد أمني وسياسي داخل الدول الأوروبية.

التوصيات :

_التسليم بعدم إمكانية "إغلاق" الحدود التي أنشأها الاتحاد الاوروبي ، والتسليم بفوائد التنقل وحتميته.

_مضاعفة الجهود الرامية إلى بحث إمكانية تطبيق خيارات جديدة لتوفير سبل قانونية لهجرة الأفراد وخلق الطرق الامنة استخدام آليات مراقبة الدخول والخروج بدلاً من اللجوء إلى شبكات التهريب.

_تحسين اتساق السياسات بين عمل مختلف الاجهزة فيما يتعلق بالهجرة. والسعي إلى ربط العمل الإنساني للمديرية العامة للمعونة الإنسانية لوكالة فرونتكس بالعمل الأشمل الذي تضطلع به في مجال الهجرة، لا سيما عن طريق عمليات الانقاذ الهادفة لحماية حقوق الانسان .

_ تخفيف العبء على دول الواقعة جنوب اوروبا مثل ايطاليا و اسبانيا و اليونان التي تتلقى اعداد كبيرة من الهجرة غير الشرعية التي تثقل كاهلها و هذا بتفيعل المسؤولية المشتركة بين جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

_تحسين الاتساق بين النهج العالمي المتعلق بالهجرة والتنقل، وتضمين جميع الاتفاقات الخارجية آليات صارمة للرصد والمراقبة استحداث قنوات أخرى للهجرة النظامية والآمنة والتشجيع على استخدامها في صفوف العمال على اختلاف مستويات مهاراتهم، وبحث خيارات متنوعة للهجرة القانونية، مثل قبول الحالات الإنسانية، تسهيل منح التأشيرات ،جعل تشجيع التنقل الحقيقي للمهاجرين غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي حجر الزاوية للنهج العالمي المتعلق بالهجرة والتنقل.

_ الإسراع في تنفيذ إصلاحات في دول الجنوب و تفعيل المقاربة التنموية وتسريع عملياتها في دول الجنوب ومراقبتها الفعالة في المستقبل للتقليل من الاسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية .

_ الاعتماد على عمل المديرية العامة للعمالة والشؤون الاجتماعية والإدماج من أجل دعم الدول الأعضاء في الانتقال من استخدام اليد العاملة الرخيصة القائمة على استغلال العمال المهاجرين نحو نظام هجرة عادلة ومنظمة وقانونية، وذلك عن طريق ردع أصحاب العمل الاستغلاليين

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب :

1. أبادي الفيروز، مجد الدين محمد بن يعقوب ،**القاموس المحيط**، بيروت دار الفكر .ج2،(د س ن)
2. اراغال شابير ، **ادارة الحدود و الهجرة في البحر الابيض المتوسط** ، الكتاب السنوي المتوسطي IEMed 2010
3. إسعد الدين براهيم وآخرون، **صورة المستقبل العربي**،ط3،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،1989
4. ايفان مارتن، **اداء سوق العمل وتدفقات الهجرة في الدول العربية : العوامل و الاثار** ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الاوروبية، 2009
5. برا هيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق و في ظل التحولات العالمية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ' بيروت ط1 , 1996
6. برادي هوجو ، **ازمة شنغن في اطار الربيع العربي** ، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط IEMed 2012
7. بن معدي الحويقل معجب، **حقوق الانسان و الاجراءات الامنية**، ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض،2000
8. توفيق عصام ، عبير عبد المنعم فيصل ، سحر مبروك،**المشكلات الاجتماعية المعاصرة** ، ط1، دار الفكر، ،عمان ،2008
9. حسن محمد مصطفى، **سياسات وتجارب اعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي**، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
10. خضر بشارة، **اوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس2010**, ط 1، بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية،2010
11. خضر بشارة،**اوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)**،ترجمة سليمان الرياشي،ط1, مركز دراسات الوحدة العربية,لبنان،2010.
12. دليو فضيل وآخرون، **الهجرة و العنصرية في الصحافة الاوروبية**، قسنطينة، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية ،2003.
13. سعود عبد الله، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم**، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،2010.
14. شفيق محمد، **السكان و التنمية** ، المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 1989.
15. عبد الحميد برا هيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق و في ظل التحولات العالمية** , مركز دراسات الوحدة العربية ' بيروت ط1 , 1996 .

16. عبد الحي وليد ، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية**، ط1 ،المركز العربي للدراسات السياسية الأردن، 2002

17. عبد السميع عثمان محمد، **نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية**، مصر المكتبة المصرية للطبع و النشر و التوزيع ،2003.

18. عبد العزيز الاصقر احمد آخرون، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**, الرياض,جامعة نايف العربية للعلوم الامنية,2010.

19. عصام توفيق، عبير عبد المنعم فيصل ، سحر مبروك ،**المشكلات الاجتماعية المعاصرة** ، ط1، دار الفكر، ،عمان ،2008.

20. فرج يوسف امير، **مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق الدولية والبروتوكولات الدولية**، الاسكندرية ،المكتب العربي الحديث، (دب ن)، دس ن

21. القرشي مدخل،**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** ،دار وائل للنشر،عمان الأردن ،2007.

22. كاظم نجيب ،**الهجرة المغربية وواقع العنصرية و العداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الاوروبي**،الكتاب الثاني،(د ب ن) ،2000.

23. محمد ربيع،**هجرة الكفاءات العلمية** ، جامعة الكويت , 1997

24. محمد عبد السميع عثمان، **نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية** ، مصر المكتبة المصرية للطبع و النشر و التوزيع ،2003

25. مدكور إبراهيم و آخرون،**معجم العلوم الاجتماعية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1975.

26. مرزوق نبيل ، **هجرة الكفاءات و اثرها على التنمية الاقتصادية** ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا،2000.

27. مرسي مصطفى عبد العزيز، **قضايا المهاجرين العرب في اوروبا**، الامارات العربية المتحدة،مركز للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2010.

28. المنظمة الدولية للهجرة، **معالجة تدفقات الهجرة الجماعية في بلدان المنشأ والعبور و المقصد**، اكتوبر ، 2015.

29. هلال علي الذين وآخرون، **العرب و العلم** ،ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1922.

ب– الرسائل

1. بن زيوش غالية،**الهجرة والتعاون المتوسطي مند منتصف التسعينات**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلو السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر ،2005.

2. بوزيد عمر،**البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي تنافس في اطار تكامل**، رسالة دكتوراه,كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2009

3. بوصيلة محمد عبد الغفور، **الهجرة و تأثيرها على العلاقات الاورو مغاربية،(1990_2011)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلو السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر، 2012.
4. ختو فايزة،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورو مغاربية 1995_2010**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام،جامعة الجزائر،2011
5. خديجة بتقة ،**السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق، والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ،2014
6. صايش عبد المالك,**التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**،رسالة شهادة الماجستير في الحقوق،كلية الحقوق بجامعة عنابة، 2006
7. صايش عبد المالك، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة تيزي وزو ،2014 .
8. طويل منال، **التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة مكافحة الهجرة غير الشرعية افريقيا اوروبا**،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية و السياسة الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة وهران ، 2012،2011.
9. العاقل رقية، **الهجرة و الأمن في غرب المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
10. فريجة لدمية،استراتيجية **الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير شرعية أنموذجا)** ، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة خيضر بسكرة 2009 _2010.
11. قسوم سليم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية : دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر ، 2010.
12. قلالة محمد سليم، **السيناريو"محاضرة ألقيت على طلبة الدراسات العليا،كلية العلوم السياسية والاعلام**،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،(2005/01/18).
13. كشوط رفيق، **الدفاع الاوروبي المشترك و المستقبل** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر،،كلية العلوم السياسية و الاعلام , 2005_ 2006.
14. متقي مشكوري كريم،**الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو اوروبا**،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص ،كلية العلو م القانونية و الاقتصادية ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله،المغرب ،2009.

15. محمد الطيف راضي عمارة،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى اروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة كاملة (ليبيا كدولة عبور)دراسة وصفية تحليلية للأسباب و الآثار**، بحث ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير 2009.

16. مناد زهور، **مسألة الهجرة في العلاقات الاوورومغاربية : رهانات و افاق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ،2004.

17. منيغر سناء ،**التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي** ،رسالة ماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف،2014.

18. يحياوي سهام ،**امننة الهجرة في العلاقات الاوورومتوسطية (دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في المجال الاورو مغاربي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2013- 2014.

ج- المجلات:

1. ابراهيم ابراش ، **حدود النظام و ازمة الشرعية في النظام الدولي الجديد** , **المستقبل العربي** , المستقبل العربي 165 ، جويلية 1994.

2. أبو الخير كارن ،**ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة السرية**،**السياسة الدولية**،(العدد172)، اكتوبر2010

3. ابو زيد احمد، **الهجرة و اسطورة العودة** , **مجلة عالم الفكر** , المجلد 174 , العدد 02 , سبتمبر 1986.

4. اكمير عبد الواحد ، **الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الابيض المتوسط** ، **المستقبل العربي** ،(دس ن).

5. بونوة جمال دوبي ، **اشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية تغذية في المفاهيم الاسباب و الحلول** ,**معارف (مجلة علمية محكمة)** , قسم: العلوم القانونية ,السنة السابعة ، (العدد 14) ,2013

6. التميمي محمد رضا ، **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية** ، **دفاتر السياسة و القانون** ، الجزائر ،(العدد 4) ،2011.

7. الجدي، رمزي الهادي **الاستثمار في الهجرة غير الشرعية .... نبوءة القذافي التي تحققت بشكل مختلف** ، **صحيفة رأي اليوم**، (العدد 123)،2015.

8. دون ناشر،الشرق الأوسط ، **بعد 30 عاما من اقامة فضاء شنغن الاوروبي بات مهددا** ، (العدد13440)، 2015

9. ح سليمان, **"باريس تدعم حرس الحدود الاوروبي لمحاربة الهجرة السرية في جنوب المتوسط 64 مركز مراقبة و4 بواخر وطائرتا استطلاع لتوقيف الحراقة "**,**جريدة الخبر**, العدد 6178, الاحد 14 نوفمبر2010 .

10. حجيج امال ، **نحوة قوة اورو_متوسطية للشرطة و تسيير الحدود** ،**دفاتر السياسة و القانون** ، (العدد 12)جانفي ،2015.

11. حروري سهام ، **الهجرة و سياسة الحوار الاوروبي** ،،**مجلة الفكر** ، (العدد 5), كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة

12. ريقان كاستوريانو،**الاستيطان و مجتمعات ما وراء الحدود القومية و الموطنة** ترجمة احمد رضا ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** القاهرة مركز مطبوعات اليونسكو ,(العدد 165) , سبتمبر2000.

13. الصديقي سعيد ، **تشديد الرقابة على الحدود و بناء الاسوار لمحاربة الهجرة : مقارنة بين السياستين الامريكية و الاسبانية** ، رؤى استراتيجية ، يونيو 2013.

14. صفاء موسى ،قمة مؤتمر الامن و التعاون الاوروبي (هلسنكي 7_8 جويلية 1992) , **السياسة الدولية** , (العدد 110) , اكتوبر 1992.

15. الطاهر احمد ، **سياسات الهجرة و تأثيرها في الوحدة الاوروبية** ، **السياسة الدولية** ،(العدد122)،ماي 2016.

16. عبد مولاه ماهر ، **التشريع الاوروبي ازاء الهجرة السرية المغاربية : اليات الردع و التحفيز المستقبل العربي** ، العدد (398)،2013.

17. عدالة جعفر ، **تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**,**مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد (318.19) ، ديسمبر 2014.

18. غربي محمد ،**التحديات الأمنية للهجرة غير شرعية في من منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر نموذج**،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و والإنسانية (العدد08)،2012 .

19. مادلين غارليك وجوان فان سيلم ، **استجابة الاتحاد الاوروبي من الالتزام الى الممارسة** ، **نشرة الهجرة القسرية** ، (العدد 39) ، 2012.

20. محمد جبر دنيا: **تفعيل التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية**، **مجلة العلوم السياسية** ، جامعة بغداد العدد ، 38_ 39 (دس ن).

21. المديني توفيق,**فمة 5+5 في مالطا و مأزق الشراكة المتوسطية** ، **مجلة الوحدة الاسلامية** ,العدد (131) ،نوفمبر 2012.

22. مرسي مصطفى عبد العزيز ، **توسيع الاتحاد الاوروبي شرقا و اثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب المتوسط** ، مصر ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، **مجلة الشؤون العربية** ، (العدد 119) ، 2004.

23. المصباحي حسونة ا، **من اجل حوار ثقافي بين بلدان ضفتي البحر الابيض المتوسط** ، **جريدة الشرق الاوسط** ،العدد (9160) ، 27 ديسمبر 2003

24. مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم، **المفهوم الاوروبي للامن و الاستقرارفي حوض البحر الابيض المتوسط،مجلة دراسات** , طرابلس، المركز العالمي لدراسات و ابحاث الكتاب الاخضر، (دس ن).
25. منصور إبراهيم ، **الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا ، مجلة المستقبل العربي** (العدد 424)، 2014.

د- **المؤتمرات و الملتقيات :**

1. بخوش مصطفى ،**التحول في مفهوم الامن و انعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط** , ملتقى بجامعة قسنطينة،2008.
2. بوابة يورو ميد ، بيان من المفوضية الاوروبية حول الهجرة، 2011.
3. التقرير العربي الثاني حول التشغيل و البطالة في العالم العربي ، تونس : منطقة العمل العربية ، 2010.
4. التقرير العربي الثاني حول التشغيل و البطالة في العالم العربي ، تونس : منطقة العمل العربية ، 2010
5. الجمعية العامة للامم المتحدة ، مجلس حقوق الانسان ، الدورة التاسعة و العشرون ، ، البند 03، 2015/05/08
6. ردادة نور الدين ،**الارهاب البيولوجي _الوقاية و سبل المكافحة في منطقة المتوسط** ،ملتقى في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط،جامعة قسنطينة ، 2008.
7. سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة،2014.
8. الشبكة الاوروبية _ المتوسطية لحقوق الانسان ، **الشراكة من اجل التنقل : السياسة المقنعة لتصدير الحدود**، باريس ، تونس ، كوبنهاغن ، ديسمبر ، 2013.
9. عبد النور ناجي ،**الابعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** ، في الملتقى الدولي :الجزائر و الامن في المتوسط واقع و افاق،2008
10. عياد سمير محمد، **الهجرة في المجال الاورو متوسطي : العوامل و السياسات** ، في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة ،2008.
11. الفدرالية الدولية لحقوق الانسان,ليبيا يجب ان تتوقف عمليات صيد المهاجرين", (د,ب,ن), ميغوروب
12. قرار الانتربول : الدورة ال79 للجمعية العامة , الدوحة 8 _ 9 نوفمبر 2010.
13. القمة التاسعة الاورومتوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية و للمؤسسات المماثلة ، **الهجرة و التعاون بين دول المنطقة الاورومتوسطية اعادة توازن اشبيلية مع تامبيري** ، فالنسيا ، (اسبانيا) ، 18 _ 19 نوفمبر ، 2004.
14. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، **موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية** ، العدد الثالث ،2009.
15. مرسي مصطفى عبد العزيز ، **تأثير الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغرب العربي** ، ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية ،المغتربون العرب من شمال افريقيا في المهجر الاوروبي ،2007.

16. مركز الجنوب لحقوق الإنسان ، النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة من المفوضية الأوروبية بشأن آليات إدارة الهجرة ، سلسلة أوراق اقتصاديه ،(العدد الثاني) ، 15 أبريل 2015.
17. المنتدى العالمي الثامن للهجرة و التنمية، ورقة ارشادية ،2015.
18. مؤتمر اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، **موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البلدان العربية** ، العدد الثالث ،2009.
19. المؤتمر النهائي للخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط ، برنامج الخريطة التفاعلية الخاصة بهجرة العبور عبر المتوسط : **نحو سياسات هادفة اكثر** ، بروكسل ، بلجيكا ، 2015.
20. ناجي عبد النور ،**الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** ، في الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة،2008.
21. النشرة الاخبارية للخريطة التفاعلية حول هجرة العبور عير المتوسط،2013.
22. هايندوهاس ، **الهجرة غير النظامية من غرب افريقيا الي شمال افريقيا و الاتحاد الاوروبي : رؤية شاملة للاتجاهات العامة** ، سلسلة بحوث الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة ، 2008 .
23. وثيقة الاستشارات المشتركة ، نحو سياسة جوار اوروبية جديدة ،2014.
24. يوروميد للهجرة 2 ،**الهجرة النسائية بين دول المتوسط و الاتحاد الاوروبي** ، 2008 ، 2011 .

هـ- المواقع الالكترونية :

1. أحمد نصري إبراهيم ،**أساليب الدراسات المستقبلية** (السيناريوهات-النماذج)، تاريخ التصفح يوم،2015/05/05 متوفر على الرابط التالي :www.faculty.mu.edu.sa
2. اسماعيل عبد الحليم ، **من اليوم تطبق ايطاليا قانون الهجرة غير الشرعية : انتقادات ساخة من الامم المتحدة و الاتحاد الاوروبي لايطاليا** ، انباء الشرق الاوسط ، العدد (44738) ، تاريخ التصفح : 20 / 04 / 2016 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/6/2/REPO4.HTM
3. بشار أغوان علي، **الدراسات المستقبلية:ضرورة ملحة أم ترف فكري**"،دار النشر الالكتروني ،متوفر علي الرابط :www.nashiri.net/articles/politics-event.)
4. الجزيرة نت، بن عنتر عبد النور،**المستقبل السياسي لليمين المتشدد : مد ام انحسار** ، 2004/05/03 ، تاريخ التصفح ، 2016/05/12 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/specialfiles/ -
5. الجزيرة نت، **التوجه الأوروبي لفتح االهجرة الإقتصادية**، تاريخ التصفح :22-4-2016،متوفر على الرابط التالي: http ://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/

6. الجزيرة نت، **التوجه الأوروبي لفتح االهجرة الإقتصادية**، تاريخ التصفح :04/22،متوفر على الرابط التالي: /http ://www.aljazeera.net/programs/behindthenews

7. الجزيرة نث، **الموت يحيط بطرق المهجرين الى اوروبا** ، تاريخ التصفح : 19/ 04 / 2016 ، سا ، 16:00 ، متوفر على الرابط التالي : /http ://www.aljazeera.net

8. حامد فهمي شيرين ، **صعود اليمين المتطرف في اوروبا قبل و بعد شارلي ايبدو : بين التفسير الثقافي و التفسير السياسي الاقتصادي** ، ص 2 متوفر على الرابط التالي : http://hadaracenter.coms/

9. الحقول **اوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الامنية؟**",تاريخ التصفح 05-04-2016 ، ،متوفر على الرابط التالي:http://www.alhoukoul.com/article/4679

10. شؤون المغتربين العرب،**7 ملايين أورو لتسوية أوضاع 100 ألف مهاجر غير شرعي** ، تاريخ التصفح :/14 02/ 2016 / ،متوفر علي الرابط التالي: http ://www.startimes.com/f.aspx?t=14300189

11. عباس سامي، **اللاجئ .....انسان قبل كل شيء ، شبكة ذي قار** ، تاريخ التصفح ،16 /2016/01 ، متوفر على الرابط التالي :http://www.dhiqar.net/Print.php?id=20160

12. عبد الحق عباس ، **الهجرة غير الشرعية ماهي وسبب نشأتها** ، تم التصفح بتاريخ : 2016/01/06 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=295703

13. عبد الحق عباس ، **الهجرة غير الشرعية ماهي وسبب نشأتها** ، تم التصفح بتاريخ : 2016/01/06 ، متوفرعلى الرابط التالي:http ://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=295703

14. عبد الله تركماني ، **التجربة الاوروبية في التعاطي مع ظاهرتي الهجرة و اللجوء** ، **الحوار المتمدن** تاريخ التصفح ، 2016/05/14 ، متوفر على الرابط التالي : =http://m.ahewar.org/s.asp?aid=496750&r=50&cid=0&u=&i=0&q

15. عبد الهادي محمد، **أنواع السيناريوهات**،تاريخ التصفح 2015/05/05،علي الرابط: www.abegs.org/aportal/post

16. عدرة هيثم ،**الهجرة إلى أوروبا وحروب الإرهاب** ،شؤون سياسية، تاريخ التصفح ،18 /2016/03 متوفر على الرابط التالي:http://www.thawar.alwehda.gov

17. العموص عبد الفتاح ،**المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية : اشارة الى بلدان المغرب العربي** ، تاريخ التصفح 2016/01/12، متوفر على الرابط التالي: http://afkaronline.org/arabic

18. غربي حكيم ، **الهجرة غير الشرعية في التشريعات الاوروبية** ، تاريخ التصفح : 12 / 04 / 2016 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64954

19. جوادالفرخ،**التعاون الثنائي المغاربي في المجال الأمني**، مدونات مكتوب 2010، تاريخ التصفح : 2016/04/11،متوفر على الرابط التالي: http://www.jaoudefarkh/maktoubblong/com

20. فولف فيلده ، **صعود الاحزاب اليمينية الشعبوية _ اوروبا تدق ناقوس الخطر** ، سياسة و اقتصاد ، تاريخ التصفح ، 12 / 05 / 2016 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.dw.com/ar/

21. فولكر فاغيير ، **المانيا _ اليمين المتطرف يستقطب المزيد من المتعاطفين** ، سياسة و اقتصاد ، تاريخ التصفح ،12/ 05/ 2016 ، متوفر على الرابط التالي :http://www.dw.com/ar/ _

22. مجدي زهراء ، **احزاب اوروبا المتمردة : من اليمين المعادي للأجانب الى اليسار المناهض للاتحاد الاوروبي** ،موقع ساسة post، 10 اكتوبر 2015 ، تاريخ التصفح ، 09/ 05/ 2016 ، متوفر على الرابط التالي : http://www.sasapost.com

23. محمد بدران، **ماهو الجديد في الهجرة السرية الى أوروبا؟**، تاريخ التصفح:2016/02/17 سا 20:15 ،متوفر علي الرابط التالي: http ://www.cawalisse.com/32448/10/13/42/02

24. محمد نصري إبراهيم ، **أساليب الدراسات المستقبلية** (السيناريوهات-النماذج)،تم التصفح سا14:30 يوم (2015/05/05)متوفر على الرابط:www.faculty.mu.edu.sa

25. مقال **العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي** ، نشر على عربية sky news ، تاريخ التصفح : 03/17 /2016، متوفر على الرابط التالي : http://www.skynewsarabia.com/web/article/695394

26. نصر هايل، **هجرة منتقاة _ليست مفروضة** ،**الحوار المتمدن** ، العدد 1552 _ 05 _ 2006 ، تاريخ التصفح : 04/13 /2006 ، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64954

27. الهزاط محمد ، **الادارة الاوروموتوسطية لإدارة الهجرة غير النظامية : قراءة تقييميه للمقاربات و الحصيلة** ، 16 نوفمبر 2015 ، تاريخ التصفح ، 10/ 05 / 2016 ، سا 23:00 متوفر على الرابط التالي: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=rticle&id

28. وضع العرب _ **في تقرير التنمية البشرية 2015**، تاريخ التصفح يوم 2016/01/12 متوفر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/arab

ثانيا: باللغة الأجنبية

En langue Française:

Livres

1. alfred Sauvy, L'euroup submerge , **sud _ nord dam 30 ans** , **paris** ; edition dumob , 1987.
2. C. l igue , **race et civilization l'autre dans la culture occidentale** , paris , édition Syros , 1992.
3. Delmote Gilles , l'immigration nord-africaine :un jeu politique espagnole ?, Revue, Herodote, 1999.
4. etienne Balibar .c**hemillier gendreau** (**Mniqua**) . **costa _lascaux** (**jacquline**) **fata**l . Edition la decouverte . paris. 1999
5. J . salt et j. Clarke , **les migrations internationals la région de la c.ee** , **on** , **u caractéristique** , tendances et **politiques revue internationale des suences sociales** , 2000
6. M khelil , **l'intégration des maghrébines en France presses** , universitaire de France , paris , 1999

Thése :

1. Delcourt Barbara. **théories de la sécurité** , **année académique** 2007_ 2008
2. Laure nicot Anne, **la politique européenne de sécurité et de defense de nice a l'aprés séville** . mémoire DE FIN d'etudes , france : institute d'etudes politiques de lyon . section international . 2001_ 2002
3. Mahdi lahlou ,**les migrants irrégulière entrele Maghreb être le Maghreb e l eunion Europe évolution récents** ,rapports de recherches carim_florence institut universitaire européenne RSCAS 2005
4. Mouhoubi salah , **la politique de coopération français** , **bilant perspectives** , **ALGER** ? , sns année d'edition

5. Shena salim , **l' orientalisme latent de l'école de copenhague la sécurité societale appliqué au cas francais** ,master gouvernance des institutions et des organisations politiques ,mention affaires internationales, relations internationales ,2007.

Périodiques

1. bainc Emile et michel fennbresque la défense européenne après le conseil européen de nice défense nationale , n ° 2 , février 2004
2. Guill on michelle , **la mosaïque des migration africaines** , paris revue espit , n ° 160 , aout septembre 2005
3. Jonas Widgren, **Les politiques de la prévention de la migration illégale et du trafic de migrants**, Hommes et Migrations, n° 1230, mars-avril 2001
4. journal officiel de la république française du 20 _ 07 _ 2006 **relative a l'immigration et a interrogation** loi n 2006_911 de 14 juillet 2006
5. robert Henry sean , **maghrébins France hier et demain : de la mer de l'Europe** , Paris revue panoramique n° = 55 , enre trimestre 2001
6. rodler Clare . frontex l agence tout risque . plein droit . decembre . 2010
7. wenden catherine Withtol . **Um nouveau phénomène migratoire d ampleur nouvelle . les difficultés a respecter les droit de l homme** . problème politiques et sociaux d actualités mondiales n 880 la documentation français . paris . 13septembre .2008
8. Schafer Isabel and Jean Robert Henry (eds) , **Méditerranéen policies from above and Bellow** , Berlin nomos , 2009.
9. Décrive (CE) 2008 / 115 du parlement européen du conseil du 16 décembre 2008 relative aux normes et dans les états membres procédures communes applicables dans retour des ressortissants de pays tiers s jour irrégulier.
    1. Web news francophone consacré a **la politique étrangère de l'ue et l'Europe de la défense** , rapport sur la PESC (conseil européen de Lisbonne juin 1992) dans : / rapport _ sur _ la _ PESC _ conseil _ eur opeen _ de _ Lisbonne _ juin _ 1992_ 2 , consulté le ; 12 décembre 2009

Documents

1. Web news francophone consacré a **la politique étrangère de l'ue et l'Europe de la défense** , rapport sur la PESC (conseil européen de

Lisbonne juin 1992) dans : / rapport _ sur _ la _ PESC _ conseil _ eur opeen _ de _ Lisbonne _ juin _ 1992_ 2 , consulté le ; 12 décembre 2009

articles

1. Groups des conseillers pour les relations estrangers , **la politique étrangéres et de sécurité commune** (**PESC**) **_ guide de la pesc** , consulté le 15 mars2016, dans le site : http://diplomatie.belgium.be/fr/politique/themes_politiques
2. Voir traité sur l'union européenne , journal official , n ° C 191 , du 29 juillet 1992 , dans le site : **http://eur-lex.europa.eu/legal-**

3 .Loup francart et al , quel avenir possible pour la PESD : au regarde de la conjuncture actuelle , dans le site : http://www.touteleurope.eu/les-

4. ben otman Nadia. le plan sarkozy .**l arabre des impossibles de l immigration** choisie .avril 2006, dans le site: http://www.saphirnews.com

5. Commission European . une Europe sans frontiers . l escape schengen . 2014 _ 2019 , dans le site: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs

- In English Language

Books:

1. Chapala Daniel, **French and Canadian Immigration in Comparative Analysis**, Master thesis, School of economics and management, Lund university, June 2002
2. mcswenry Bill, **security identity : a sociology of international relations** , united kingdom Cambridge university press , first published 1999

théses

1. Andrea Carla, **community security : letters from Bosnia _theoretical analysis and its application to the case of Bosnia _hergovina** , peace conflict and development an interdisciplinary journal ,vol07_july 2005

2. Eisele Kathrina, **The External Dimension of the EU's Migration Policy–Towards a Common EU and Rights–Based Approach to Migration** – ?, Maasricht university, Maastricht Graduate School of Governance, 2013

Périodics

1. kim brzosk Michel, **the securitization of climate change and the power of conception , prepared for the international studies association convention** , san Francisco ,n 26_29_ march 2008
2. kim Seongjing , **concept of societal security and migration issues in central Asia and Russia , coming working papers ?** NO 02 centre of far eastern studies , university of toyama , 2008
3. Martin Marie, **The Global Approach to Migration and Mobility :the state of play** , State,watch,journal,.volume 22no2/ 3, Octobre 2012

articles

1. EU immigration **PORTAL**, **The EU in the word**17-04-2016/13 :40h, Available ,at : http://www.enpi-info.eu/thememed.php?subject=2
2.http://www.imap-immigration.org/?href=index.php?id=2&L=3

فهرس المحتويات

فهرس محتويات

عنوان	الصفحة
المقدمــة	**02**
الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للدراسة	**09**
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية	**10**
المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى	**10**
أولا: تعريف الهجرة	**10**
ثانيا: تعريف الهجرة غير الشرعية	**12**
المطلب الثاني : علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم أخرى مشابهة	**15**
أولا:علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء	**15**
ثانيا :علاقة الهجرة غير الشرعية بتهريب البشر والاتجار بهم	**16**
ثالثا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالإرهاب	**17**
رابعا: علاقة الهجرة غير الشرعية بالأمن الإنساني	**18**
المطلب الثالث :أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية	**19**
أولا: نظرية التبعية	**19**
ثانيا : مدرسة باريس	**22**
ثالثا : مدرسة كوبنهاغن(الأمن المجتمعي)	**25**
المبحث الثاني : مراحل الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا والعوامل المؤدية لها	**30**
المطلب الأول :المراحل التاريخية للهجرة نحو أوروبا	**30**
أولا: مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية	**30**
ثانيا: مرحلة وقف الهجرة	**31**
ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية	**33**
المطلب الثاني : العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا	**34**
أولا: العوامل السياسية	**34**
ثانيا : العوامل الاقتصادية	**36**

ثالثا: العوامل الإجتماعية	39
المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي	42
المطلب الأول : المفهوم الأوروبي للأمن	42
أولا: البعد الاقتصادي	43
ثانيا: البعد السياسي	44
ثالثا: البعد الإنساني	44
رابعا: البعد الدفاعي العسكري	45
المطلب الثاني :أمننة الهجرة في الخطاب الأمني الأوروبي	48
أولا :الخطاب الأمني كتكريس للأمننة	48
ثانيا: نظرية الأمننة في أوروبا نموذجا	50
المطلب الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي	51
أولا :تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجانب الأمني للإتحاد الأوروبي	51
ثانيا :تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجانب الإقتصادي والديمغرافي للإتحاد الأوروبي	53
الفصل الثاني: سياسات التصدي الأوروبي للهجرة غير الشرعية	57
المبحث الأول :على الصعيد الوطني لدول جنوب أوروبا : فرنسا اسبانيا ايطاليا	58
المطلب الأول : سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير الشرعية	58
أولا : الهجرة في القانون الفرنسي	58
ثانيا : سياسة التعاون الفرنسية	61
المطلب الثاني : سياسة إسبانيا اتجاه الهجرة غير القانونية	63
أولا : تنظيم الهجرة في إسبانيا	63
ثانيا : مراقبة الحدود الإسبانية لمواجهة تدفقات الهجرة	65
ثالثا : سياسة التعاون الإسبانية :	67
المطلب الثالث: سياسة ايطاليا تجاه الهجرة غير الشرعية	67
أولا : تنظيم الهجرة في إيطاليا	67
المبحث الثاني : تصدي الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية : مقاربة إقليمية	71

المطلب الاول : الآلية التشريعية والتنظيمية لإدارة الهجرة في الإتحاد الاوربي	71
أولا : المحاكم الأوروبية	72
ثانيا : اتفاق شنغن	75
المطلب الثاني : الآلية الأمنية	80
أولا :عسكرة مراقبة الحدود	80
ثانيا : رقمنه مراقبة الحدود	83
المبحث الثاني : إدارة الإتحاد الأوروبي للهجرة غير الشرعية على الصعيد الخارجي	86
المطلب الأول : مقاربة النهج العالمي	86
المطلب الثاني : الهجرة من منظور الشراكة الأورو–متوسطية	92
أولا : مسار برشلونة	93
ثانيا: حوار 5+5 :	94
المطلب الثالث : الهجرة في إطار سياسة الجوار الأوروبية	99
أولا : سياسة الجوار الأوروبي : مدخل مفاهيمي	99
ثانيا : الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية :	100
الفصل الثالث: تحديات وسيناريوهات سياسات الإتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية	107
المبحث الأول: تحديّات الإتحاد الأوروبي في التصدي للهجرة غير الشرعية	108
المطلب الأول: تباين تدفقات الهجرة غير الشرعية نتاج أحداث الربيع العربي	108
المطلب الثاني : إنتشار الأحزاب اليمينية في أوروبا	113
المطلب الثالث : واقع حقوق الإنسان للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي	118
المبحث الثاني:ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية	125
المطلب الأول : تعريف وتطور الدراسات المستقبلية	125
المطلب الثاني: التقنيات المستعملة في الدراسات المستقبلية	127
المطلب الثالث: مفهوم السيناريوهات	128
أولا : تعريف السيناريو	128
ثانيا :أشكال السيناريو	128

ثالثا :خطوات بناء السيناريوهات	130
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لسياسات التعامل الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية	132
المطلب الأول:السيناريو الإتجاهي.	132
أولا: الربيع العربي وعنصر المفاجأة	132
ثانيا: دور الأحزاب اليمينية:	133
ثالثا: التباين التنموي بين دول المركز(متطور) ودول المحيط(متخلف).	134
المطلب الثاني:سيناريو الاصلاح	134
أولا: الهجرة والتنمية	135
ثانيا: العامل الديمغرافي	136
ثالثا: ضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الانسان و نحو تعزيز مقاربة النهج العالمي	137
المطلب الثالث :سيناريو الإخفاق	138
أولا: التباين التنموي بين دول المركز(متطور) ودول المحيط(متخلف).	138
ثانيا: الأزمة المالية العالمية 2008	138
ثالثا:الإرادة السياسية	139
رابعا:عائق تقاسم الأعباء	139
خاتمة	143
قائمة المراجع	146

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية و ان كانت في الماضي تمثل استفادة كبيرة لهذا الأخير لكن بعد أحداث الحرب الباردة وما تلاها من سياقات دولية و التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن جعلت الاتحاد الأوروبي التكتل الإقليمي الذي يمتلك من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي خاصة أن معظم دوله لها تاريخ حافل بالتأثير على سياسات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية بعد تحول الهجرة من الطابع الشرعي إلى الطابع الغير شرعي وما لها تداعيات على الأمن الأوروبي و بالتالي اقتضت الضرورة تبني سياسات للتصدي لهذه المعضلة فقد كانت هذه السياسات على الصعيد الوطني عن طريق ترسانات قانونية تجرم الظاهرة ، لكن باعتبار الدولة غير قادرة لوحدها لمواجهة مثل هذه التهديدات اعتمد الاتحاد الأوروبي ككتلة مجموعة من السياسات لتنظيم و الحد من الهجرة غير الشرعية و كذا حماية حدوده عن طريق عسكرة الحدود و رقمنتها باستخدام تقنيات عالية الدقة و كذا تبني مقاربة النهج العالمي و التوجه بنقل ملف إدارة الهجرة خارج إقليمه و بالتالي إلى دول المصدر للهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال الشراكة الأورو متوسطية و سياسة الجوار الأوروبي و باعتبار الهجرة غير الشرعية من الظواهر العابرة للحدود فقد أوقعت الاتحاد في تحديات لم تكن بالحسبان أثرت على مؤسسات صنع السياسات لديه لكن ثمة حلول إستباقية عبر متغيرات في المستقبل .

Abstract :

The study aims to determine the European Union's policies in the face of illegal immigration, and that was in the past accounted for a large advantage for the latter but after the events of the Cold War and the ensuing international contexts and the changes in the concept of security has made the EU the regional bloc, which has the power what it takes to play a leading role in the global system, especially since most of the country has a history of influencing the politics of other countries outside the European continent after turning migration from the legitimate nature of the non-character legit and its implications for European security, and therefore necessary to adopt policies to address this dilemma was this policy at the national level through legal arsenals criminalizing the phenomenon, but as the state is not able alone to face such threats, the European Union adopted a bloc set of policies to regulate and curb illegal immigration and as well as protect its borders through the militarization of the border and digitized using high-precision technology and as well as adopting an approach global approach and orientation to transfer immigration file outside its territory, and therefore to the source of the migration of nations illegal, and through the Euro-Mediterranean and the European Neighborhood policy and as illegal immigration, cross-border phenomena Union challenges were killed were not into account influenced policy-making has institutions but there are proactive solutions through the variables in the future.